

جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: الإدارة البيئية والسياحية

واقع وآفاق التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

إشراف الأستاذ الدكتور:

رابح زبيري

من إعداد الطالبة:

بوزيان فتيحة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ بويهي محمد.....رئيسا.

أ.د/ زبيري رابح.....مقرا.

أ.د/ فاضل عبد القادر.....عضوا.

أ.د/ بن ديب عبد الرشيد.....عضوا.

أ / أحمين شفير.....عضوا.

السنة الجامعية: 2012/2013

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو
غير هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا
لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو
دليل على استيلاء النقص على جملة البشر."

عماد الدين الأصفهاني (1125-1201م)

شكر

الحمد لله الذي منحني الإرادة والعزيمة والصبر لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر للأستاذ زبييري رابح على قبوله الإشراف على هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل مدراء وإطارات كل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المديرية العامة للغابات، الديوان الوطني للأراضي الزراعية، المعهد الوطني للبحث الزراعي الجزائري، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية على المعلومات القيّمة والدعم والتشجيع الذي قدموه لي.

والشكر والتقدير والاحترام أقدمه كذلك لعمال المكتبة الجامعية على مهنتهم المشهود لها وعلى الجهود التي يبذلونها لمساعدة الباحثين ولتوفير الجو المناسب لهم.

كما أتقدم بجميل الشكر والاعتراف والامتنان لكل أفراد عائلتي، أصدقائي وزملائي في العمل على جميل صبرهم عليّ طول فترة إنجاز هذا البحث، وعلى دعمهم المعنوي وتشجيعهم لي.

الفهرس

الصفحة	العنوان
V	الفهرس
IX	فهرس الجداول
XII	فهرس الأشكال
أ - هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: مدخل إلى التنمية الزراعية المستدامة	
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول: نظرة حول مفهوم التنمية المستدامة
03	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
05	المطلب الثاني: القم العالمية حول التنمية المستدامة
10	المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة
12	المبحث الثاني: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة
12	المطلب الأول: مفهوم التنمية الزراعية
15	المطلب الثاني: تعريف التنمية الزراعية المستدامة
18	المطلب الثالث: تبلور مفهوم التنمية الزراعية المستدامة
23	المبحث الثالث: شروط، خصائص ومبادئ التنمية الزراعية المستدامة
23	المطلب الأول: شروط الاستدامة الزراعية
24	المطلب الثاني: خصائص الزراعة المستدامة
25	المطلب الثالث: مبادئ التنمية الزراعية المستدامة
26	المبحث الرابع: أسس وأهداف التنمية الزراعية المستدامة وأهمية تحقيقها والعراقيل التي تواجهها
26	المطلب الأول: أسس التنمية الزراعية المستدامة
28	المطلب الثاني: أهداف التنمية الزراعية المستدامة
31	المطلب الثالث: أهمية تطبيق التنمية الزراعية المستدامة
33	المطلب الرابع: المعوقات الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة
36	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة	
38	تمهيد الفصل الثاني

39	المبحث الأول: عوامل طبيعية
39	المطلب الأول: الأراضي الزراعية
44	المطلب الثاني: الموارد المائية
48	المطلب الثالث: الثروة الحيوانية والنباتية
51	المبحث الثاني: عوامل بشرية ومالية
51	المطلب الأول: الموارد البشرية
53	المطلب الثاني: رأس المال والاستثمار الزراعي
59	المطلب الثالث: الدعم الزراعي
63	المبحث الثالث: خدمات مساندة للقطاع الزراعي
64	المطلب الأول: البحث الزراعي
68	المطلب الثاني: الإرشاد والتكوين الزراعيين
72	المطلب الثالث: التمويل الزراعي
74	المطلب الرابع: التسويق الزراعي
77	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر	
79	تمهيد الفصل الثالث
80	المبحث الأول: الموارد الطبيعية الزراعية
80	المطلب الأول: العقار الفلاحي
87	المطلب الثاني: الري الزراعي
93	المطلب الثالث: الموارد النباتية والحيوانية
102	المبحث الثاني: الموارد البشرية والمالية
102	المطلب الأول: اليد العاملة في الزراعة
104	المطلب الثاني: واقع الاستثمار الزراعي في الجزائر
108	المطلب الثالث: صناديق الدعم الفلاحي
120	المبحث الثالث: خدمات المساندة
120	المطلب الأول: برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني
130	المطلب الثاني: القروض الفلاحية
133	المطلب الثالث: ضبط المنتجات الفلاحية
138	خلاصة الفصل الثالث

139	خاتمة عامة
	المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
40	نسبة المساهمة المتوقعة في زيادة الانتاج الزراعي لكل من المساحة المزروعة والكثافة المحصولية والانتاجية في الدول النامية (عدا الصين) خلال الفترة (2010-1990/1988)	01
42	نوعية الأراضي الزراعية وكميتها عالميا	02
44	مخصصات الفرد المتوفرة من المياه حسب الأقاليم العالمية خلال الفترة 1950-2000	03
45	سحب المياه السنوي لمختلف القطاعات الأساسية	04
49	انتاج المنتجات الحيوانية 2007-1995	05
52	عدد العمال في القطاع الزراعي ونسبتهم من مجموع عمال القطاع الاقتصادي	06
54	رأس المال الزراعي: الإجمالي ولكل عامل (سنوات 1980، 1990، 2000، 2007)	07
62	المساعدات المالية المقدمة لقطاع الزراعة	08
67	الانفاق العام على البحث الزراعي والتطوير (سنة 2000)	09
83	وضعية برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز إلى غاية 31 مارس 2010	10
85	وضعية حيازة الملكية العقارية الفلاحية بعد المنشور 402 إلى غاية 11 سبتمبر 2013	11
86	تطور المساحة الزراعية للفترة 2003-2012	12
88	تطور المساحة الزراعية المسقية للفترة 2001-2012	13
89	تطور المساحة المسقية حسب نظم السقي للفترة 2001-2012	14
95	التنوع الحيوي في الحظائر الوطنية	15
96	محميات الصيد	16
96	المحميات الطبيعية المقترحة للتصنيف	17
97	حصيلة الحرائق	18
99	انجازات المخطط الوطني للتشجير	19
100	تطور المساحة الغابية خلال الفترة 2003-2012	20

102	تطور عدد عمال القطاع الزراعي	21
103	عدد العمال حسب نوع المستثمرة	22
105	تطور مخصصات الاستثمار الزراعي العام للفترة 2000-2008	23
105	توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط	24
106	الاستثمارات المصرحة الأجنبية حسب قطاعات النشاط	25
128	نشاطات الإرشاد التقاري المنجزة خلال الفترة 2009 - 2012	26
128	نشاطات الإرشاد الشامل المنجزة خلال الفترة 2009 - 2012	27
130	تطور التكوين والتظاهرات التكوينية المجسدة لفائدة الإطارات والفلاحين في إطار برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (2008-2012)	28
131	الوضعية المالية لقرض الرفيق للفترة 2008-2012	29

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	تفاعل أبعاد التنمية المستدامة	01
71	العلاقة بين البحث والإرشاد والتكوين الزراعي	02
100	مقارنة بين المساحات المحترقة ومساحات التشجير	03

مقدمة عامة

القطاع الزراعي يعتبر قطاع اقتصادي مهم وحساس واستراتيجي لعدة أسباب، فمن جهة يوفر الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، وتوفر الغذاء يعتبر عامل استقرار للمجتمع، ومن جهة أخرى يمكن من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي وتجنب التبعية الغذائية للخارج، هذه الأخيرة التي يمكن من خلالها التدخل في سيادة الدول وفي اتخاذ القرار بها باستعمال الغذاء كوسيلة ضغط عليها. ولهذا يجب التركيز على تطوير القطاع الزراعي وعلى إحداث التنمية به.

والزراعة تعتمد بالأساس على البيئة في نشاطها الانتاجي من خلال استغلال الموارد الطبيعية، وقد تعرضت البيئة في العقود الأخيرة إلى تدهور كبير واستنزاف مفرط للموارد الطبيعية، حيث ازدادت درجة التلوث وانتشرت الأضرار البيئية، ما نتج عنه ظهور وعي بأهمية الحفاظ على البيئة واستغلالها بطريقة عقلانية، مما أدى إلى البحث عن نمط آخر من التنمية يأخذ العامل البيئي بعين الاعتبار، وقد تم التوصل إلى نمط التنمية المستدامة.

والزراعة كنشاط اقتصادي تؤثر كثيراً على البيئة، مما يوجب الاهتمام باستدامة القطاع الزراعي للحفاظ على البيئة وحمايتها وصيانتها للأجيال القادمة من خلال تطبيق نمط التنمية المستدامة بالقطاع الزراعي.

والجزائر تتوفر على إمكانيات طبيعية زراعية من أراضي، موارد مائية، أقاليم، أقاليم مناخية متنوعة، كما أن الموارد المالية متوفرة خاصة في السنوات الأخيرة بعد ارتفاع سعر البترول وزيادة العائدات من الريع البترولي، مما يؤهلها إلى بناء قطاع زراعي متطور قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان والتقليص من استيراد المواد الغذائية للتخلص من التبعية الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي. وفي سبيل ذلك وضعت عدة مخططات وبرامج مست جد مجالات ونشاطات القطاع الزراعي. ومنه نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

هل ساهمت البرامج الفلاحية في الجزائر في تحقيق تنمية زراعية مستدامة؟ وكيف يمكن تفعيل هذه التنمية؟

الأسئلة الفرعية:

وسنجيب على هذه الإشكالية من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الزراعية المستدامة؟
- كيف يمكن تفعيل تنمية زراعية مستدامة؟
- هل تساهم البرامج الفلاحية في الجزائر في تحقيق تنمية زراعية مستدامة؟

الفرضيات:

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

- التنمية الزراعية المستدامة هي تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة في القطاع الزراعي؛
- يمكن قيام تنمية زراعية مستدامة من خلال إدخال البعد البيئي في الاستثمارات الزراعية؛
- البرامج الفلاحية في الجزائر لا تساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج لإجراء هذا البحث، وتتمثل في:

- المنهج الوصفي: للتعرض لمختلف البرامج والإجراءات التي وضعت في مجال الزراعة؛
- المنهج التحليلي: استعملناه لتحليل مختلف الإحصائيات وتحليل نتائج البرامج التي تخص القطاع الزراعي.

أهداف الدراسة:

ونهدف من هذا البحث إلى:

- إبراز أهم المفاهيم الخاصة بالتنمية الزراعية المستدامة؛
- تحليل موضوع التنمية الزراعية المستدامة بجميع جوانبه؛
- تبيين سياسة التنمية الزراعية المستدامة؛
- تحديد العلاقة بين البرامج الفلاحية في الجزائر والتنمية الزراعية المستدامة؛
- دراسة واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر وآفاقها.

أسباب اختيار الموضوع:

تنوعت بين أسباب موضوعية وذاتية وتتمثل في:

- أهمية تطبيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي؛
- التعرف على مختلف البرامج التي تم وضعها لتطوير القطاع الزراعي؛
- اهتمام شخصي بموضوعي البيئة والقطاع الزراعي؛
- الاعتقاد بأهمية القطاع الزراعي وألويته في تحقيق التنمية والاعتماد عليه كقطاع استراتيجي وأفضل بديل للمحروقات.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة مكانيا وزمانيا في:

- الحدود المكانية: تتعلق هذه الدراسة بالجزائر، للتعرف على ما تبذله السلطات خاصة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتطوير القطاع الزراعي.
- الحدود الزمنية: تم التركيز من خلال هذه الدراسة على فترة ما بعد سنة 2000 والتي تزامنت مع وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعي، فإن الدراسات التي تعرضت لموضوع التنمية الزراعية المستدامة تمثلت فقط في دراسة بعنوان "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، وهي أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية لفوزية غربي، من جامعة منتوري قسنطينة سنة 2008، حيث تناولت أهمية القطاع الزراعي والمشاكل التي يمر بها، وكيف يمكن القيام بتنمية زراعية مستدامة.

كما توجد دراسة بعنوان "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، وهي أطروحة دكتوراه لغردي محمد، من جامعة الجزائر سنة 2012، حيث تعرضت لواقع الاستثمار والدعم الزراعيين في الجزائر، حيث تعرضت لهذين العنصرين في الدراسة موضوع الرسالة.

صعوبات الدراسة:

تمثلت في:

- قلة المراجع إلى حد انعدامها في ما يتعلق بموضوع التنمية الزراعية المستدامة؛
- قلة الدراسات السابقة المشابهة لموضوع البحث؛
- عدم اطلاعي ودراستي من قبل لمواضيع متعلقة بالقطاع الزراعي.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث الفصل الأول جاء تحت عنوان مدخل إلى التنمية الزراعية المستدامة، وتطرقنا فيه إلى كل من مفهوم التنمية المستدامة، مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، شروط، خصائص، مبادئ...، أما الفصل الثاني تعرضنا فيه إلى عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة من موارد طبيعية، بشرية ومالية، إضافة إلى خدمات المساندة، في حين الفصل الثالث متعلق بالجزائر، حيث تناول مختلف البرامج والمخططات التي جاءت لتنمية القطاع الزراعي، وهذا بالتركيز على فترة ما بعد سنة 2000، حيث تم وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم تلاه برنامج التجديد الفلاحي والريفي.

الفصل الأول: مدخل إلى التنمية

الزراعية المستدامة

تمهيد الفصل الأول:

لقد ساهمت الأنظمة الزراعية التي تم تبنيها خلال العقود الماضية بشكل كبير في زيادة الانتاجية من النبات والحيوان وفي التخفيف من الجوع ورفع مستوى المعيشة وخدمة الأهداف التي وجدت من أجلها إلى حد ما. ولكنها أدت في نفس الوقت وفي أكثر الأحيان إلى تدهور واستنزاف الموارد الطبيعية، حيث بدأت تظهر سلبيات هذه الأنظمة المتبّعة والاستخدام المفرط لمدخلات الانتاج الخارجية المرتفعة، فقد ازدادت درجة التلوث وانتشرت الأضرار البيئية خاصة التعرية، التملح واضطراب العمليات البيولوجية، وانخفضت انتاجية آلاف الهكتارات الزراعية وانتشرت أمراض الانسان والحيوان والنبات. ونتج عن هذا ظهور وعي بيئي لدى الرأي العام العالمي بالتدهور البيئي الذي وصلت إليه الكرة الأرضية، وهذا أدى إلى البحث عن نمط آخر من التنمية والأنظمة الزراعية التي تهتم بالبشر والبيئة بقدر ما تهتم بالتقنيات، وتركّز على الموارد الطبيعية بقدر ما تركّز على الانتاج، وتسعى إلى النتائج بعيدة المدى بقدر ما تسعى إلى النتائج قصيرة المدى. وقد تم التوصل إلى نمط جديد من التنمية هو التنمية الزراعية المستدامة. حيث سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم التنمية الزراعية المستدامة ولهذا قمنا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث خصصنا المبحث الأول للتعرف على مفهوم التنمية المستدامة والقسم التي جاءت حوله، وإلى أبعاد هذا المفهوم. أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، وقد تطرقنا فيه لتعريف كل من التنمية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة وإلى كيفية تبلور هذا الأخير. بالنسبة للمبحث الثالث تضمن كل من شروط، خصائص ومبادئ التنمية الزراعية المستدامة. في حين المبحث الرابع خصصناه لأبعاد، أهداف وأهمية التنمية الزراعية المستدامة والعراقيل التي تواجهها.

المبحث الأول: نظرة حول مفهوم التنمية المستدامة

من أجل الفهم الجيد لمفهوم التنمية الزراعية المستدامة واستيعابه كما يجب، لابد من التطرق أولاً للتنمية المستدامة من خلال التعرف على مفهومها وأبعادها والاهتمام العالمي بها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مصطلح مركب من كلمتين: أولهما التنمية، وهي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، من خلال عمليات تغيير محددة كما ونوعاً، فهي لابد أن تحقق تقدماً وتحسناً في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين. في حين أن الكلمة الثانية هي مستدامة أو الاستدامة، وبالرجوع إلى المعنى اللغوي لها للمساعدة في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق، فهي من الفعل "استدام" الذي جذره "دوم" وله معان عدة، منها التآني في الشيء وطلب دوامه والمواظبة عليه، وهي معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي. فالتنمية تحتاج إلى تأن في رسم سياساتها وديمومة في مشاريعها وآثارها على المجتمع، وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برنامجها للمحافظة على مكتسباتها.¹ أي أن التنمية تحتاج إلى تخطيط ورؤية مستقبلية واضحة كما تحتاج إلى المتابعة المستمرة في تنفيذ برامجها من أجل تحقيق أهدافها.

وقد تعددت تعريف التنمية المستدامة وتنوّعت، ويعتبر تقرير برانتلاند 1987 الانطلاقة الرسمية لمفهوم التنمية المستدامة حيث عرّفها على أنها: "تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". فهي تعني التحلي عن المفهوم التقليدي للنمو الذي غالباً ما اقتصر على الجوانب المادية والكمية المتمثلة في تعظيم الربح والدخل وتحقيق معدلات عالية من النمو، وضرورة الاعتماد على نظرة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإنسانية والاجتماعية والبيئية لعملية التنمية، وتقيم التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية، وتراعي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة إلى احتياجاتها الخاصة.² أي أن نمط التنمية المستدامة الجديد له ثلاثة أبعاد هي: الاقتصاد، المجتمع والبيئة، ويعمل على إقامة العدالة بين الأجيال.

¹ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت: التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 22-23.

² - أحمين شفير: الحكم الراشد والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، الملتقى العلمي الدولي السادس حول الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة، الجزائر، 9-10 ديسمبر 2006.

ويرى الأستاذان عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة. وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجدها الطبيعية وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة. أما فيما يخص الموارد المتجددة، فيجب الترشيد في استخدامها إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد لتستخدم رديفا لها لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تقض إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها، لأن مستقبل البشر وأمنهم مرهون بصحة البيئة.¹ حيث يجب الترشيد في استغلال الموارد الطبيعية والعمل على التقليل من إنتاج النفايات حتى لا تتضرر البيئة ولا يتضرر البشر.

التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة لا تنطوي على اختلاف جذري مع المفهوم التقليدي للتنمية، ولكنها تتميز بإعطاء حماية البيئة أهمية وأولوية مكافئة مع زيادة دخل الفرد والاهتمام بجميع الأجيال، ومن ناحية أخرى تنطوي التنمية المستدامة على عناصر تختلف من تعريف لآخر وقد يكون سبب ذلك اختلاف تخصص من قام بتعريفه. لذلك فقد شمل تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1997م، أهم تعريفات المفهوم حيث قسمت إلى أربع مجموعات: اقتصادية، بيئية، اجتماعية وتعريفات تقنية. فاقتمادا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. أما اجتماعيا وإنسانيا فتعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف. بالنسبة للبيئة تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للموارد والأراضي الزراعية والموارد المائية. وتعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظّفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.² ومنه فالتنمية المستدامة تسعى إلى استغلال الموارد الطبيعية والطاقة بعقلانية، كما تسعى إلى رفع مستوى معيشة الأفراد خاصة في المناطق النائية وإلى توفير مختلف الخدمات الاجتماعية لهم، وتسعى كذلك إلى إيجاد تقنيات إنتاج نظيفة.

¹ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت. مرجع سبق ذكره، ص: 25-26.

² - حيزية لصاق: أثر ترشيد استغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص14.

إذا فالتنمية المستدامة تتميز بأنها ذات نظرة أوسع وأشمل وبعيدة المدى، فهي لا تولي أهمية للجانب الاقتصادي فقط بل تركز أيضا على الجانب الاجتماعي والجانب البيئي، كما تأخذ بعين الاعتبار إضافة إلى الأجيال الحالية حاجات الأجيال المستقبلية. وقد ظهر هذا المفهوم كرد فعل على التدهور البيئي الحاصل. حيث في القرن العشرين، ومع ظهور الكوارث البيئية وانتشار التلوث وكثرة الملوثات، انتبه العالم إلى الخطأ الفادح الذي ارتكبه في حق البيئة، حيث أسقطت أدبيات التنمية التقليدية البيئة من حساباتها، وتعاملت معها كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، وتجاهلت البعد البيئي وهو البعد الذي اتضح عمق تأثيره في مجمل مساراتها. ولهذا بدأ اهتمام العالم ينصب في التفكير في سبل حماية البيئة من عمليات الاستنزاف والإضرار بالموارد التي باتت تشكل خطرا على مستقبل التطور الاقتصادي والاجتماعي للبشرية، حيث قامت عدة بحوث ودراسات وندوات وقمم عالمية لبحث هذا المشكل، وقد تم التوصل إلى نمط جديد من التنمية يحترم البيئة ويدمج كل من الاقتصاد والمجتمع والبيئة في قالب واحد واصطلاح على تسميته التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: القمم العالمية حول التنمية المستدامة

لقد تبلور مفهوم التنمية المستدامة من خلال المؤتمرات والقمم التي أقيمت من أجل التعمق في دراسة وإيجاد التطبيقات التي تجسده على أرض الواقع. وهي كما يلي:

(1) قمة ستوكهولم:

جاءت تحت عنوان المؤتمر الدولي حول البيئة والانسان، وقد عقدت في الفترة 5-16 جوان 1972، وقد حضره ممثلو العديد من الدول. أبرز ما تضمنه هذا المؤتمر هو التأكيد على حماية البيئة التي تمس رفاه الشعوب والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وقد اختلفت الرؤى بين الدول المتقدمة والدول النامية فقد رأت الدول الصناعية ضرورة أن تبقى الدول النامية دون خط تصنيع لأن ذلك يؤدي إلى تلويث البيئة. وقد اعتبر هذا المؤتمر منعطفًا تاريخيًا أرسى دعائم فكر بيئي جديد يدعو إلى التعايش مع البيئة، وتركز الاهتمام على المشكلات البيئية للتصنيع وعلاقتها بانتشار الأمطار الحمضية، كذلك تم التسليم بالعلاقة القائمة بين التنمية الاقتصادية والبيئة، كما تم بحث علاقة البيئة بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، والتشديد على وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية واستغلال الموارد

الطبيعية بأسلوب عقلاني.¹ وبالتالي قمة ستوكهولم تعتبر أول ناقوس دولي يدق وينبه إلى الوضعية التي آلت إليها البيئة ودور نمط التنمية الاقتصادية المتبع في ذلك.

وقد كان من بين ثمار مؤتمر ستوكهولم أن أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1972م ما يعرف بـ "برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP"، يقوم على توجيه وتنفيذ برامج البيئة. وفي عام 1983م تم تأسيس "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية"، وتهدف أساسا إلى إعادة النظر في القضايا الحرجة للبيئة والتنمية.² وقد أصدرت سنة 1987م تقرير عنوانه "مستقبلنا المشترك"، عرف كذلك باسم تقرير برانتلاند الذي أوضح أن الأنماط الإنمائية المعمول بها في دول الشمال والجنوب لا تستوفي شروط الاستدامة، وأنها حتى لو كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فهي عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب الأجيال القادمة، كما ورد في التقرير أنه لا يمكن فصل البيئة عن التنمية وأن تدهور البيئة يعيق التنمية.³ وما يجب الإشارة إليه هو أنه تم الاتفاق على عقد قمة كل عشر سنوات لبحث المستجدات حول هذا الموضوع.

(2) قمة نيروبي:

هي قمة للأرض أقيمت بنيروبي (كينيا) في الفترة 10-18 ماي 1982م، حيث أن الأحداث التي تزامنت مع تلك الفترة والمتمثلة في الحرب الباردة إضافة إلى لامبالاة الرئيس الأمريكي آنذاك Ronald Reagan الذي أرسل ابنته كمنثل للولايات المتحدة الأمريكية في القمة، كل هذا أدى إلى فشل القمة، حتى أنها لا تعتبر كقمة رسمية للأرض.⁴ ولهذا لا يتم التطرق إليها وذكرها في الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، باعتبارها لم تأت بجديد أو إضافة لمسار البحث في تحسين العلاقة بين البيئة والتنمية.

(3) قمة ريو:

وتسمى بقمة الأرض الأولى، انعقدت بريو دي جانيرو عام 1992م حول البيئة والتنمية، دعت إليها الأمم المتحدة وحضرها العدد الأكبر من رؤساء الدول في تاريخ القمم (108 رئيس دولة). وما تمخض عن قمة ريو يعتبر معالم بيئية وتنموية بارزة، أهمها جدول أعمال القرن 21 (الأجندة 21)،

¹ - مليكة بوضياف: إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص: 25-28.

² - حيزية لصاق، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

³ - بلقاسم مصباح: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 20-21.

⁴ - www.sos-21.com/sommet-de-la-terre-de-1982-nairobi,22/02/2013.

الفصل الأول: مدخل إلى التنمية الزراعية المستدامة

إعلان ريو، ميثاق التغير المناخي، ميثاق التنوع البيولوجي، وإنشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. حيث أن الأجندة 21 كانت أهم نتائج المؤتمر، وهي عبارة عن خطة عمل دولية للتنمية المستدامة غطت نطاقا واسعا من المجالات التي تسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية، كما تعرضت إلى مواضيع تنموية، اجتماعية واقتصادية مثل: محاربة الفقر، تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، معالجة الديناميكيات السكانية وآليات تطبيق السياسات التنموية المستدامة. ولهذا فهذه الأجندة انجاز تاريخي هام بحيث أنها أدمجت الاهتمامات البيئية، الاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد للسياسات.¹ كما تعتبر الانطلاقة الرسمية لعملية البحث عن السبل والآليات لتطبيق نمط التنمية المستدامة.

أما إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية تبنته كافة الدول الحاضرة، يؤكد إعادة تجديد العلاقات الدولية على أساس منصف لإقامة شراكة عالمية حقيقية وإيجاد توازن بين الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال في الحاضر والمستقبل لضمان تنمية مستدامة.²

بالنسبة لاتفاقية التغير المناخي فقد ورد فيها أنها مشكلة جدية تهدد العالم، والخطوات الواجب اتباعها لا تحتتمل التأخير. وفي 1997م تم التوقيع على بروتوكول KYOTO الذي يحدد الالتزامات بالحد من تأثير غازات البيت الزجاجي بالنسبة للدول الصناعية. في حين اتفاقية التغير البيولوجي تسعى لحماية التنوع البيولوجي لكوكب الأرض من خلال حماية الأنواع والنظم البيئية، وتؤكد الاتفاقية على الحق السيادي للدول في مواردها البيولوجية، بحيث توزع ثمارها بشكل منصف وعادل على أسس متفق عليها.³

(4) قمة جوهانسبورغ:

سميت بقمة الأرض الثانية، عقدت في جوهانسبورغ في الفترة 26 أوت - 04 سبتمبر 2002م برعاية الأمم المتحدة، ضمت ممثلي 191 دولة وقد سميت بالقمة العالمية حول التنمية المستدامة، حيث كانت فرصة لتقييم ما تم القيام به في قمة الأرض الأولى 1992م وإتمام ما لم يتم بعد.⁴ وقد اختلفت أولويات القضايا المطروحة بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث ركزت هذه الأخيرة على موضوعات: الزراعة، التجارة، المساعدات المالية والحد من الفقر إضافة إلى التزامات الدول المتقدمة إزاء

¹ باتر محمد علي وردم: العالم ليس للبيع - مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص: 196-195.

² بلقاسم مصباح، مرجع سبق ذكره، ص31.

³ باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص: 196-197.

⁴ كمال ديب: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة - مدخل بيئي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص16.

قضايا التنمية المستدامة. أما الدول المتقدمة فقد أعطت أولوية إلى ربط المساعدات الدولية بكل من الحكم الراشد وحرية التجارة بالإضافة إلى انتهاج السياسات الليبرالية الهادفة لتشجيع القطاع الخاص.¹ وهنا يظهر التناقض واختلاف رؤية والفهم لنمط التنمية المستدامة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فجهة تنظر على أنها فرصة للحصول على المساعدات المالية باعتبار الجهة الأخرى هي المسؤولة عن تدهور البيئة، والجهة الثانية تعتبرها فرصة لفرض مبادئها وسياساتها على الجهة الأخرى بحجة منحها مساعدات مالية.

رغم أن هذه القمة غطت عدة مواضيع إلا أنها فشلت في الوصول إلى اتفاق حول تشجيع مصادر الطاقة المتجددة، وتجاهل إعلان القمة مطالب الدول الفقيرة بوقف دعم الدول الأوروبية لمزارعيها لتمكينها من دخول أسواق الدول الغربية والتنافس معها للحصول على العملة الصعبة، حيث نجد دولاً فقيرة كثيرة تسعى لقطع الأشجار لتصديرها أو تقبل احتضان مدافن النفايات الخطرة الناتجة عن الدول الغنية، أو أن تحتضن الصناعات الملوثة للبيئة في إطار استثمار أجنبي مباشر عن طريق عمليات إعادة التوطين الصناعي أو الهجرة البيئية.

(5) قمة ريو + 20:

انعقدت هذه القمة بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في الفترة من 20-22 جوان 2012م، ليناقدش رؤساء الدول وقادة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني أحدث تقنيات التنمية المستدامة بالإضافة إلى تجديد الالتزام السياسي تجاه تحقيق أهداف القمة والتي تتلخص في الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر، والإطار الذي سيتم تفعيله و تطبيق التنمية المستدامة من خلاله.² بلغ عدد المشاركين خمسين ألفاً من رجال الأعمال ومختصي البيئة وقادة سياسيين. وعلى عكس قمة الأرض عام 1992م التي شهدت توقيع معاهدة الأمم المتحدة للتغير المناخي، لم يخرج هذا المؤتمر بأي معاهدة جديدة. إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو ما يطلق عليه "ريو+20"، كان من بين أهدافه تجديد الالتزام السياسي لدول العالم من أجل التنمية، وتقييم التقدم الذي تحقق على مستوى الأهداف الدولية المتفق عليها، من أجل التنمية المستدامة ومجابهة التحديات الناشئة على هذا الصعيد. كما ركزت الأسرة الدولية جهودها في "ريو" على محورين، وهما الاقتصادات الخضراء في إطار مكافحة الفقر والتنمية المستدامة، وكذلك محور

¹ - يحي مسعودي: اشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص: 19-20.

² - www.ebteckar.com/index, 23/02/2013.

إيجاد الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة. حيث ارتكزت النقاشات على سبع قضايا باعتبارها تحلّ الأولوية، وتشمل فرص العمل الشريفة، الطاقة، المدن المستدامة، الأمن الغذائي، الزراعة المستدامة، المياه، المحيطات ومواجهة الكوارث. وبعد مفاوضات مكثفة لتحقيق التنمية المستدامة، توصلت وفود 191 دولة مشاركة في المؤتمر، إلى وثيقة بعنوان "المستقبل الذي ننشده"، والتي شملت عرضاً لقائمة طويلة من التحديات، ابتداءً من الاحتباس الحراري إلى تقلص الغابات والثروة السمكية وندرة المياه والتلوث وتقلص التنوع الحيوي، وتضمنت الوثيقة مقترحات بإلغاء الدعم للوقود الأحفوري، والمطالبة برصد ثلاثين مليار دولار سنوياً لمساعدة الدول الفقيرة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وقد تضمنت الوثيقة عملية بلورة أهداف التنمية المستدامة، وتفاصيل للكيفية التي يمكن بها استخدام الاقتصادات الخضراء كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، وتقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والترويج لتدابير التعاون المستدام، واتخاذ الخطوات لما هو أبعد من معدلات الناتج المحلي، للمساعدة على تحسين المعيشة في الدول المتخلفة وإيجاد استراتيجيات التمويل للتنمية المستدامة. وتم كذلك التأكيد على المساواة بين الجنسين، وإشراك منظمات المجتمع المدني. وفيما رأى البعض أن بيان "ريو" تحت عنوان "المستقبل الذي ننشده"، هو وثيقة ضعيفة وخالية من أي محتوى، لأنها بنيت على الحد الأدنى من الإجماع، وبالتالي لم تحدد بشكل واضح الكيفية التي يستطيع بها العالم التعامل مع الأزمات المتصلة بالاقتصاد والوضع الإيكولوجي. فهناك من اعتبرها نصراً لبعض الدول النامية، حيث فرقت بين مسؤولية الدول النامية والمتقدمة وإمكانيات كل منهما، وبذلك اعتبرت "ريو 2012" خطوة للأمام، وإن كانت غير كافية.¹

ويوصي النص القائم في 53 صفحة باعتماد «اقتصاد أخضر» كنموذج أقل تدميراً للكوكب الذي سيرتفع عدد سكانه من سبعة مليارات حالياً إلى 9,5 مليارات عام 2050. لكن نظراً لخشية الدول الفقيرة من إخفاء هذا المفهوم نوعاً من الحماية لدى الدول الغنية، شدّد النص على أن سياسات الاقتصاد الأخضر ينبغي ألا تفرض قواعد صارمة، بل أن تحترم السيادة الوطنية لكل بلد، من دون أن تكون وسيلة للتمييز ولا قيوداً مخفياً للتجارة الدولية. وأطلقت القمة أهداف التنمية المستدامة على نمط أهداف الألفية للتنمية التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2000. وسيتم تشكيل مجموعة عمل من 30 شخصاً قبل انعقاد الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة يفترض أن تقدم مقترحاتها في 2013 للتطبيق اعتباراً من 2015. وستكون هذه الأهداف محدودة العدد، موجزة وتركّز على العمل، ويمكن تطبيقها في جميع الدول، لكنها تأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية الخاصة. بالنسبة لتمويل الانتقال إلى اقتصاد أخضر يبقى معلقاً، ففي

¹ - أحمد سالم الوحيشي: قمة الأرض لا تهميها، www.albayan.ae/opinions/articles/2012-07-20-1.1691776 ، 2013/02/23.

فترة أزمة استفدت فيها الميزانيات لم تعد الدول الغنية تملك وسائل تأمين الأموال. بالتالي شجعت قمة ريو+20 على التوصل إلى موارد تمويل جديدة على غرار مشاريع وشراكات إلى جانب وسائل تمويل مبتكرة من دون تقديم تفاصيل. وقررت تسع دول أوروبية انشاء ضريبة على التبادلات المالية. وشدد الإعلان على دمج المساعدة على التنمية والاستثمار الخاص. كما شدد على ضرورة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وتعزيز القدرات من خلال التدريب والتعاون. كما قرّر النص تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة واستبدلت لجنة التنمية المستدامة الفاعلة للفعالية بـ "منتدى حكومي مشترك رفيع المستوى"، وتم تأكيد وتفعيل دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كسلطة عالمية ورائدة في مجال البيئة تملك موارد مضمونة (الدفعات طوعية حالياً) وتمثيل لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وقد اقترح النص قطاعات تشهد فرصاً جديدة، وحيث التحرك يجب أن يكون عاجلاً، ولا سيما بسبب عدم تطبيق كاف لقرارات مؤتمرات سابقة. وتشمل المجالات المستهدفة إلغاء الفقر والأمن الغذائي والمياه والطاقة والنقل والصحة والتوظيف والمحيطات والتغير المناخي والاستهلاك والانتاج المستدامين.¹

التنمية المستدامة ومن خلال القيم والمناقشات التي أثرت حولها نجدها تختلف عن المفهوم التقليدي للتنمية في الأبعاد التي ترمي إليها، ففيما تتمثل هذه الأبعاد؟

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

يعد فهم العلاقات المتداخلة بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية ضروري لفهم التنمية المستدامة التي من أهم خصائصها الدمج بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، حيث التوازن والتفاعل بينهما هو شرط للاستدامة.

أولاً: البعد الاقتصادي

يركز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على تغيير نمط الاستهلاك وترشيده بالنسبة لموارد الطاقة بالابتعاد عن التبيد والاستنزاف، والعمل على تحقيق المساواة في توزيع الموارد بين أفراد المجتمع وتسهيل الحصول عليها، والسعي لرفع مستوى معيشة الأفراد والتخفيف من الفقر، لأن هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبيئة، كما يركز البعد الاقتصادي أيضاً على تغيير أنماط وتقنيات الإنتاج واستبدالها بأخرى تستخدم موارد أقل وذات أضرار أقل للبيئة.

¹ - www.arabvolunteering.org/corner/avt45792, 23/02/2013.

ثانياً: البعد الاجتماعي (البشري)

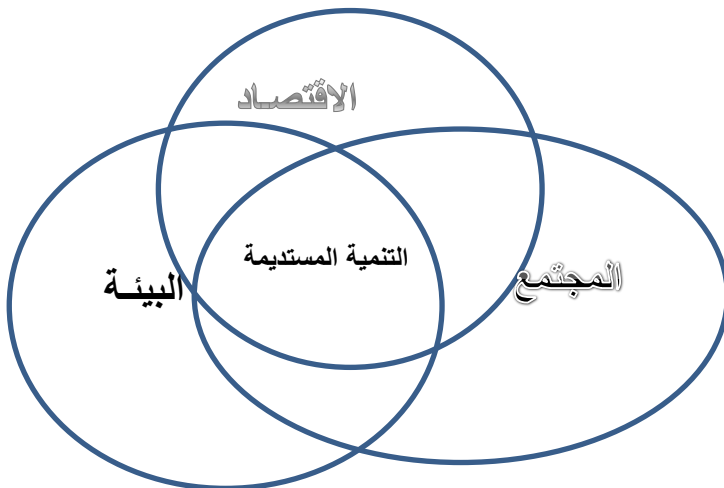
يتطرق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة إلى ما تحدته الأعداد البشرية وسوء توزيعها من ضغوط على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على تقديم الخدمات اللازمة، ولهذا يجب إعادة التوزيع المتوازن للسكان من خلال إحداث التنمية بالمناطق النائية والريفية لتخفيف الضغوطات على المدن، والتقليل من النزوح نحو المناطق الحضرية. أيضاً يركز البعد الاجتماعي على ضرورة الاستخدام الكامل للموارد البشرية ورفع كفاءتها، من خلال ضمان جودة الصحة والتعليم الموفرة لها، والعمل على إعطاء الأهمية اللازمة لدور المرأة باعتبارها المدرسة الأولى للأجيال، والمسؤول الأول عن الموارد والبيئة في الخلية الأساسية للمجتمع وهي الأسرة (المنزل).

ثالثاً: البعد البيئي

يتمحور البعد البيئي حول حماية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها استهلاكياً ونتاجياً بأعلى كفاءة ممكنة باعتماد تقنيات جديدة ملائمة، وتجنب استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات واستبدالها بأخرى بيولوجية لكي لا تتضرر التربة والمياه والهواء، والعمل على حماية المناخ من الاحتباس الحراري، والسعي على حماية والمحافظة على التنوع البيولوجي والمساحات الخضراء والمسطحات المائية، من خلال ترشيد استخدامها ومراعاة معدلات تجددتها.

إذا التنمية المستدامة لها أبعاد ثلاثة هي الاقتصاد، المجتمع والبيئة. وهي أبعاد متكاملة متفاعلة فيما بينها، حيث لا تتحقق التنمية المستدامة في حالة إهمال أحد منها، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل 1: تفاعل أبعاد التنمية المستدامة



الفصل الأول: مدخل إلى التنمية الزراعية المستدامة

المصدر: كمال ديب، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة - بعد بيئي-

التنمية المستدامة تشمل وتهتم بجميع المجالات، ومن أهم هذه المجالات الزراعة، وسبب هذه الأهمية هو أن الزراعة تعتمد كثيرا على البيئة في نشاطها الانتاجي، فالإنتاج الزراعي يقوم أساسا على استغلال الموارد الطبيعية وبالتالي استغلال الموارد البيئية، لهذا الزراعة كنشاط اقتصادي تؤثر كثيرا على البيئة، مما يوجب الاهتمام باستدامة القطاع الزراعي للحفاظ على البيئة وحمايتها وصيانتها للأجيال القادمة من خلال تطبيق تنمية زراعية مستدامة.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

قبل التطرق لتعريف التنمية الزراعية المستدامة سنتطرق لتعريف التنمية الزراعية لإبراز الاختلاف بين المفهومين.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الزراعية

إن زيادة الانتاج الزراعي أمر ضروري لتحقيق درجة كبيرة من التنمية الاقتصادية، وبدون تحقيق نمو في الانتاج الزراعي ووصوله إلى المستوى المطلوب من الكفاءة الانتاجية فإن القطاع الزراعي يبقى عائقا في وجه التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى تعثرها¹، ولهذا لا بد من القيام بتنمية زراعية لتحفيز التنمية الاقتصادية وتلبية الطلب المتزايد للصناعة من المستخدمات الوسيطة ورأس المال وتوفير المتطلبات الغذائية للأعداد المتزايدة من السكان. ولهذا تعرّف التنمية الزراعية على أنها " كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية"².

كما عرفت على أنها "العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن"³.

¹ - عبدلي عقيلة: التلوث البيئي وأثره على التنمية الزراعية -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 3.

² - عزاوي اعر: استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص9.

³ - نفس المرجع، ص9.

الملاحظ من خلال هذين التعريفين أن التنمية الزراعية تركز على الجانب الاقتصادي البحت حيث معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الزراعية تهتم بالمشورات الاقتصادية الزراعية ونلخصها في النقاط التالية:

1. زيادة اجمالي الانتاج الزراعي بصورة عامة حسب الطلب على المحاصيل الزراعية؛
 2. رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي وهذا بواسطة التوسع في المنتجات الزراعية؛
 3. عملية توسع المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي يصاحبها خلق مناصب شغل بحيث تخفف بنسبة كبيرة من ظاهرة البطالة أو حتى الوصول إلى التشغيل الكامل إذا أقيمت مشاريع ضخمة.¹
- ويمكن زيادة الانتاج الزراعي بطريقتين هما: التوسع الأفقي والتوسع الرأسي. والتوسع الأفقي يقصد به الزيادة في مساحة الأراضي المزروعة من التوسع إلى أراضي جديدة أو استصلاح أراضي بور، أما التوسع الرأسي فيقصد به زيادة الانتاجية أو المردودية لنفس القطعة الأرضية المزروعة وهذا من خلال استخدام المبيدات والأسمدة واستعمال التقنيات التكنولوجية الحديثة.

وزيادة الانتاج الزراعي تمكن الزراعة من المساهمة في مجالات عديدة من التنمية الاقتصادية حيث يمكن للفائض في الانتاج الزراعي الناتج من ارتفاع معدل الانتاجية الزراعية أن يلبي الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الزراعية من السلع الزراعية أو استثمار جزء من الدخول الزراعية في القطاعات الأخرى، وفي المقابل يرتفع نتيجة لذلك طلب السكان الزراعيين على السلع والخدمات التي توفرها القطاعات الأخرى نتيجة لارتفاع دخولهم، وهذا من شأنه المساهمة في توسيع سوق القطاعات غير الزراعية. فعلى مر التاريخ الاقتصادي، لم توجد دولة واحدة تحولت من الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانطلاق دون أن تكون قد حققت قدرا لا يستهان به من التحسن في الانتاج الزراعي على اعتبار الزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية ودونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة.² وهذه ما أكد عليه Rostow في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" الذي يرى أن الثورة الزراعية لها دور أساسي في الانطلاق الاقتصادي، حيث تلعب التغيرات في القطاع الزراعي دور عوامل التشغيل أو الانطلاق من خلال الانتاجية الزراعية المرتفعة.³ كما تعد الزراعة مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد، فهي كذلك مسؤولة عن إمداد

¹ - عبدلي عقيلة، مرجع سبق ذكره، ص3.

² - فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي- حالة الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص68-69.

³ - Armand Djimet-Baboun : Agriculture et développement dans le monde, Ellipses édition, Paris,2006, p9.

الفصل الأول: مدخل إلى التنمية الزراعية المستدامة

سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية بالغذاء والكساء بالإضافة إلى إمدادها بكثير من المواد الانتاجية مثل رأس المال والمواد الأولية والموارد البشرية التي تحتاج إليها. ولهذا فإن تخلفها يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالزراعة في أي اقتصاد معين يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية وبالتالي التقدم الاقتصادي.¹

ولهذا فإن أسباب الاهتمام بوجود التنمية الزراعية تتبع من أهمية القطاع الزراعي في حد ذاته والدور الذي يمكن أن يلعبه، والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- يعتبر القطاع الزراعي مصدر الغذاء الرئيس للسكان؛
- يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيس للمواد الأولية اللازمة لقطاعات الانتاج الأخرى وخاصة تلك التي تدخل ضمن نشاط الصناعات الزراعية؛
- فائض الانتاج الزراعي يعتبر عاملا مهما في دعم الميزان التجاري للدولة إذا وجد هذا الفائض طريقه للأسواق الخارجية؛
- تطور القطاع الزراعي تقنيا يساعد على تحرير قسم من الأيدي العاملة الزراعية للعمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- تطور القطاع الزراعي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي وبالتالي ارتفاع معدل دخول المزارعين مما سيؤدي إلى تحفيز نمو أسواق السلع الوطنية وزيادة النشاط الاقتصادي بصورة عامة؛²
- إضافة إلى هذا يمكن لتطور القطاع الزراعي أن يحفز التنمية في المناطق الريفية ويفك العزلة عنها ويشجع سكان الريف على التمسك بأرضهم.

وتهدف التنمية الزراعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاع الزراعي ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية؛

¹ - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي- حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص69.
² - علي جدوع الشرفات: مبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، دار زهران للنشر وللتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 248-249.

- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات غير مرغوب كالركود الاقتصادي أو التضخم في القطاع الزراعي؛
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخل في القطاع الزراعي؛
- التوسع في برامج التدريب في أنشطة القطاع الزراعي لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الزراعية؛
- حصر إمكانيات التنمية الزراعية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات؛
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الزراعي وتوظيف كافة عناصر الانتاج الزراعية في خدمة هذه البرامج؛
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة القطاع الزراعي وصولاً لتحقيق تنمية زراعية بهدف المشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة؛
- تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية المتمثلة في زيادة الدخل الوطني، رفع مستوى معيشة المواطنين، العدالة في توزيع المداخل وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.¹

لقد وجدنا أن التنمية الزراعية هي كافة الإجراءات التي تعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والنمو في هذا القطاع، حيث تركز على الجانب الاقتصادي البحث، فما المقصود بالتنمية الزراعية المستدامة؟ وهل هي تختلف في أهدافها عن التنمية الزراعية؟

المطلب الثاني: تعريف التنمية الزراعية المستدامة

عرّفتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية سنة 1988م بأنها: "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الانسانية الحالية والمستقبلية"².

أما Conway (1987) فقد عرف الاستدامة على أنها قدرة نظام زراعي على المحافظة على إنتاجيته في حالة تعرضه لأي نوع من الظواهر المخلة به³. أي حسب هذا التعريف فالاستدامة عبارة عن مرونة في التعامل مع الظواهر المتغيرة.

¹ - نفس المرجع، ص: 344-345.

² - محمود الأشرم: التنمية الزراعية المستدامة- العوامل الفاعلة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص50.

³ - www.uved.fr/Pourquoi_l'agriculture_doit-elle_être_durable_?/03-08-2012.

كما عرّف Altieri الزراعة المستدامة بأنها نظام قادر على المحافظة على إنتاجيته على المدى الطويل دون الإضرار بالموارد المستعملة من خلال استعمال تكنولوجيا ذات مدخلات أقل ومحسنة لخصوبة التربة، كذلك من خلال إعادة تدوير قصوى للنفايات، تنويع الانتاج، والمراقبة الحيوية للأمراض¹. حيث هذا التعريف يركّز على عامل الزمن والعامل البيئي.

عرّفها (Lockertz, 1988) بأنها الإدارة الناجحة للموارد من أجل زراعة تلبى الاحتياجات المتغيرة للإنسان مع الحفاظ على أو تعزيز قاعدة الموارد الطبيعية وتجنب التدهور البيئي². حيث يسلط هذا التعريف الضوء على دور الإدارة والتسيير الجيد في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية.

هناك تعريف آخر يرى أن التنمية الزراعية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الانتاج والانتاجية الزراعية، بهدف رفع الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة³. حيث للبرامج والسياسات الزراعية من خلال ما تحويه دور مهم في زيادة انتاجية القطاع الزراعي ورفع مستوى المعيشة بالموازاة مع عقلنة استخدام الموارد الزراعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

كذلك هناك من يعرف الزراعة المستدامة على أنها الزراعة التي يجب أن تصون الموارد الطبيعية وتحميها وتسمح في نفس الوقت بنمو اقتصادي على المدى الطويل، بالإدارة العقلانية لكل الموارد المستغلة للوصول في النهاية إلى مردود مستديم⁴. والملاحظ من هذا التعريف أنه يركّز على بعدين لاستدامة الزراعة هما البعد الاقتصادي والبعد البيئي.

أما الدكتورة فوزية غربي فتعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير هيكل وبنيان القطاع الزراعي بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الانتاج والانتاجية الزراعيين، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني

¹ - Idem

² - praveen rao and others : **farming systems and sustainable agriculture**, p 9, www.angrau.net. 13/12/2012.

³ - بهجت محمد أبو النصر: دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن، 14-16 أكتوبر 2003.

⁴ - قمرى زينة، بوطبخ ليلي: أثر المحاصيل المعدلة وراثيا على البيئة والزراعة المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008.

تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه.¹ أي التنمية الزراعية المستدامة هي استغلال الموارد الزراعية بطريقة مثلى في العملية الانتاجية.

الزراعة المستدامة هي زراعة " سليمة بيئيا" أي تحترم البيئة، زراعة كفوة اقتصاديا وعادلة اجتماعيا قائمة على أخلاق انسانية. هي زراعة عليها التقليل من الأضرار اتجاه البيئة وضمان الاستخدام الأمثل لمختلف عوامل الانتاج(أرض، رأسمال، عمل) ولكن أيضا إعادة توزيع أكثر عدالة لثمار نمو الانتاج الزراعي.² والملاحظ من هذا التعريف أنه أضاف البعد الأخلاقي للتنمية الزراعية المستدامة.

أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فتري أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة يشير إلى إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الانسانية الحالية والمستقبلية. ومن منظور أشمل فإن التنمية الزراعية المستدامة هي العملية التي يتم عبرها:

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية الحالية والمستقبلية مع انتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى؛
- توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي؛
- حفظ وصيانة - وإن أمكن تنمية ورفع- القدرات الانتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير المورثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي؛
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السالبة ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.³

ومنه فالتنمية الزراعية المستدامة هي تنمية سليمة بيئيا، عادلة اجتماعيا وكفوة اقتصاديا، تسعى لتلبية الاحتياجات للأجيال الحالية دون التعدي على حق الأجيال المستقبلية في ذلك، من خلال زيادة انتاجية القطاع الزراعي لتلبية احتياجات أفراد المجتمع خاصة الغذائية، والسعي لرفع مستوى المعيشة لدى الأفراد وفك العزلة عن المناطق الريفية، وهذا كله مع مراعاة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وتثمينها،

¹ - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص60.

² - Armand Djimet-Baboun , op.cit., p112.

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، 2008، ص38.

واستغلالها بطريقة عقلانية رشيدة تمكن من استمرار التنمية وإعطاء الفرصة للأجيال القادمة لاستغلالها أيضا.

مما سبق نجد أنه يمكن أن تكون للزراعة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية في آن واحد، ولكن بشرط أن تطبق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي أو ما يصطلح عليه بالتنمية الزراعية المستدامة. ولكن كيف حتى ظهر هذا المفهوم وتبلور وأصبح ذا اهتمام عالمي؟

المطلب الثالث: تبلور مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

قبل تطور وتوسع استخدام الأسمدة الصناعية والمبيدات الحشرية وتوسع مخططات الري والصرف، كانت المحاصيل والانتاج الحيواني تعتمد على الانتاجية التي توفرها الظروف البيئية الطبيعية، والانتاج الزراعي يقتصر على توفر ماء التربة وخصوبتها الطبيعية، والآفات والأعشاب الضارة والأمراض. وقد حافظ المزارعون على خصوبة التربة وضبطوا الآفات والأمراض من خلال استخدام مجموعة متنوعة من نظم الزراعة المختلفة، منها تحويل وإراحة الأرض الزراعية التي كثيرا ما تستخدم للحفاظ على خصوبة التربة ومكافحة الآفات والأمراض، والفصل الزمني بين المحاصيل لزيادة مخزون المغذيات الطبيعية، والزراعة المستمرة لنفس قطعة الأرض ممكنة فقط في حالة إمكانية الإبقاء على خصوبة التربة والسيطرة على تراكم الحشائش والآفات والأمراض. وغالبا ما تستخدم فترة التبرير داخل التناوب لمكافحة الآفات والحشائش والأمراض. كما تعتبر فضلات الحيوانات مصدرا قيما للمغذيات، والزراعة في كثير من نظم الانتاج تستمر فقط مع المدخلات من المواد الغذائية من الأسمدة الحيوانية والتكامل بين الثروة الحيوانية وانتاج المحاصيل. ومع ذلك كان هناك تخل واسع عن هذه النظم الزراعية التقليدية، وخاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وذلك نتيجة تكثيف المدخلات. التكتيف غير البيئة وسهل اعتماد نظم انتاج جديدة، ونتيجة لذلك تم استبدال نظم الانتاج التقليدية على نحو متزايد بأنواع متخصصة من نظم الزراعة المكثفة الحديثة.¹

التكنولوجيا الجديدة كانت مؤثرة جدا في تطوير نظم الزراعة المكثفة بدرجة عالية من التخصص مع إنشاء الأسمدة الصناعية. في أواخر القرن التاسع عشر كان القطاع الزراعي سريع التغيير. كانت تستخدم الخامات الأساسية والتي تتضمن الجير والفوسفات وهما من المنتجات الصناعية، حيث لأول مرة

¹ - john warren, clare lawson, ken belcher : the agri-environment, www.openisbn.com, 19/12/2012, p42-43.

كانت المدخلات من خارج النظام الزراعي. نتيجة لهذا التطور لم يعد المزارعون في حاجة إلى مدخلات السماد الحيواني من الثروة الحيوانية للحفاظ على الانتاجية الزراعية، ونظام الزراعة المتكاملة بما في ذلك المحاصيل والإنتاج الحيواني لم يعد ضروريا. هذا أدى إلى تبسيط النظم المحصولية واستقطاب النظم الزراعية والثروة الحيوانية، وقد أصبحت المحاصيل الانتاجية أكثر تخصصا¹.

شهد الجزء الأول من القرن العشرين تقدم تكنولوجي هائل مع مكننة الزراعة وتطورات أخرى في الأسمدة وتغذية النبات وأصناف المحاصيل. هذه الأسمدة ساعدت في توسع الزراعة إلى أراضي لم تكن منتجة سابقا، وزيادة الأراضي المخصصة لإنتاج المحاصيل السنوية. حيث سمحت المكننة بتبسيط وتركيز العمليات الزراعية إلى فترة قصيرة من الزمن، كما مكّنت من التوسع في الزراعة والمراعي البرية التي تم تحويلها وأصبحت صالحة للإنتاج، كما انخفض استخدام حيوانات الجر في الزراعة، وأصبحت هناك إمكانية لاستبدال الأعلاف المحصولية بمحاصيل غذائية أكثر ربحية. رغم التقدم الهائل في التكنولوجيا، ظلت الأسمدة الحيوانية المصدر الرئيسي لمدخلات المغذيات إلى أن توسعت المكننة في الأربعينيات².

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح يعتقد أن صناعة زراعية مزدهرة ومنتجة أمر حيوي، فقد قامت عدة حكومات بوضع أنظمة أسعار تعمل على ضمان ومنح دعم وتحديث الانتاج الزراعي وتأمين الإمدادات الغذائية. خلافا للرأي العام في سنوات الأربعينيات، زيادة دعم الصناعة الزراعية إلى جانب المزيد من التقدم التكنولوجي شجّع على التكثيف والتخصص في الانتاج الزراعي وهذا ما أدى إلى تغيرات هائلة في الريف والبيئة الطبيعية. وقد حدث توسع في الإنتاج الزراعي في سنوات الخمسينيات لم يسبق له مثيل، كما أن نظام الضمانات السعرية والمنح الداعمة ساهمت في زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة استخدام المزارعين للتكنولوجيا مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والصرف الصحي والري. هذه المدخلات استمرت في تحقيق زيادة سريعة حتى ظهور الفوائض الغذائية وتغيير لاحق في السياسات الزراعية خلال الثمانينيات³.

الزيادة غير المسبوقة في انتاج الغذاء مدفوعة بالتقدم التكنولوجي ومدعومة من السياسات الزراعية، أتت بتكلفة كبيرة على البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي للأراضي الزراعية. من حيث انبعاثات

¹ - Ibid., p: 43-44.

² - Ibid., p 44.

³ - Idem.

الغازات وانخفاض عدد الأحياء البرية، وتلوث المياه عن طريق المبيدات تعتبر أكبر التكاليف. والزراعة تعتمد على توفر خدمات النظام الإيكولوجي مثل اشتراط الملقحات الحشرية والحيوانات المفترسة، وتعتمد على التنوع البيولوجي لاستخدامه في تطوير أو تكيف أصناف جديدة من النباتات لمواكبة الأمراض النباتية الجديدة والآفات الحشرية والظروف المناخية المتغيرة.¹

هذه التطورات والتغيرات التي حدثت في القطاع الزراعي تزامنت مع الاهتمام العالمي بالبيئة والوعي بالتدهور البيئي الذي وصلت إليه الأرض والسعي إلى إيجاد حلول وسبل لحماية البيئة من عمليات الاستنزاف والإضرار بالموارد الطبيعية التي تشكل خطرا على التطور الاقتصادي والاجتماعي للبشرية، لهذا قامت عدة دراسات وبحوث لإيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وإيجاد الانسجام بين تحقيق التنمية ومتطلبات البيئة، فأبرزت الجهود الدولية مفهوما جديدا للتنمية عرف بالتنمية المستدامة.

وهكذا كانت فكرة التنمية الزراعية المستدامة - التي هي عبارة عن تنمية مستدامة في القطاع الزراعي- إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينات، استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية الوطنية والدولية ينبغي أن تتطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية-الثقافية أوسع نطاقا من المجالات التقليدية للإنتاجية الزراعية، والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وقد اتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية المستدامة وتأكدت في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عاصمة البرازيل عام 1992². فقد اعتبر هذا المؤتمر بمثابة نقطة تحول في الطريقة التي ننظر بها للبيئة والتنمية، حيث أقر زعماء العالم جدول أعمال القرن 21 وهو مخطط عمل لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرون يقدم برنامج تنفيذي شامل لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية بطريقة متكاملة على المستويات العالمية القطرية والمحلية. وقد تمّ التطرق للتنمية الزراعية المستدامة في الفصل الرابع عشر (14) الذي خصص لتوضيح البرامج والخطوات المحددة المطلوبة لتشجيع الزراعة والتنمية الريفية المستديمتين، وتقوم الفاو باعتبارها مدير مهام الفصل الرابع عشر (14) (الزراعة والتنمية الريفية المستديمتين) برصد وتقديم التقارير عن التقدم المحرز في الزراعة والتنمية الريفية المستديمتين³. وفي مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة الذي عقد في

¹ - Ibid., p 63.

² - قمرى زينة، مرجع سبق ذكره.

³ - www.fao.org/sard,03/08/2012.

جوهانسبورغ سنة 2002 تم التأكيد على الفصل الرابع عشر (14) كإطار صالح للعمل فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة وتجددت الالتزامات الدولية لاتخاذ خطوات ملموسة لبلوغ هذا الهدف.

وتتمثل مجالات العمل الرئيسية للفصل الرابع عشر في ما يلي¹:

- استعراض السياسة الزراعية والتخطيط لها وبرمجتها المتكاملة على ضوء الجانب المتعدد الوظائف للزراعة وخصوصاً فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛
- ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية للزراعة المستدامة؛
- تحسين إنتاج المزارع والنظم الزراعية من خلال تنويع فرص العمل الزراعية وغير الزراعية وتطوير البنية الأساسية؛
- التخطيط والإعلام والتثقيف فيما يتعلق بموارد الأرض لأغراض الزراعة؛
- صون الأراضي واستصلاحها؛
- توفير المياه لتحقيق الإنتاج الغذائي المستديم والتنمية الريفية المستدامة؛
- حفظ الموارد الوراثية النباتية واستغلالها المستديم فيما يتعلق بالأغذية والزراعة المستدامة؛
- صون الموارد الوراثية الحيوانية واستغلالها المستديم لأغراض الزراعة المستدامة؛
- المعالجة والمكافحة المتكاملتين للآفات في الزراعة؛
- تغذية النباتات المستدامة لزيادة الإنتاج الغذائي؛
- تنويع الطاقة الريفية لتعزيز الانتاجية؛
- تقييم آثار الأشعة فوق البنفسجية على النباتات والحيوانات الذي يسببه استنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي.

ترى منظمة الأغذية والزراعة بصفتها مدير مهام الفصل الرابع عشر أن التقدم في مجال التنمية الزراعية المستدامة يتطلب العمل في ثلاثة مجالات رئيسية²:

- **بناء القدرات وتعزيز المؤسسات:** فأساس التنمية الزراعية هو بناء قدرات الأفراد لتمكينهم من المشاركة بصورة كاملة في التنمية، ويعني ذلك الحصول على التعليم الأساسي والمعارف

¹ - www.un.org/agenda21,06/11/2012.

² - منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الزراعة: مكانة الزراعة في التنمية المستدامة- الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الدورة السادسة عشر، روما، 26-30 مارس 2001.

الفنية والبيئية والاقتصادية وتبادل المعلومات والخبرات، غير أن الكثير من المعلومات غير متاح أو لا يمكن الحصول عليه وخاصة بالنسبة للمزارعين الفقراء. وترى منظمة الأغذية والزراعة أن بناء القدرات قد يكون عديم الفائدة إذا لم تكن هناك مؤسسات فعالة تسمح باستغلال مثل هذه القدرات.

- **حشد الاستثمارات:** إن تشجيع التنمية الزراعية المستدامة وبناء القدرات بحاجة إلى استثمارات من القطاعين العام والخاص، وهناك حاجة لسياسات تخلق ظروف اقتصادية سليمة تجذب الاستثمارات، وربما كانت هناك فرص وآليات جديدة مثل المرفق العالمي للبيئة وتعويضات الكربون لتمويل استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة المتعلقة بالتنمية الزراعية المستدامة. إن جذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة للاستثمار في التنمية الزراعية المستدامة يتطلب خلق ظروف لظهور مشروعات عملية، وهي مهمة ليست بالسهلة. ولكن مجرد السماح للزراعة بأن تكون أكثر ربحية بتعديل سياسات التجارة والاستثمارات السابقة التي كانت تحابي المدينة سيكون خطوة مفيدة. إن الاستثمار في الزراعة لا يحظى بالأولوية الأولى لدى الحكومات في كثير من الأحيان لذا ينبغي على الحكومات المهومة بالفقر الريفي ويتخلف النمو الزراعي أن تعيد النظر في أولوياتها، وينبغي على الجهات المتبرعة والحكومات أن تساند هذا القطاع في أغلب البلدان النامية.

- **سياسات وتكنولوجيات النهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية:** إن الاحتياجات التكنولوجية للمزارعين الفقراء وجهود البحوث اللازمة لتلبيتها كبيرة ولكن الطلب الفعال عليها منخفض للغاية، فهم لا يستطيعون أن يدفعوا الكثير من أجل هذه التكنولوجيا التي يحتاجونها ومن أجل المستلزمات المرتبطة بها كالمياه والأسمدة، أما القطاع الخاص الذي يملك الموارد الكبيرة للقيام بهذه البحوث، فمن غير المرجح أن يفعل ذلك دون حماية أكيدة لحق الملكية الفكرية من خلال براءات الاختراع والتراخيص وغيرها، وتكاليف هذه الأمور يبعدها عن متناول أيدي الفقراء. والتمويل العام للبحوث الزراعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية قد انخفض بصورة ملموسة مؤخراً، فالمطلوب هو التوسع في تمويل القطاع العام للبحوث الزراعية والإرشاد لمصلحة المزارعين الفقراء في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض.

المبحث الثالث: شروط، خصائص ومبادئ التنمية الزراعية المستدامة

للتنمية الزراعية المستدامة مبادئ وخصائص وشروط تميزها، سنحاول إبرازها وشرحها فيما يلي:

المطلب الأول: شروط الاستدامة الزراعية

حيث أي نظام زراعي مستديم عليه أن يلبي الشروط التالية مجتمعة:

1. **السلامة البيئية:** بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية، الزيادة من حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله بدءاً من البشر والمحاصيل والحيوانات، والكائنات الحية الدقيقة في التربة، والحد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة، المحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والبشر من خلال العمليات البيولوجية ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على استخدام الموارد الزراعية المتجددة.¹
2. **الجدوى الاقتصادية:**
 - أن ينتج المزارعون ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو إدرار الربح أو الأمرين معاً؛
 - الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج؛
 - التقليل من المخاطر والمحافظة على الموارد، وعدم قياس الجدوى الاقتصادية بإنتاج المزرعة المباشر فقط وإنما بتحقيق المحافظة على الموارد والحد من المخاطر.²
3. **العدالة الاجتماعية :**
 - توزيع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع؛
 - ضمان حقوق استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدة التقنية وفرص التسويق؛
 - إفساح المجال أمام الجميع للمساهمة في صنع القرار في الحقل وفي المجتمع.³
4. **الإنسانية:**
 - احترام كل أشكال الحياة (نبات، حيوان، إنسان) والإقرار أساساً بكرامة كل البشر؛
 - مراعاة العلاقات والهيئات والثوابت المجتمعية واحترام القيم الإنسانية الأساسية.⁴

¹ - أحمد أبو اليزيد الرسول: التنمية المتواصلة- الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص116.

² - نفس المرجع، ص116.

³ - قمرى زينة، مرجع سبق ذكره.

⁴ - نفس المرجع.

5. القدرة على التكيف:

قدرة النظام الزراعي على التكيف مع التغيرات المستمرة المؤثرة على الزراعة، مثل النمو السكاني والسياسات والطلب في السوق، وهذا يشمل تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار في المجالات الاجتماعية والثقافية.¹

المطلب الثاني: خصائص الزراعة المستدامة

يمكن وصف الزراعة المستدامة بما يلي:

- 1) الزراعة المستدامة هي نموذج لمنظومة اجتماعية واقتصادية على أساس رؤية جماعية وعادلة للتنمية التي تعتمد على البيئة والموارد الطبيعية كأساس للنشاط الاقتصادي؛
- 2) الزراعة تكون مستدامة أو مستمرة عندما يكون لها آثار جيدة بيئية، اقتصاديا واجتماعيا وتعتمد كلية على المنهج العلمي؛
- 3) الزراعة المستدامة منهجية متكاملة تستهدف المحافظة على: التنوع البيولوجي، خصوبة التربة والطاقة الانتاجية للأرض ونقاء الماء، تحسن المادة الكيميائية والصفات الفيزيائية والبيولوجية للتربة، تعيد استخدام الموارد الطبيعية وتحافظ على الطاقة؛
- 4) الزراعة المستدامة تنتج أنواع مختلفة من الأغذية والألياف مرتفعة الجودة؛
- 5) الزراعة المستدامة تستخدم الموارد المتجددة المتاحة محليا، التكنولوجيات المناسبة والمتاحة، وتقلل من الاعتماد على المدخلات الخارجية، وبذلك فهي تسعى لزيادة الاعتماد على الموارد المحلية وأيضا تحقيق اكتفاء ذاتي متزايد وتأمين مصدر دخل مستقر لكل المزارعين، الأسر والمجتمعات الريفية. وهذا يعطي حافز أكبر لسكان الريف للاستقرار والارتباط بالأرض مما يقوي المجتمعات الريفية ويساعد على زيادة اندماجهم مع بيئتهم؛
- 6) الزراعة المستدامة تعني الموازنة بين المكاسب والانسان والموارد الطبيعية، إذن فالزراعة المستدامة تركز على مكاسب المزارعين في المدى القصير، والمحافظة على المجتمعات والموارد الطبيعية الريفية على المدى البعيد؛

¹ - نفس المرجع.

(7) الزراعة المستدامة تأخذ في اعتبارها المبادئ البيئية للتنوع والاعتماد المتبادل، وتستخدم العلم الحديث لتحقيق التطور والتنمية؛

(8) التنمية الزراعية المستدامة تعني تكامل ثلاث محاور أو أهداف رئيسية وهي: الصحة البيئية، الربحية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاقتصادية.¹

بعد أن تعرفنا على شروط الاستدامة الزراعية والخصائص التي تميز الزراعة المستدامة، فما هي إذاً مبادئها.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية الزراعية المستدامة

الزراعة المستدامة ما هي إلا تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة في القطاع الزراعي والريفي، وتتمثل مبادئ الزراعة المستدامة من خلال بيان ريو 1992 فيما يلي²:

- (1) الانسان هو صميم الاهتمامات من أجل حياة صحية ومنتجة في تناسق مع الطبيعة، من خلال احترام الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- (2) الدول التي تتعاون بحسن نية لها الحق السيادي في استغلال مواردها دون التدخل في الدول الأخرى، ويجب الإخطار الفوري عن أي حالة غير آمنة أو أنشطة قد تكون مضرّة؛
- (3) حماية البيئة جزء مكمل لا يمكن فصله عن سياق التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى حماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض؛
- (4) التنمية المستدامة مشروطة بمكافحة الفقر والتقليل من الفوارق في مستويات المعيشة، وينبغي الأخذ بعين الاعتبار مصالح واحتياجات جميع الدول خاصة الأكثر ضعفاً؛
- (5) ينبغي القضاء على أنماط الانتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة لصالح الأنماط المستدامة التي يجب دعم انتشارها؛
- (6) ينبغي لجميع المواطنين الحصول على المعلومات والمشاركة في القرارات، التنمية المستدامة عليها الاستفادة من المشاركة الفعّالة لكل الفئات الاجتماعية، خاصة النساء، الشباب، والجماعات المحلية؛

¹ - أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص: 114-115.

² - Un socle commun pour un développement durable, p :4-5, www.civam.org, 30/07/2012 .

(7) تطبيق تدابير فعالة، تشريعية واقتصادية لاستيعاب التكاليف (تحت مبدأ الملوث الدافع)،

من دراسات للأثر وكل التدابير التي لا تشكل حواجز غير مبررة للتجارة، ضمان مساهمة

كل من يسببون الضرر ومنع نقل الأنشطة الملوثة،

(8) لا ينبغي لعدم اليقين العلمي الكامل أن يستخدم كذريعة لتأجيل تنفيذ المبدأ الوقائي؛

(9) هناك ترابط بين السلم والتنمية المستدامة (وبالتالي حماية البيئة)، حيث يجب أن لا يكون

هناك تأثير للصراعات على البيئة، والموارد الطبيعية للشعوب يجب أن تكون محمية في

كل الظروف، والخلافات المتعلقة بالبيئة يجب أن تحل سلمياً.

كما للتنمية الزراعية المستدامة شروط وخصائص ومبادئ، فإن لها أسس وأهداف تسعى لتحقيقها

سنحاول إبرازها في المبحث الموالي، كما سنوضح أهمية تطبيق التنمية الزراعية المستدامة والعراقيل التي

تحد وتقف في وجه تطبيقها على أرض الواقع.

المبحث الرابع: أسس وأهداف التنمية الزراعية المستدامة وأهمية تحقيقها والعراقيل التي

تواجهها

هناك أسس تقوم عليها التنمية الزراعية المستدامة وأهداف تسعى لتحقيقها وهي تختلف عن ما

تهدف إليه التنمية الزراعية بالمفهوم التقليدي سنحاول إبرازها، كما سنبين أهمية تطبيق التنمية الزراعية

المستدامة على أرض الواقع.

المطلب الأول: أسس التنمية الزراعية المستدامة

حسب مفهوم التنمية الزراعية المستدامة فهي غير مسببة للتدهور البيئي، وتنفذ أسس تنمية

صحيحة فنياً، وذات كفاءة اقتصادياً، ومقبولة اجتماعياً وهو ما يعبر عنه بأسس التنمية الزراعية

المستدامة والتي سنشرحها فيما يلي:¹

(1) الالتزام بتوفير الاحتياجات الانسانية الحالية بدون الإضرار باحتياجات الأجيال المستقبلية:

من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية من التدهور وصيانة إنتاجيتها وتحسينها باعتبارها

أساس التنمية، لأن الإضرار بها يؤثر على القدرة الانتاجية للأرض وبالتالي يؤثر على

¹ - عوني طعيمة: الاستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن، 14-16 أكتوبر 2003.

استدامة الانتاج، لذا فإن تحقيق استدامة التنمية يوجب اتباع الأساليب الصحيحة التي تحافظ على هذه الموارد من عمليات التدهور المختلفة حتى تستمر في الانتاج لتلبي الاحتياجات الانسانية الحالية والمستقبلية.

(2) **اعتماد التنمية على أسس بيئية صحيحة:** يعتبر أهم بعد لتحقيق استدامة التنمية، لأن ما يميز التنمية المستدامة هو أنها لا تركز فقط على الجانب الاقتصادي أو المادي البحت بتحقيق معدلات نمو مرتفعة على حساب البيئة، وإنما يجب أن تكون هناك رؤية بعيدة المدى من خلال أخذ الجانب البيئي في الحسبان والموازنة بين الجانبين الاقتصادي والبيئي بتحقيق معدلات نمو مناسبة دون الإضرار بالموارد البيئية التي تعتبر ركيزة التنمية ولهذا يجب استغلالها برشادة وعقلانية والمحافظة عليها على المدى الطويل لأن استدامة التنمية من استدامة الموارد الطبيعية.

(3) **قبول التنمية اجتماعيا:** الهدف النهائي للتنمية هو الانسان سواء كان مزارعا أو مستهلكا، فلا قيمة لأي عملية انتاجية إن لم تكن مقبولة من الطرفين، لذا يجب توفر الموارد الانتاجية والأساليب التي تمكّن من توفير الانتاج الصالح للاستهلاك بشقيه البشري والحيواني. كذلك توفير مناصب العمل والدخول المناسبة التي تحسن مستوى المعيشة للسكان، والقيام بمشاريع تفك العزلة عن المناطق الريفية وتفعّل التنمية بها، وهذا ما يزيد من ارتباط السكان بأراضيهم الزراعية ويخفض من النزوح الريفي ويخفّف الضغط عن المدن والخدمات بها.

(4) **الكفاءة الاقتصادية:** وتعني الانتاج الذي يوفر العائد الاقتصادي المربح لأنه ليس من المجدي الاستمرار في انتاج سلعة لا تحقق عائد مقبول، فالاستدامة لا تعنى فقط باتباع الأنظمة الانتاجية التي تحد من تدهور الموارد، أو مواجهة المتطلبات البشرية من حيث نوعية وجودة المنتجات ومتطلبات الصحة البشرية والحيوانية، بل يدخل في صلب متطلباتها تحقيق العائد الاقتصادي.

كما لاحظنا فإن التنمية الزراعية المستدامة تختلف عن التنمية الزراعية في المفهوم والخصائص والمبادئ، وبالتأكيد هي تختلف عنها في الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الزراعية المستدامة

لقد وضعت الأجندة 21 ثلاثة أسس وسنضيف هنا أساس رابع وهو الثقافة للتأكيد على الأهمية الحاسمة لها كمصدر لقيم الناس وتطلعاتهم. ومن خلال هذا التحليل فلكل أساس هدفين على الأقل¹:

أولاً: الأهداف الاقتصادية

تم حصرها في هدفين أساسيين هما تحسين القدرة التنافسية وتعزيز النمو الاقتصادي. فلكي تكون قابلة للاستمرار المزرعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية يجب أن تكون مربحة. المزارعون والعمال الريفيون بحاجة إلى استخدام الموارد المحلية والخارجية بكفاءة، إدارة مؤسساتهم وأسواقهم جيداً، وتنويع خياراتهم حتى يتمكنوا من تحسين دخلهم وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها.

ثانياً: الأهداف البيئية

تتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية (الأراضي، المياه، الغابات والتنوع البيولوجي) وحماية البيئة (مثل منع تلوث المياه، الهواء، إدارة النفايات وتوفير الخدمات البيئية) للمحافظة على استمرارية التنمية. لأن تدهور البيئة وتضرر مواردها يؤدي إلى الضرر بالتنمية، فالبيئة والتنمية عنصران متلازمان ومتكاملان، إذ أن البيئة عبارة عن مجموعة من الموارد تعتمد عليها التنمية لتلبية حاجات الإنسان وتحسين مستوى معيشته، ولهذا يجب حماية البيئة بحماية مواردها من أجل استمرارية التنمية وفعاليتها. وتكون هذه الحماية البيئية من خلال نشر الوعي البيئي في أفراد المجتمع، بالتنبيه لأهمية الموارد الطبيعية وللخطر المحدق بها نتيجة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة المتبعة التي أدت إلى تدهورها وفي بعض الأحيان انقراض بعض الأنواع منها، وهذا الدور التوعوي تضطلع به كل من الأسرة، المسجد، المدرسة والإعلام. كما يجب تطوير واستعمال تكنولوجيات نظيفة لا تضر بالبيئة وتحسن من إنتاجية مواردها، أيضاً يلعب القانون دور مهم في حماية البيئة من خلال تشريع - والأهم من ذلك تطبيق - قوانين تجرم من يتعدى على البيئة ويضر بمواردها.

¹ - Marcelino Avila : Participatory policy development for sustainable agriculture and rural development,p4, www.fao.org, 15/12/2012.

ثالثا: الأهداف الاجتماعية

تتمثل في الحد من الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي وتحسين العدالة الاجتماعية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين، الجنس، العرق. فالعدالة تتطلب بشكل خاص التركيز على الفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمع الريفي من حيث زيادة الحصول على الموارد وزيادة المشاركة في مؤسسات الحكم المحلي. فالأمن الغذائي لأي وطن قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة، فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان وبالنسبة لأي شعب، حيث يعتبر توفره بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة عنصر استقرار وعامل يدفع للتشبيد والتنمية وبناء الحضارة، ومتى أصبح الأمر غير ذلك، انشغل الناس بقوت يومهم، وساد القلق واهتز الاستقرار وبرزت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة أكثر حدة.¹ ولهذا فإنه لتحقيق الأمن الغذائي يجب العمل على تنمية القطاع الزراعي حيث أن هذا القطاع هو المعنى بتحقيق الأمن الغذائي في المقام الأول، فأى استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها من خلال جهود تحديث الزراعة وزيادة قدرتها الانتاجية والتنافسية وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل لها والمحافظة على البيئة.² كما أن العدالة الاجتماعية بدورها لها أهمية كبرى، فالفرد في المجتمع متى أحس أنه مهم وله وجود واعتبار واحترام لمواطنته، كما له حقوق محفوظة وهو متساو فيها مع بقية أفراد مجتمعه بدون أي نوع من التمييز، خاصة المشاركة في اتخاذ القرارات، قام بواجباته واندفع إلى العمل بنشاط وحيوية وإلى المساهمة في التنمية والتطوير، لأنه يكون على اقتناع بأنه جزء من هذا المجتمع يؤثر ويتأثر به فهو إن يساهم في التنمية فهذا سيعود عليه بالإيجاب له ولمجتمعه. أما إذا لم تسد عدالة اجتماعية، فهذا يؤدي لعدم استقرار المجتمع وإلى انتشار الاحتجاجات والانقسامات والفوضى داخله، وإلى عدم مشاركة الطبقات المحرومة أو المهضومة حقوقها في التنمية لأنها تشعر أنها غير كاملة المواطنة، لهذا فإن العدالة الاجتماعية عنصر هام لاستقرار المجتمع ونموه وتطوره كما أنها ضرورية لنجاح أي برنامج أو سياسة تنموية.

رابعا: الأهداف الثقافية

تتمثل في تعزيز الحرية والتنوع الثقافي وإثراء القيم الإيجابية للثقافات المحلية، وهذا ينطوي على النظر في ما كثر الناس في حياتهم، قيمهم، وكذلك الممارسات الغذائية لهم، فالحرية الثقافية تحتضن كل

¹ - محمد السيد عيد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص7.
² - عبد الكريم صالح عمران : الأمن الغذائي، www.grenc.com، تاريخ الاطلاع 2012/11/13.

هذه الأبعاد. حيث ترتبط الزراعة بشكل وثيق بالثقافة والتاريخ، فالإمكانيات والقيود الجغرافية والبيئية (الموقع، المناخ، التربة، النباتات والحيوانات) تنعكس على الثقافة المحلية، وتنعكس الثقافة بدورها على الزراعة، التي تنتج عن عملية تاريخية متواصلة من التفاعلات بين البشر والموارد المحلية.¹ حيث تؤكد الدراسات أن هناك العديد من الممارسات التقليدية في مجال الزراعة التي أثبتت نجاعتها وقدرتها على المحافظة على البيئة، وهذا يعني أن البحث في العادات والتقاليد والثقافات المحلية للمجتمعات سيمكننا من إيجاد الكثير من الطرق المستدامة التي يمكن تطبيقها في المجال الزراعي، كما أن الحفاظ على القيم الثقافية وممارستها وتشجيعها يعتبر عنصر تماسك للمجتمعات.

إضافة إلى ما تم ذكره من أهداف فهناك من يضيف أهداف أخرى وهي ملخصة كما يلي²:

- 1) الحفاظ على القدرة الانتاجية العامة لقاعدة الموارد الطبيعية ككل وعلى الطاقة التجديدية للموارد المتجددة وزيادتها إن أمكن دون إخلال لسير الدورات الإيكولوجية الأساسية أو التوازنات الطبيعية ودون تدمير للخصائص الاجتماعية الثقافية للمجتمعات الريفية أو تلويث البيئة؛
- 2) توفير فرص عمل دائمة ودخول كافية وظروف معيشة وعمل لائقة لكل المشتركين في الانتاج الزراعي؛ خاصة سكان الريف لتحسين مستوى معيشتهم وزيادة ارتباطهم بأرضهم؛
- 3) التقليل من مدى تعرض القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاجتماعية المناوئة وغيرها من المخاطر وتعزيز قدرته على الاعتماد على الذات، بمعنى زيادة مرونة وقدرة تكيف القطاع الزراعي مع مختلف التغيرات التي تحدث في بيئته ويمكن أن تؤثر عليه؛
- 4) تكييف التدابير الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة بما يلائم الظروف المحلية وتطلعات ومهارات المزارعين هم وغيرهم من سكان الريف.

بعد أن تعرفنا على الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها التنمية الزراعية المستدامة، فيمكن أن نستخلص ونستنتج أهمية تطبيق تنمية مستدامة في القطاع الزراعي.

¹ - أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص105.

² - أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص:112-113.

المطلب الثالث: أهمية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

تكمن أهمية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة كونها تمثل المحور المهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال النتائج التي تسعى إلى تحقيقها والتمثلة في¹:

أولاً: الدور الاجتماعي

- توفير الغذاء بالجودة والكمية اللازمين لتحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد وتجنب الاستيراد والتخلص من التبعية الغذائية، لأن الأمن الغذائي له أهمية كبرى من ناحية أنه عامل سيادة وطنية، كما يعتبر عامل استقرار اجتماعي؛
- المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر لتجنب النزوح الريفي وتجنب تهيش المناطق الريفية والمعزولة والمساهمة في تحفيز التنمية بها، وبالتالي الحد من الضغط على المرافق والخدمات في المدن؛
- توفير فرص العمل لسكان في المناطق الريفية والتي تعتبر عامل استقرار كما أنها تساهم في تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف؛
- الحفاظ على العادات والتقاليد القروية بتنفيذ مشاريع تنموية تدفعهم للاستقرار وزيادة ارتباطهم بالأرض.

ثانياً: الدور الاقتصادي

- المساهمة في الناتج القومي، فالزراعة قطاع مهم في التنمية الاقتصادية إذا ما أعطيت الاهتمام اللازم حيث تعتبر عنصر دفع لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وعامل منشط للتنمية الاقتصادية؛
- رفع مستوى الدخل الفردي للمزارعين؛
- تمويل القطاعات التنموية الأخرى كالتعليم والصحة وغيرها بالمدخرات المالية من الانتاج الزراعي؛
- توفير المواد الخام للقطاعات الصناعية والزراعي؛

¹ - خالد علي أحمد الحكيمي: التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي في اليمن، www.algomhoria.net، 2012/08/04.

- المساهمة في توفير العملة الصعبة من خلال تنمية الصناعات الزراعية الغذائية والقيام بتصدير مواد غذائية مصنّعة بدلا من مواد زراعية خام لأجل توفير العملة الصعبة.

ثالثا: الدور البيئي

- الحد من التصحر من خلال إعادة زراعة الغابات وغرس الأشجار في المناطق المعرضة لزحف الرمال وتوسيع الرقعة الخضراء ؛
- تقنين استخدام المدخلات الزراعية لضمان انتاج غذاء صحي وآمن؛
- المحافظة على التنوع الحيوي الحيواني والنباتي؛
- المساهمة في مكافحة التغير المناخي؛
- الحد من تلوث المياه السطحية والجوفية وهذا بالحد من استخدام الأسمدة والمبيدات في الأنشطة الزراعية؛
- الحد من التعرية وصيانة الأراضي والمحافظة على خصوبتها ونتاجيتها.

تطبيق التنمية الزراعية المستدامة على أرض الواقع له أهمية معتبرة، ونتائج هذا التطبيق ايجابية تمس عدة مجالات، ولكن هناك مجموعة من العراقيل تحد من تطبيق هذا النوع من التنمية.

المطلب الرابع: المعوقات الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة

هناك مجموعة من المعوقات تقف في وجه تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، منها ما هو طبيعي، ومنها ما هو متعلق بالسياسات المنتهجة أو بالتشريع المتبع أو حتى بالتكنولوجيا. وسنركز على المنطقة العربية باعتبار الجزائر إحدى الدول العربية، وإلى حد كبير وضع القطاع الزراعي نفسه في الدول العربية والمعوقات التي تواجهه متشابهة، وهذا ما نحاول تلخيصه فيما يلي:

(1) العراقيل الطبيعية:

تتلخص فيما يلي:

- عدم انتظام تساقط الأمطار الشهرية والسنوية؛
- طول وشدة موسم الجفاف؛

- التساقط المكثف للأمطار يتسبب في تآكل شديد خاصة في المناطق الجبلية والمنحدرات الشديدة مما يؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي؛
- كثرة المناطق شديدة الجفاف، الجافة وشبه الجافة؛
- شدة الرياح تسبب تعرية للأراضي في السهول المفتوحة؛
- ندرة الموارد المائية؛
- قلة خصوبة الأراضي مما يؤدي لانخفاض إنتاجيتها؛
- القطع الجائر للأشجار، ما ينجر عنه القضاء تدريجياً على الغابات وعلى الثروة الحيوانية والنباتية الموجودة فيها؛
- ندرة الأراضي الصالحة للزراعة. هذه الوضعية دفعت الكثير من الدول إلى توسيع الري في المناطق الجافة حيث الأراضي ليست مناسبة للزراعة المروية، مع كثير من الإخفاقات بسبب التملح والتغدق¹.
- الزحف الصحراوي على الأراضي الزراعية.

(2) العراقيل المتعلقة بسياسات واستراتيجيات التنمية:

نلخصها فيما يلي:

إن سياسات التنمية الاقتصادية في أغلب بلدان المنطقة لحد الآن يعطون أولوية للتصنيع. أكثر من ذلك، أغلب مخططات التنمية تتميز بفقدان أو غياب الربط بين مختلف القطاعات الاقتصادية. فمخططات التنمية الزراعية نادراً ما تكون مرتبطة بالقطاعات المشتركة مثل الصناعة الغذائية، النقل، الإسكان، البناء والسياحة. وهذا ما يعود بالضرر على الزراعة والتنمية الريفية. كما أن نقص الاستثمار في القطاع الزراعي وبطء نقل التكنولوجيات الملائمة نتج عنه بطء في جهود مكافحة المشاكل البيئية. والنتيجة النهائية لهذه السياسات تظهر من خلال التنمية الزراعية والريفية البطيئة؛

نوع آخر من العراقيل مرتبط بسياسة دعم الأسمدة الكيماوية والمبيدات، التي أدت إلى الاستخدام المفرط لها في الزراعة. فيما يخص المبيدات، استعمالها المفرط من طرف المزارعين أدى إلى خسائر على المستوى الاقتصادي وإلى مشاكل صحية وتلوث التربة والمياه. أما الأسمدة فهي ذات دعم كبير،

¹ - Ibrahim Nahal : principes d'agriculture durable, Editions Estem, 1998, p :39-41.

حيث ترك المزارعون التسميد العضوي وابتعدوا عن الطرق التقليدية لحفظ وصيانة خصوبة التربة. واتجهوا إلى الاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية، ما أدى إلى تلوث البيئة، وخاصة المياه الجوفية؛

عرقلة أخرى ذات أهمية كبيرة هي الدعم الكبير للمياه وبالأخص مياه الري. والنتيجة هي التضييع الكبير للمياه سواء في الاستعمال المنزلي أو استعمال الري في الزراعة المروية، دون أي معيار للمحافظة والاقتصاد، هذا ما أدى إلى خسائر كبيرة في قنوات الري أو من خلال التبخر وهذا ما أدى إلى زيادة مشاكل التغدق وتملح التربة وانتشار الأمراض المنتقلة عبر المياه مثل حمى المستنقعات في مشاريع الري ذات التسيير السيء.¹

(3) العراقيل المتعلقة بالتكنولوجيا:

دول المنطقة العربية في العقود الأخيرة فضّلوا التكنولوجيات المستوردة على التكنولوجيات التقليدية لسببين²:

- الأول يرجع إلى التأخير في تطوير البحث العلمي والقدرات البشرية على المستوى الوطني، التي لم تسمح بتكييف التكنولوجيات التقليدية مع الوقت الحاضر، والاستفادة من التقدم في العلوم الزراعية وهذا للحفاظ على البيئة من التدهور.
- السبب الثاني يرجع إلى حقيقة أن المقررين في ما يخص السياسات الوطنية هم بصفة عامة يفضلون استيراد حزم التكنولوجيات المتاحة، وهذا دون القيام بدراسة مسبقة عن مدى تكيفها مع الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحلية.

(4) العراقيل المتعلقة بالتشريع:

يوجد في دول المنطقة العربية عدد كبير من القوانين المتعلقة بالري والزراعة والأنشطة ذات العلاقة، هذه القوانين تتعلق باستخدام المياه السطحية والمياه الجوفية، ومعايير نوعية المياه، وتنظيم المحاصيل الموسمية، والائتمان الزراعي وإصلاح الأراضي، وتنظيم التجارة والمواد الكيميائية الزراعية. ومع ذلك العديد من القوانين لا يتم تطبيقها في الواقع العملي، مما يؤدي إلى عدم الاستخدام الكفء

¹ - Ibid., p: 41-42.

² - Ibid., p 42.

للموارد الطبيعية والبشرية من أجل تحصيل الأرباح في المدى القصير على حساب المحافظة المستدامة على هذه الموارد.¹

(5) العراقيل المتعلقة بالتنمية الريفية:

هناك تكامل بين الزراعة والتنمية الريفية، من جهة، ونمو الاقتصاد الوطني، من جهة أخرى. لهذا مهم جدا تحسين ظروف المعيشة الريفية (العمل، القدرة الشرائية، التغذية، التعليم، الصحة، الاتصال، والترفيه) في المناطق الريفية، حتى تشكل أساسا متينا في التوجه نحو أنشطة الزراعة المستدامة، سواء على الصعيد الوطني أو على مستوى المزرعة، وأيضا للوصول لتنمية ريفية مستدامة. لأن هجرة سكان الريف نحو المراكز الحضرية هو نتيجة لعدم وجود تنمية في المناطق الريفية، وهذا ما يحرم الزراعة من القوى العاملة الشابة والمختصة، القادرة على القيام بدور أساسي في إيجاد زراعة وتنمية ريفية مستدامة.²

ولهذا فإنه لتحقيق تنمية زراعية مستدامة لابد من وجود إرادة سياسية تسعى لتنفيذ هذا المسعى من خلال صياغة استراتيجية تنمية زراعية مستدامة تأخذ في الاعتبار كل الجوانب المتعلقة بالقطاع الزراعي والتي يمكن أن تفعل من تنفيذ هذه الاستراتيجية من استثمار، دعم، بحث، إرشاد وتشريع وغيرها. كما يجب أن تدرس العلاقات مع القطاعات الأخرى حتى لا يحدث تعارض بينها، وهذا كله مع إعطاء الأهمية اللازمة للتنمية الريفية، لأن التنمية الزراعية والتنمية الريفية متكاملتان متعاظمتان باعتبار الريف هو الإطار المكاني الذي تنشط فيه التنمية الزراعية، حيث لا يمكن تطوير إحداهما بدون تطوير الأخرى.

¹ - Ibid., p 43.

² - Idem.

خلاصة الفصل الأول:

التنمية الزراعية المستدامة هي تنمية تسعى لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التعدي على حق الأجيال المستقبلية في ذلك، من خلال صيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على إنتاجيتها عبر الأجيال، فهي لا تركز على الجانب الاقتصادي فقط، بل تأخذ في عين الاعتبار إضافة إلى ذلك وعلى حد سواء الجانبين الاجتماعي والبيئي، فهي تنمية سليمة بيئياً، عادلة اجتماعياً وذات كفاءة اقتصادياً، حيث تسعى إلى العدل داخل الجيل وبين الأجيال فيما يخص تلبية احتياجاتهم. وقد ظهرت التنمية الزراعية المستدامة كرد فعل على التدهور البيئي الذي لحق بالأراضي الزراعية وبالكرة الأرضية بصفة عامة نتيجة تمارد السياسات الزراعية التي كانت متبعة. وتهدف التنمية الزراعية المستدامة إلى تعزيز النمو الاقتصادي موازنة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة كما تسعى إلى توفير الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية والمحافظة على التنوع الثقافي والقيم الإيجابية للثقافات المحلية. وللتنمية الزراعية المستدامة أهمية كبيرة من خلال فك العزلة عن المناطق الريفية بإقامة مشاريع تنمية توفر الخدمات اللازمة بهذه المناطق كما توفر مناصب شغل لسكانها وترفع من مستوى معيشتهم وتدفعهم إلى الارتباط بأراضيهم ومهنتهم الزراعية، وهذا يؤدي إلى إقامة توازن تنموي بين الريف والمدن والتخفيض من النزوح الريفي وتقليل الضغط عن الخدمات في المدن. وحتى يمكن تحقيق كل هذا فلا بد من توفر مقومات وعوامل لتفعيل التنمية الزراعية المستدامة.

الفصل الثاني: عوامل تفعيل التنمية

الزراعية المستدامة

تمهيد الفصل الثاني:

التنمية الزراعية المستدامة في سبيل تحقيق أهدافها التي تخص عدة أبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية، تحتاج إلى توفر عدة عوامل لتفعيلها وتطبيقها على أرض الواقع، وهذه العوامل مختلفة منها الطبيعية، ومنها ما هو بشري، ومنها ما هو مالي إضافة إلى عناصر أخرى مساندة. وكل نوع منها لا يؤدي دوره في معزل عن آخر، وإنما لا بد من تفاعل وتكامل وتظافر أدوار هذه العوامل للوصول إلى الاستدامة الزراعية، وللتفصيل أكثر وضعنا المباحث التالية:

- المبحث الأول: العوامل الطبيعية.
- المبحث الثاني: العوامل البشرية والمالية.
- المبحث الثالث: خدمات مساندة للقطاع الزراعي.

المبحث الأول: العوامل الطبيعية

تتمثل الموارد الطبيعية التي يقوم عليها النشاط الزراعي أساساً في الأراضي الزراعية، الموارد المائية والثروة الحيوانية والنباتية، حيث يجب الحفاظ عليها وصيانتها من التدهور وتميئها واستغلالها بعقلانية لأجل زراعة مزدهرة ومستدامة.

المطلب الأول: الأراضي الزراعية

تلعب الموارد الأرضية دوراً أساسياً في تحقيق الانتاج الزراعي، وتوفير المنتجات الزراعية الغذائية، وبخاصة إذا توافرت المياه التي تعمل على تحويل الأراضي المطرية إلى أراضي مروية، وبالتالي يزداد الانتاج الزراعي، خاصة الغذائي منه، نتيجة ارتفاع الغلال في الأراضي المروية مقارنة بالأراضي المطرية. ومن جهة أخرى تعتبر الأرض المورد الأساسي للعملية الانتاجية الزراعية، وبالتالي لعملية تأمين الغذاء للملايين المتزايدة من السكان. وقد أخذ هذا المورد يزداد أهمية في الربع الأخير من القرن الماضي والربع الأول من القرن الحادي والعشرين، بسبب عدم قدرة الأراضي الزراعية المتوافرة على تقديم الغذاء المناسب للسكان في العديد من دول العالم النامي ومناطقه المختلفة. لذلك أخذت المنظمات الدولية ومراكز البحوث المختلفة الزراعية والاقتصادية - الاجتماعية منذ عقدين من الزمن في دراسة هذا المورد ومدى تدهوره والامكانيات والاجراءات الواجب اتخاذها لحمايته ضمن مفهوم الاستثمار المستديم من قبل الأجيال الحالية والمستقبلية، وارتبط اصطلاح الأرض بالماء وبالتالي بالزراعة والغذاء والبيئة، بحيث أن معظم الدراسات الاقتصادية - الاجتماعية الدولية في هذا المجال تدور حول عملية التكامل بين الزراعة والغذاء والبيئة.¹

ويمكن زيادة عرض عنصر الأرض عادة إما بزيادة عدد الهكتارات من دون تحسين النوعية (البعد الكمي)، أو بتحسين نوعية الأرض في الانتاج (البعد النوعي)، أو بالتداخل بينهما. ولهذا فإنه لتحسين الانتاج الزراعي كما ونوعاً، يمارس النشاط الزراعي عادة على ثلاثة طرق²:

- زيادة مساحة الأرض المزروعة (التوسع الأفقي).
- زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي).

¹ - محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص 175.

² - عزواي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفصل الثاني: عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة

- زيادة انتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن يكون الدور النسبي لكل من الطرق السابقة في بداية القرن الواحد والعشرين كما يلي¹:

جدول رقم 1: نسبة المساهمة المتوقعة في زيادة الانتاج الزراعي لكل من المساحة المزروعة والكثافة المحصولية والانتاجية في الدول النامية (عدا الصين) خلال الفترة (1988/1990-2010)

المنطقة	مساهمة المساحة المزروعة	مساهمة الكثافة المحصولية	مساهمة الانتاجية
البلدان النامية	21%	13%	66%

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة عام 2010، ص152.

في الدول المتقدمة يتم التركيز على الطريقة الثانية والثالثة عن طريق التقدم التقني وزيادة الانتاجية، فبالنسبة للبعد الكمي (التوسع الأفقي)، الدول المتطورة ليست بحاجة إلى زيادة أراضيها الزراعية الخاصة بإنتاج المحاصيل - في المدى المتوسط على الأقل-، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يفكر الاختصاصيون بأن تأمين الطلبات المحلية والخارجية على المنتجات الزراعية الأمريكية يتوقف جانب كبير منه على التكنولوجيا المتقدمة وأثرها في زيادة الغلال كالهندسة الوراثية والتقنيات الحيوية، التي نشاهد بوادرها في منتجات الحبوب المعدلة وراثيا والتي توّردها هذه الدولة كمساعدات وخلافها إلى العديد من الدول النامية، بحيث يؤدي ذلك إلى خفض مساحة أرض المحاصيل إلى عشرة ملايين هكتار تقريبا خلال العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين.²

أما في الدول النامية لا يزال الاعتماد على التوسع الأفقي، مثل عملية تحويل أراضي المراعي والغابات إلى أراضي لإنتاج المحاصيل التي تؤدي إلى وجود عملية تغيير في وضع هذه الأراضي، ولا يوجد سعر لهذا التحول أو التغيير المهم من الناحية الاجتماعية، نظرا لأن هذه الأراضي بحالتها الأولى كانت تشكل موطنا مهما للأنواع النباتية والحيوانية ذا قيمة كبيرة. كذلك تعتبر الغابات والأراضي الرطبة ذات قيمة اجتماعية كبيرة نظرا لخدماتها المرتبطة بالدورة المائية، إذ يجري الماء في أرض الغابات بشكل أبداً من جريانه في الأراضي الأخرى، وبالتالي تقوم الغابات بالدور المساعد في تعديل الفيضانات الناتجة عن العواصف وتدفق مياه الأنهار. إن حقوق ملكية هذه الخدمات البيئية المختلفة لأراضي المراعي

¹- نفس المرجع، ص: 15-16.

²- نفس المرجع، ص178.

والغابات والأراضي الرطبة ضعيفة جدا هذا إن وجدت أصلا، وبالتالي لا توجد أسواق عرض وطلب لهذه الخدمات، ولكن بدأت الحركة البيئية العالمية بتسجيل القيم الاجتماعية لهذه الخدمات البيئية وتقديمها للأسواق، وقد أخذت بالضغط على البنك الدولي والمنظمات وحكومات الدول النامية لوضع مراقبة فعّالة على عملية تحويل أرض الغابات والمراعي إلى أرض للمحاصيل، وذلك حماية للقيم البيئية المختلفة، وما الجهود المبذولة الآن للحفاظ على غابات الأمازون والغابات الإندونيسية إلا مثلا لهذا الضغط والمراقبة العالمية.¹

إن اعتماد الدول النامية على التوسع الأفقي يحتاج أحيانا إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط استصلاح الأراضي بل كذلك توفير حد أدنى من البنى التحتية، لذلك يجب تطوير طرق أخرى لتطوير الانتاج الزراعي كالتركيز على الكثافة المحصولية، أو التركيز على تطوير انتاجية الأرض المزروعة (التوسع الرأسى).

البعد النوعي لعرض عنصر الأرض يقصد به جميع الإجراءات التي تقود إلى تحسين نوعية هذا المورد في الانتاج الزراعي، عن طريق بناء المادة العضوية، وتحسين هيكلها وزيادة عرض عناصرها الغذائية، وتحسين مستوى الماء الأرضي وغيرها من الإجراءات التي تزيد من انتاجية وحدة الأرض. ويعود البعد النوعي لعرض الأرض إلى خصائص التربة، كنسبة المادة العضوية، وعمق التربة ومحتواها من العناصر الغذائية، ومستوى الماء الأرضي وحجم الكثافة. وكلما كانت هذه العناصر ملائمة لنمو النبات كانت نوعية الأرض مرتفعة للإنتاج الزراعي. ويجب التفريق هنا بين زيادة عناصر التربة المتمثلة في بناء المادة العضوية التي تقود إلى زيادة عرض الأرض، وبين زيادة الانتاجية للهكتار من خلال زيادة إضافة الأسمدة أو العمالة والمدخلات الأخرى، والتي بمجموعها لا تقود لزيادة عرض الأرض، وإنما تقود لزيادة الانتاجية والانتاج. عموما يمكن زيادة عرض الأرض عبر البعد النوعي بطريقتين هما:

- تقليص أو خفض المعدلات الحالية لتدهور خصوبة الأرض بهدف تجنب تناقص الانتاجية؛
- تحسين خواص التربة المتدهورة حاليا بهدف زيادة الانتاجية.²

على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الانتاجي الزراعي لصالح العمل والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الزراعية الحديثة، إلا أن الأرض تبقى ببعديها الكمي

¹ - نفس المرجع، ص: 182-183.

² - نفس المرجع، ص: 184-185.

الفصل الثاني: عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة

(المساحي) والنوعي (الخصوبة) تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي. والأرض بمفهومها التقني - الاقتصادي، أي بمفهومها الانتاجي الزراعي قابلة للزيادة والنقصان من حيث المساحة، كما أنها قابلة للتحسن أو التدهور من حيث الخصوبة، وهناك مجموعتين من العوامل تؤثر على مساحة الأرض الزراعية هما¹:

- عوامل تؤثر بشكل ايجابي وتؤدي لزيادة المساحة (توسع أفقي في الأرض، الاستصلاح...).
- عوامل تؤثر بشكل سلبي وتؤدي إلى انحصار المساحة (التوسع العمراني، الانجراف، التعرية، التملح، التصحر...).

التدخل الإيجابي في الأرض (العمل، التسميد، الدورة زراعية، الري، الصرف، والإدارة المناسبة...) يضيف للخصوبة الطبيعية خصوبة مكتسبة يمكن أن تنمو باستمرار مع تقدم وتحسن التقنيات والمدخلات الزراعية، أما الاستغلال السيء والجائر للأرض يؤدي لاستنزافها وإضعاف الخصوبة الطبيعية للأرض وحتى تدميرها. ويمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من الأراضي الزراعية من حيث خصوبتها²:

- أراضي جيدة الخصوبة: حيث تزيد قيمة ناتجها عن تكاليف الإنتاج.
- أراضي متوسطة الخصوبة: تتساوى فيها قيمة الناتج مع التكاليف (أرض حدية).
- أراضي ضعيفة الخصوبة: تقل قيمة ناتجها عن تكاليفه أي أنها قد تصلح للفلاحة من الناحية التقنية إلا أنها لا تعتبر كذلك من ناحية اقتصادية.

جدول رقم 2: نوعية الأراضي الزراعية وكميتها عالميا

نوعية الأرض	أراضي جيدة الخصوبة	أراضي متوسطة الخصوبة	أراضي ضعيفة الخصوبة	المجموع
المساحة (مليار هكتار)	0.4	0.8	0.3	1.5

Source: FAO, the state of the world's land and water resources for food and agriculture, 2011, P59.

¹ - عزراوي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص: 14-15.

² - لوزري نادية: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 2-3.

يتطلب استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة العديد من المداخل الإدارية أو التنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية، ويمكن تحديد أهم المتطلبات اللازمة للمحافظة على الأراضي الزراعية فيما يلي:¹

- **العمل على تحسين وضمان حقوق الملكية للأراضي:** يعتبر عدم ضمان حقوق الملكية للأراضي الزراعية سببا رئيسيا في زيادة التعدي على تلك الأراضي، وعدم الاهتمام بالمحافظة على نوعية التربة، حيث إن عدم وجود عقود مسجلة للأراضي الزراعية يجعل المزارعين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي من المؤسسات الرسمية، ومن ثم يضطرون إلى القيام بزراعات خفيفة وبصورة مؤقتة وقصيرة المدى، مما يجعل الاستثمار الزراعي غير مريح. كما أن الخوف من ترك الأراضي الزراعية يؤدي إلى وجود عدم تأكد يساهم بصورة كبيرة في عدم تشجيع الاستثمار في تلك الأراضي وعدم المحافظة على التربة.

- **حماية الأراضي المحروثة:** إن تعميق وتكثيف حراثة الأرض يؤديان إلى القضاء على التربة وفقدانها لخصوبتها ولهذا ينبغي التقليل من عمق الحراثة وكذلك التقليل من استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية، والاعتماد بدلا من ذلك على التسميد العضوي وطرق المقاومة البيولوجية، حيث إن الاعتماد المكثف وطويل الأجل على الأسمدة الكيميائية له آثار خطيرة على نوعية التربة والنباتات وبالتالي الإنسان. إلى جانب تشجيع زراعة الأحزمة الخضراء حول المناطق المعرضة للكثبان الرملية لحماية الأراضي الزراعية من التصحر واتباع دورات زراعية تكفل تعاقب محاصيل يسمح بتجديد خصوبة التربة، وكذلك منع الرعي الجائر والمكثف الذي يؤدي إلى تفكك التربة وتصحر الأراضي وإلغاء الدعم على المدخلات الزراعية، كالأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية من أجل تقليل استخدامها وتحقيق المزيد من الحماية البيئية.

إذا الأراضي الزراعية لها دور أساسي ورئيسي في تحقيق الانتاج الزراعي، ولكن هذا الدور لا يمكن أن يتم دون توفر مورد المياه الذي له نفس الأهمية مع الأراضي الزراعية ويعتبر مكمل لها في العملية الانتاجية الزراعية والغذائية.

¹ - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 324-325.

المطلب الثاني: الموارد المائية

تؤدي الموارد المائية دوراً مهماً في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وبالتالي الانتاج الزراعي وتوفير الغذاء للسكان، إذ من دون المياه لا يمكن توفر الحياة لا للإنسان ولا للنبات ولا للحيوان، ومن هنا جاءت أهمية هذا المورد في استمرارية الحياة على سطح كوكب الأرض. وتقدر كمية المياه على كوكب الأرض بـ 1360 مليون كم³ منها 97% توجد في المحيطات. أما المياه العذبة فتقدر بـ 37 مليون كم³ منها 85% بشكل جبال وأنهار جليدية، كما أن هناك 8 ملايين كم³ من المياه العذبة مخزنة في جوف الأرض، بالإضافة إلى وجود 200 ألف كم³ مياه عذبة بشكل بحيرات وأنهار. أما المياه العذبة المتجددة فتؤمّن غالباً من الهطولات المطرية السنوية على الأرض والمقدرة بـ 110 آلاف كم³ يتبخر منها 70 ألف كم³، في حين يسير 40 ألف كم³ بشكل أنهار وبحيرات ومياه جوفية. وتعتبر هذه الكمية كافية تقريباً لسكان المجتمع الدولي الحاليين فيما لو وزعت هذه الكمية بعدالة على مختلف الأقاليم العالمية، كما يمكنها مقابلة الطلب العالمي المتزايد على المياه مستقبلاً. إلا أن توزيع المياه العذبة غير متوازن بين هذه الأقاليم من جهة وبين دول الإقليم من جهة ثانية، فمخصصات الفرد من هذه المياه منخفضة في أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا في حين تبتعد مخصصات الفرد في قارات آسيا وأوروبا وجنوب أفريقيا كثيراً عن مخصصات نظيره في القارة الأمريكية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:¹

جدول رقم 3: مخصصات الفرد المتوفرة من المياه حسب الأقاليم العالمية خلال الفترة 1950-2000 (1000 م³)

السنة	1950	1960	1970	1980	2000	النقص بين 1950 و 2000 (في المئة)
أفريقيا	20	16.5	12.7	9.4	5.1	74.5
آسيا	9.6	7.9	6.1	5.1	3.3	65.6
أوروبا*	5.9	5.4	4.9	4.6	4.1	30.5
أمريكا الشمالية والوسطى	37.2	30	25.2	21.3	17.5	53
أمريكا الجنوبية	105	80.2	61.7	48.8	28.3	73.1

*- عدا دول الاتحاد السوفياتي السابق.

المصدر: محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص 130.

¹- محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص: 129-130.

الفصل الثاني: عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة

من حيث الاستخدام تقسم المياه إلى قطاعات أساسية ثلاث هي الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي الذي يشمل كل من مياه الشرب والاستخدامات المنزلية للمياه والخدمات العامة لاستهلاك المياه واستخدامات المؤسسات والمنشآت التجارية وغيرها. وتعتبر الزراعة المستهلك الرئيسي للمياه العالمية حيث تزيد استهلاكاتها عن 70% على المستوى العالمي وأكثر من 90% على مستوى الدول النامية ذات الدخل المنخفض كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 4: سحب المياه السنوي لمختلف القطاعات الأساسية

إجمالي سحب المياه*	إجمالي السحب من القطاعات						المناطق
	زراعي		صناعي		بلدي		
	%	كم ³ /سنة	%	كم ³ /سنة	%	كم ³ /سنة	
215	86	184	4	9	10	21	إفريقيا
791	49	385	35	280	16	126	أمريكا
2456	82	2012	9	227	9	217	آسيا
374	29	109	55	204	16	61	أوروبا
26	73	19	10	3	17	5	أوقيانوسيا
3862	70	2710	19	723	11	429	العالم
920	42	383	43	392	16	145	دول مرتفعة الدخل
1618	70	1136	18	287	12	195	دول متوسطة الدخل
1324	90	1191	3	44	7	90	دول ضعيفة الدخل

* تشمل استخدام المياه المحلاة.

Source: FAO, the state of the world's land and water resources for food and agriculture, 2011, p127.

تعتبر عمليات تدهور المياه بالمخلفات الصناعية المعالجة جزئياً أو غير المعالجة كلياً وكذلك مياه المجاري والكيميائيات المنحلة عبر الزراعة والبقايا المعدنية من المشكلات الأساسية المتزايدة، وتشمل الملوثات الأساسية في المياه كلا من المعادن السامة والأسمدة بمختلف أنواعها وعناصرها والمركبات الأوكسجينية ومحرضات الأمراض المسببة للحمى كالقوليرا والأمراض الكبدية كما يعتبر ماء الشرب غير المضمون وغير الصحي المساهم الرئيسي في أمراض نقص التغذية خاصة لدى الأطفال، هذا ويسبب

الماء الملوث أخطارا حقيقية لصحة الإنسان، ففي سان باولو يستخدم الماء الملوث من نهر (Tiefe) في ري الخضار، وفي الشيلي هناك 62000 هكتار من الخضار المروية بمياه ملوثة واردة من نهر سانتياغو.¹

بالرغم من جميع التحديات المذكورة لا تتعامل معظم دول العالم مع المياه على أنها مورد نادر، بل يحصل مستهلكو المياه الحضريون والريفيون على إعانات كبيرة لدى استعمالهم للمياه، فمياه الري غالبا غير مسعرة، كما أن سعرها في المناطق الحضرية لا يغطي تكاليف تسويقها. في المكسيك مثلا تصل المساعدات السنوية لعمليات أنظمة الري وصيانتها لأكثر من 1% من الناتج المحلي الإجمالي أي أكثر بكثير مما يصرف على نظام البحوث الزراعية. وفي الأردن ورغم الندرة المائية الشديدة تشجع السياسات المائية فيه الاستخدام الزائد عن الحاجة للمياه. وغالبا ما يسعر القطاع العام المياه بما يعادل 10/1 من التكاليف الفعلية لإنتاجه بالمقارنة مع القطاع الخاص.²

باعتبار الماء مصدر الحياة للكائنات الحية عموما بما في ذلك الزراعة، فإن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الانتاج الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى وباعتبارها موردا نادرا فإنه يفرض البحث والاهتمام بـ "إدارة الندرة" وباستراتيجيتها، وبالسياسات المتعلقة بها، وتفرض ضرورة العمل على تنمية هذا المورد وترشيد استخدامه وحمايته من الهدر والتلوث وذلك لأن الطلب على المياه في العالم في ازدياد مستمر بسبب زيادة عدد السكان، والتنمية الصناعية والتنمية السياحية وتنمية الزراعة، وكذلك بسبب المشاكل التي يعاني منها هذا المورد الهام والتي من بينها:³

- السحب العشوائي والمفرط للمياه؛
- ضعف استغلال مياه الري ويرجع ذلك لعدة أسباب وعوامل منها ما يتعلق بالعنصر البشري ومنها ما يتعلق بقصور أساليب الري، وغياب التنسيق والتعاون وزرع محاصيل تستهلك قدر كبير من المياه؛
- نقص المعلومات المتاحة عن هذا المورد وما يتعلق به بشكل إجمالي.

كل هذه المشاكل ستقف عقبة في طريق تنمية هذا المورد النادر والاستراتيجي، وبالتالي يجب:

¹ - نفس المرجع، ص 135.

² - نفس المرجع، ص 136.

³ - عزايي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- التركيز والاهتمام بتوسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والاهتمام بالثروات المائية؛
- التركيز على الجانب التخطيطي والتنموي والاقتصادي لاستغلال المياه الجوفية؛
- تنمية الموارد المائية بوضع نظرة شاملة على السياسات والمناهج والخطط والتقنيات المائية.¹

إن اختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد عليها يمثل تحديا كبيرا لمناطق مختلفة من العالم ويزيد من خطورة هذا الاختلال في الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية في المنازل والمزارع والمصانع واعتماد سياسات تنمية طموحة لا تراعي واقع الموارد المائية المتاحة، وبالتالي يتطلب الاستخدام المستديم للمياه في إطار السياسة الزراعية تطبيق إدارة مائية متكاملة تأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للمياه وتنمية التقنيات غير التقليدية وتعزيز الوعي العام بأهمية المياه، إضافة إلى تعريف الأسس الرشيدة لاستخدامها في مختلف المجالات، وبالتالي يجب اتخاذ عدد من التدابير أهمها:²

- ترشيد استهلاك المياه خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من 70% من المياه المتاحة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق أنظمة الري بالتنقيط في الأراضي الجديدة وتقليل الفاقد من مياه الري عن طريق المصارف، خاصة في الأراضي القديمة التي يحول تفتت الحيازات فيها دون تطبيق أنظمة الري الحديثة؛
- وضع قيود قانونية وأخلاقية على الإسراف في استخدام المياه؛
- عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية مثل الأنهار؛
- استخدام آبار المياه على أسس مستدامة بحيث تستطيع تجديد نفسها، حيث أن السحب المكثف من تلك الآبار يؤدي إلى نضوبها وتغيير خواص المياه فيها بما يعوق استخدامها في الزراعة؛
- إن المحافظة على الموارد الزراعية بما فيها المياه لن تتحقق إلا في إطار خطة متكاملة للتنمية الريفية تستهدف تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في آن واحد.

¹ - نفس المرجع، ص17.

² - فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 325-326.

إضافة إلى الأراضي الزراعية والموارد المائية، هناك موارد طبيعية أخرى مهمة في القطاع الزراعي ولها دورها المعترف في الانتاج الزراعي والغذائي، ونظرا لأهميتها تعتبر ثروة لهذا يطلق عليها الثروة الحيوانية والثروة النباتية.

المطلب الثالث: الثروة النباتية والحيوانية

تعتبر كل من الثروة الحيوانية والنباتية من أهم مقومات القطاع الزراعي الطبيعية، وتعتبر مكسب استراتيجي لأي بلد يجب المحافظة عليه وتنميته.

أولاً: الثروة النباتية (الغابات)

ثمة اعتراف وتفهم متزايدين لدور الغابة ووظائفها الجوهرية وضرورة الاهتمام بها واعتبارها عنصراً حيوياً مكملاً ومتكاملاً مع النشاط الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة، ويأتي الدور البيئي للغابة في المقدمة بالنسبة لخطر التصحر وهو دور تلطيف وتنظيم وحماية ووقاية المناخ والتخفيف من تقلباته وتنقية الهواء من الغبار والغازات الملوثة، فهي تمتص كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون خاصة عندما تكون في طور النمو والتكوين، كما تساهم الغابة في تثبيت التربة وتحسين بنيتها وإغنائها بالمواد العضوية والدبالية وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالماء، كما تحول دون انتشار التصحر¹ والتعرية والانجراف، فهي تمثل حاجزاً أمام الزحف الصحراوي وهبوب الرياح الرملية على الأراضي الزراعية، كما تعمل على تماسك التربة مما يحول دون انجرافها أو تعريتها.

وتأوي الغابات-خاصة الاستوائية منها- المجمعات النباتية والحيوانية الطبيعية الغنية بالاحتمالات الوراثية وذات قيمة حيوية بالغة الأهمية في تحسين المحاصيل الزراعية. كما أن للغابات وظيفة إنتاجية اقتصادية فهي مصدر لكثير من المواد الأولية أهمها الأخشاب، إضافة للفلين وبعض الزيوت والثمار ذات القيمة الغذائية والحيوانات البرية والنباتات الطبية والعطرية إضافة إلى القيمة الانتاجية والاقتصادية غير المباشرة باعتبارها أعظم مستودع طبيعي للمورثات التي تشكل المادة الجوهرية لتطوير الزراعة وزيادة دخلها وضمان تجديد ذاتها باستمرار.²

¹- لوزري نادية، مرجع سبق ذكره، ص4.

²- نفس المرجع، ص4.

الثروة النباتية من الموارد الطبيعية الزراعية التي لها أهميتها في القطاع الزراعي ودورها في صيانة والحفاظ على الأراضي الزراعية والمساهمة في تحقيق الانتاج الزراعي من خلال خصائصها وأنواعها المختلفة، وتعتبر نسبة الغطاء النباتي (الغابات) اللازمة للحفاظ على التوازن البيئي هي التي تتراوح بين 12% و20% من مساحة البلد، كما أن للثروة الحيوانية التي نجدها متعايشة ومتكاملة مع الثروة النباتية دورها المهم كذلك في قطاع الزراعة.

ثانيا: الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الانتاج الزراعي لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية، كما توفر المواد الأولية للعديد من الصناعات، كما لها أهمية اقتصادية باعتبارها مجال من مجالات الاستثمار الزراعي، حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الانتاج النباتي.¹

جدول رقم 5: انتاج المنتجات الحيوانية 1995-2007.

¹ - عياش خديجة: سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر- دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011، ص28.

الفصل الثاني: عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة

البيض			الألبان			اللحوم			
نسبة النمو السنوي	(بالآلاف الأطنان)		نسبة النمو السنوي	(بالآلاف الأطنان)		(نسبة) النمو السنوي	(بالآلاف الأطنان)		
-1995 2007	2007	1995	-1995 2007	2007	1995	-1995 2007	2007	1995	
3.1	677511	46853	1.8	671274	450207	2.7	285700	206853	العالم
0.7	18860	17317	0.3	357774	345533	5.9	110250	99572	البلدان المتقدمة
4.3	48891	29536	4.1	313500	194675	4.2	175450	107281	البلدان النامية
4.6	34626	20130	10	42909	13627	5.1	106248	58441	شرق وجنوب شرق آسيا
3.3	6317	4281	2.7	68733	49768	3.2	40262	27449	أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي
3.4	2999	2011	3	36413	25442	3.2	9693	6610	الشرق الأدنى وشمال إفريقيا
4.6	3369	1965	4	140614	87655	2.3	9353	7159	جنوب آسيا
2.7	1539	1106	2.7	24319	17635	2.2	9291	7129	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة 2009 - الثروة الحيوانية في الميزان -، ص 125.

تتجلى أهمية الثروة الحيوانية في الدور التكميلي للإنتاج النباتي، فالحيوانات الزراعية تستهلك المخلفات الحقلية التي لا تصلح لغذاء الإنسان وتحولها إلى مواد عضوية ومواد خام للأغراض الصناعية كالجلود والصوف، حيث تشكل المنتجات الحيوانية في قيمتها ما يتراوح معدله بين 20-30% من قيمة

الناتج الوطني الزراعي الإجمالي، ثم إن تربية الحيوان كمصدر للسماد العضوي مهم لتحقيق التكامل مع الانتاج النباتي، مما يكفل زراعة متوازنة أقل استنزافا للتربة وأكثر قدرة على حماية البيئة ومواردها.¹

العوامل الطبيعية مهمة جدا في القطاع الزراعي، ولكن يجب توفر العامل البشري والمالي لاستغلالها وإدخالها في العملية الانتاجية وتميئتها وتحقيق القيمة المضافة منها، ودون ذلك سنبقى مجرد مناظر طبيعية وموارد خام.

المبحث الثاني: العوامل البشرية والمالية

العوامل الطبيعية لا تكفي وحدها لبناء قطاع زراعي والقيام بتنمية زراعية مستدامة، فلا بد من توافر عوامل أخرى بشرية ومالية للقيام بذلك، وسنحاول من خلال ما يلي إبراز دورها وأهميتها في القطاع الزراعي وتحقيق الاستدامة الزراعية.

المطلب الأول: العوامل البشرية

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع انتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانات المتوفرة، خاصة إذا كان هذا العنصر ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الانتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.²

إن الدور الأساسي لعنصر المعرفة عموما وللمعرفة العلمية خاصة التقنية في العملية الانتاجية شكّل قفزة نوعية في الندرة والقوة الاقتصادية في انتاج القيمة المضافة، مما تطلب مستويات تأهيل جديدة لقوة العمل ونوعيته. وإن ما ينطبق على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة عامة ينطبق أيضا إلى حد كبير على القطاع الزراعي، فتطور قطاع الزراعة العصرية مرتبط أكثر فأكثر بالمدخلات التقنية الحديثة وبالإدارة الفعالة والتخطيط الملائم، وهي كلها ثمرات معارف علمية تقنية متطورة، ومنه أهمية التعليم والتأهيل والتخصص بدءا من تعليم المزارعين وإعداد المهندسين المتخصصين والعلماء الباحثين. فقد أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية الميدانية التأثيرات الإيجابية للتعليم في الانتاجية الزراعية والدخل الزراعي، ففي كتابها " الزراعة عام 2010" تشير منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه تبين من تحليل

¹- لوزري نادية، مرجع سبق ذكره، ص5.

²- عباش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص29.

الفصل الثاني: عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة

مجموعة بيانات المزارع في البلدان النامية أن المزارعين الذين أكملوا السنوات الأربع من التعليم الابتدائي يحققون إنتاجية أعلى تزيد بنسبة 8.7% في المتوسط.¹

جدول رقم 6: عدد العمال في القطاع الزراعي ونسبتهم من مجموع عمال القطاع الاقتصادي

نسبة الزراعة من المشتغلين في القطاع الاقتصادي (نسبة مئوية)				المشتغلين في قطاع الزراعة (الآلاف)				
2010	2000	1990	1980	2010	2000	1990	1980	
40	44	48	51	1306954	1236078	1146820	9611096	العالم
47	53	58	61	1289537	1212473	1114313	920209	الدول منخفضة ومتوسطة الدخل
57	63	69	71	646692	642471	607086	479261	شرق آسيا والمحيط الهادي
14	18	23	26	27449	32580	42919	45311	أوروبا وآسيا الوسطى
15	19	26	34	41420	43369	42375	42099	أمريكا اللاتينية والكاريبي
22	27	33	43	24858	23112	20897	19267	شمال إفريقيا والشرق الأوسط
53	58	63	68	348834	307395	269218	228463	جنوب آسيا
58	63	68	72	200284	163546	131818	105808	جنوب صحراء إفريقيا
3	5	7	10	17379	23567	32470	40855	الدول مرتفعة الدخل

Source: FAO, the state of Food and agriculture 2012, p: 114-119.

الملاحظ من هذا الجدول أن هناك فرق كبير شاسع في عدد ونسبة العمال في القطاع الزراعي بين الدول مرتفعة الدخل والدول منخفضة الدخل، حيث في الدول منخفضة الدخل عدد ونسبة العمال في القطاع الزراعي كبير جدا مقارنة بالدول مرتفعة الدخل رغم أن هذه الأخيرة تملك قطاعا زراعيا متطورا، وهذا يعود إلى عنصر المعرفة، حيث نوعية العمال من حيث المعرفة والخبرة والمهارة التي يملكونها هي التي تؤثر في زيادة الانتاجية وتطوير القطاع وليس عددهم.

إن ما يزيد عن ثلثي العاملين في معظم دول إفريقيا وآسيا يعملون في الزراعة، وتتراوح النسبة بين ربع ونصف السكان في أمريكا اللاتينية (باستثناء الأرجنتين وفنزويلا)، وتقل نسبة العاملين في الزراعة بشكل واضح في الوم أ، كندا، أستراليا ونيوزيلندا لأن الزراعة فيها تعتمد على الآلات أكثر من اعتمادها على البشر. وعموما تتصف الزراعة في الدول النامية وخاصة العربية بوجود وفرة في العمالة غير المهارة

¹ - عزاوي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وعجز كبير في المهارات والخبرات ففي بعض الدول العربية تزيد نسبة العمالة غير الماهرة عن 75% من إجمالي العمالة كما في اليمن، ويعود السبب في نقص المهارات والخبرات الزراعية إلى الاعتبار غير الكافي الممنوح للمزارعين من حيث القيم الاجتماعية والسياسية والحوافز الاقتصادية، وخاصة الأجور في القطاع الزراعي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية.¹ كما يعود إلى الاعتقاد السائد في البلدان النامية بأن الزراعة لا يحتاج القيام بها إلى العلم والمعرفة.

رفع كفاءة وخبرة العاملين بالقطاع الزراعي وزيادة مهاراتهم، وتقديم الحوافز ورفع أجورهم لرفع إنتاجيتهم، كل هذا يحتاج إلى رأس مال، هذا الأخير الذي يعتبر أساسى لتطوير القطاع الزراعي.

المطلب الثاني: رأس المال والاستثمار الزراعي

رأس المال نوعان رأس مال مادي ورأس مال نقدي، فرأس المال المادي في الزراعة يقصد به كافة وسائل الانتاج المنتجة من قبل الانسان والتي تستعمل في المستقبل، فهي تشمل شبكات الري والطرق والمباني والآلات ووسائل النقل والبذور والأسمدة والمبيدات.... أما رأس المال النقدي فلا يعتبر عاملا من عوامل الانتاج إنما هو وسيط للحصول على خدمات عوامل الانتاج المختلفة وخصوصا رأس المال المنتج في الزراعة.² ويعتبر توفيره أمرا ضروريا لتطوير القطاع الزراعي، فعلى الرغم من أن الزراعة حققت توسعا في الدول المتقدمة، إلا أن انسياب رأس المال إلى القطاع الزراعي يقل كثيرا عن انسيابه إلى القطاع الصناعي، ونلمس بوضوح تخلف المزارع في الدول الأقل دخلا وذلك بسبب عدم توفر الموارد المالية، فالقطاع الزراعي غير قادر على توليد مدخرات كبيرة تسمح بعملية تكوين رأسمال وذلك على عكس القطاع الصناعي، مما أدى إلى اعتماد القطاع الزراعي على مدخرات القطاعات الأخرى. وتتصف الزراعة في الدول التي تتبع النظام الحر بأن أسعار منتجاتها لا يمكن التأكد منها، كما أن الدخل الزراعي غير مستقر وهذا ما ينجر عنه التردد والإحجام عن الاستثمار في القطاع الزراعي، إضافة إلى إحجام المؤسسات المالية عن إقراض المزارعين، وهذا ما نتج عنه ارتفاع معدلات الفائدة في القطاع الزراعي عنه في القطاعات الأخرى في كل من الدول النامية والمتقدمة. فيما يخص الدول النامية، فرأس المال الزراعي ضعيف، ويمكن هذا الضعف في قلة وسائل الانتاج المختلفة من آلات الحرث والحصاد

¹ - عيسى بن ناصر: مشكلة الغذاء في الجزائر- دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005 ، ص39.

² - عزايي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص: 19-20.

الفصل الثاني: عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة

وإن وجدت فهي ليست متطورة، كذلك قلة السود والآبار ومشاريع صرف المياه وهي كلها تحتاج إلى قروض،¹ وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم 7: رأس المال الزراعي: الإجمالي ولكل عامل (سنوات 1980، 1990، 2000، 2007).

لكل عامل (مليون دولار أمريكي)				الإجمالي (مليون دولار أمريكي)				
2007	2000	1990	1980	2007	2000	1990	1980	
3982	3981	4215	4562	5132481	4921380	4833405	4384945	العالم
2610	2592	2706	2884	3365730	3143266	3014823	2654288	الدول منخفضة ومتوسطة الدخل
1294	1186	1050	1076	839385	761657	637705	515670	شرق آسيا والمحيط الهادي
19433	17900	17770	16045	559847	583169	762671	727033	أوروبا وآسيا الوسطى
16761	15401	14995	13806	710649	667946	635421	581207	أمريكا اللاتينية والكاريبي
10082	9833	9542	7805	248549	227256	199402	150374	شمال إفريقيا والشرق الأوسط
1733	1730	1709	1747	583962	531857	460007	399171	جنوب آسيا
2248	2271	2425	2654	423337	371382	319616	280833	جنوب صحراء إفريقيا
92456	75328	55944	42328	1764612	1776270	1818454	1730513	الدول مرتفعة الدخل

Source: FAO, the state of food and agriculture 2012, p: 120-124.

تتميز الزراعة بأن نسبة رأس المال الثابت كبيرة فيها، إذ أن الجزء الأكبر من رأس المال في المجال الزراعي لا يتغير بتغير كمية الانتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة.² ولعل الخاصية التي تطبع القطاع الزراعي هي عزوف الاستثمارات عنه، وتجمع الشواهد التاريخية والأرقام المتعلقة بهذا الشأن على أن القطاع الزراعي كان القطاع الأقل جذبا لاستثمارات القطاع الخاص بالرغم من حجم وأهمية استثمارات القطاع العام والإجراءات التشجيعية لتحفيز

¹ - بيدي مدني: دور الاعتماد الإيجاري في التنمية الفلاحية بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص8.

² - فوزية غربي: الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص23.

القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة، وقد يرجع تدني الاستثمار في القطاع الزراعي إلى انخفاض ربحية المشروعات الزراعية بالمقارنة بالمشروعات الأخرى غير الزراعية أو لعدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للاستثمار في التنمية الزراعية أو لعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية في عدد من المجالات التي يرغب المستثمرون في الحصول عليها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم قبل الاستثمار ولوجود بعض المشاكل التي تواجه المستثمرين خصوصا بالنسبة لعدم استقرار السياسات الزراعية وتوفير البنى الأساسية والخدمات.¹ ولعل من أسباب العزوف أيضا هو أن الاستثمار في القطاع الزراعي أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الأخرى، حيث بالإضافة إلى احتمال فشل المشروع والخسائر بسبب التأثير المتبادل مع المتغيرات الاقتصادية المتعددة التي يقع بعضها خارج سيطرة النظم، ويتأثر الاستثمار الزراعي بالظروف المناخية من درجات الحرارة ومعدلات الأمطار والجفاف والصقيع... والتي لها دور هام في إتمام العملية الانتاجية للنشاط الزراعي، وهذا ما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار.² كما يرجع ضعف الاستثمار في الزراعة إلى ضعف معدل دوران رأس المال وارتفاع معامل الخطر وعدم التأكد.

تحتاج الاستثمارات إلى شروط متعددة ومتكاملة في المجالات كلها وخاصة في المجال الزراعي وهي تشكل رزمة واحدة كما يلي:

- توافر بنية تحتية ضرورية للاستثمار منافسة إقليميا وعالميا (الماء، الكهرباء، الطرق، البنوك، الاتصالات...)
- وجود سياسة اقتصادية مستقرة وشاملة للمجالات الاستثمارية كلها؛
- وجود قوانين استثمارية واضحة وغير مجزأة، خاصة فيما يتعلق بالجمارك، البنوك والمعاملات التجارية لمنح الثقة للمستثمرين؛
- إيجاد إدارات نشطة حيوية بعيدة عن الروتين والبيروقراطية (السلبية) وتتسم بالشفافية.³
- توافر عنصر الأمن والاستقرار.

¹ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص326.

² غردي محمد: القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012، ص88.

³ إبراهيم أحمد سعيد: أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعيا وبشريا)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث + الرابع، 2011، ص592.

ومن مجالات الاستثمار الزراعي ذات الأهمية، نشير إلى ضرورة الاستثمار في التصنيع الزراعي وفي مستلزمات الانتاج الزراعي كالبذور وتهجين الأصناف عالية الانتاج من الخضر والمحاصيل، ونتاج المبيدات الزراعية التي لا تترك تأثيرات تسممية متبقية فضلا عن الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة لأهميتها والطاقات المتجددة ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال. كما تعتبر المياه من بين أهم مجالات الاستثمار باعتبارها أحد الموارد الطبيعية، وهي تواجه في يومنا الحاضر عدة مشاكل تتمثل في نقص كمياتها، سوء توزيعها وحتى تلوثها. ولهذا يجب إعطاء المياه خصوصية عند وضع برامج الاستثمار الزراعي ولا سيما إذا ترافق ذلك مع توجهات المحافظة على البيئة ومرافقها.¹

يعتبر الاستثمار الزراعي الأداة المحركة والدافعة إلى التنمية الزراعية، وتشكل زيادته ورفع كفاءته أحد الأسس المهمة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي، ورفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الانتاج في القطاع الزراعي، وبالتالي الحد من الواردات وتحسين الميزان التجاري بنوعيه الزراعي والعام. وبذلك الاهتمام بالاستثمار الزراعي وإزالة معوقاته يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم الأمن الغذائي بمفهومه الشامل من حيث تضيق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ورفع استغلال الموارد المتاحة. كذلك تؤدي زيادة الاستثمار الزراعي إلى إقامة المشروعات الجديدة لتستوعب أعدادا كبيرة من العمالة وزيادة قدراتهم، وبالتالي تنمية القدرة الانتاجية والبشرية في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات نمو الدخل الفردي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، ولكن هذا شرط توفير البيئة المناسبة من إجراءات تنظيمية ومالية وإدارية وسياسات حكومية التي تعتبر عوامل مساعدة في غاية الأهمية لتعطي المشاريع والاستثمارات ثمارها وتساهم في التنمية الحقيقية.² ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي فيما يلي:³

(1) زيادة مساحة الأراضي من خلال استزراع أكبر مساحات ممكنة أو من خلال عمليات

الاستصلاح الجديدة التي تدخل مساحات مهمة في النشاط الزراعي؛

(2) توفير الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة والعمل على تنميتها وتوفير موارد

جديدة؛

¹ - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره ، ص:326-327.

² - بهجت محمد أبو النصر، مرجع سبق ذكره.

³ - إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص:592-593.

- 3) الحد من هجرة سكان الأرياف لأنه يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لفرص العمل المتنامية في المجتمعات الريفية التي تهجر إلى المدن للسعي نحو إيجاد فرص عمل هناك؛
- 4) رفع الانتاجية الزراعية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة للمنتج الزراعي، سواء من خلال المكننة الزراعية أو من خلال التسويق المناسب للسلع الزراعية وزيادة فرص المنافسة الزراعية؛
- 5) زيادة فاعلية البحث العلمي الزراعي الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبق نتائجه ومخرجاته، وهذا في أغلبه يحتاج إلى مزيد من الاستثمارات في المجال الزراعي؛
- 6) تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى كثير من الاهتمام من حيث الأعلاف وتحسين السلالات وتحسينها من الأمراض وربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي؛
- 7) تنمية الصيد المائي وتطويره على أسس علمية حديثة؛
- 8) تصنيع المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية.

ترتكز القرارات الاستثمارية الزراعية على الربحية المحتملة والمخاطر مقارنة بفرص الاستثمار الأخرى وعلى القيود التي يقابلها كل واحد منها، ففي أي بلد تتأثر العائدات والمخاطر والقيود النسبية المرتبطة بالاستثمار الزراعي بالمناخ العام للاستثمار وبالسياسات الخاصة بالزراعة وبتوفير السلع العامة الضرورية للزراعة. إن حكومات البلدان التي تعتمد على الزراعة لتحقيق نصيب كبير من العمالة ومن الناتج المحلي الإجمالي تقع على كاهلها مسؤولية توفير مناخ ملائم للاستثمار في هذا القطاع، كما تتحمل هذه الحكومات مسؤولية أن تكون هذه الاستثمارات مستدامة بيئياً. وطبقاً للبنك الدولي فإن أدوار الحكومة في المناخ الجيد للاستثمار العام تشمل:

- كفالة الاستقرار والأمن بما في ذلك الحقوق في الأرض وحقوق الحياة الأخرى وتنفيذ العقود وتقليل الجرائم؛
- تحسين التنظيم وجباية الضرائب محلياً وعلى الحدود؛
- توفير البنية التحتية ومؤسسات السوق المالية؛
- تيسير أسواق اليد العاملة عن طريق رعاية قوة عمل ماهرة، ووضع تنظيمات العمل الماهرة والمنصفة، ومساعدة العمال على مجاراة التغيير.¹

¹ - منظمة الأغذية والزراعة: حالة الأغذية والزراعة 2012، ص 39.

لقد تحقق التوسع في الانتاج الزراعي خلال العقود الأخيرة على حساب التدهور البيئي بدرجة كبيرة، فعادة ما يتم استثناء قيمة رأس المال الطبيعي من عمليات تقدير رأس المال الزراعي في المحاسبة الوطنية، فالموارد الطبيعية هي أهم الأصول لدى البلدان النامية، والاستثمار في إدارة الموارد الطبيعية المستدامة حتمي للمحافظة على الانتاجية الزراعية، وتقليل المخاطر والتضرر من الكوارث الطبيعية وكفالة تقديم الخدمات البيئية (مثل مكافحة الرسوبيات والمحافظة على التنوع البيولوجي)، ومع ذلك يجري تجاهل رأس المال الطبيعي في الحسابات الوطنية وفي تقديرات رأس المال. ومن بين النهج المتبعة في إدراج قيمة الموارد الطبيعية وتكاليف ومنافع الخدمات البيئية هي "المحاسبة البيئية" التي توفر إطاراً لتنظيم المعلومات عن حالة واستخدام وقيمة الموارد الطبيعية والأصول البيئية وكذلك المصروفات على حماية البيئة.¹ ولهذا يجب تقنين إدراج المحاسبة البيئية وإجبار المستثمرين ومستغلي الموارد الطبيعية على تطبيقها، كما يجب على الحكومات وضع ضرائب وجباية بيئية وغرامات مالية للمضرين بالبيئة، لأن الأدوات المالية تلعب دور فعال في حماية البيئة.

على الاستثمار الزراعي أن يتلاءم ومفهوم الزراعة المستدامة، وهناك عدة مجالات ينقصها الاستثمار مثل: حصاد المياه، مكافحة الآفات، مصائد الأسماك، استصلاح الأراضي... ومن الضروري أيضاً توجيه الاستثمارات صوب مستلزمات الانتاج الزراعي كالبذور والهجن للأصناف عالية الانتاج من الخضار والمحاصيل، ونتاج المبيدات الزراعية ذات تأثيرات غير سلبية، إضافة إلى الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة والطاقات المتجددة ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال.² وهذا يكون بالتنبيه والتوعية بأهمية الاستثمار في هذه المجالات لتطوير القطاع الزراعي وحماية الموارد الطبيعية وإعطاء منتجات صحية لا تضر بصحة الانسان، وموازة مع هذا توضع تحفيزات وتشجيعات خاصة للشباب للمترجمين الجدد للاستثمار في هذه المجالات.

الاستثمار في القطاع الزراعي والعمل على جذبته يحتاج إلى تشجيعات وتسهيلات وتقديم الدعم من قبل الحكومات للتحفيز على الاستثمار في هذا القطاع والتوجه والإقبال عليه بدلاً من النفور منه.

¹ - نفس المرجع، ص: 51-52.

² - عدنان زوين: الاستثمار في مجال التنمية الزراعية المستدامة والبيئية في سوريا، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 14-16 أكتوبر 2003، بتصرف.

المطلب الثالث: الدعم الزراعي

يعرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كالإعفاءات الضريبية والجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف لذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن دعم الأسعار والدخول.¹

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة والتي تزيد دخول المزارعين وتخفف تكاليف انتاجهم وبغض النظر عن أهدافها وتأثيراتها على الانتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية.² ومنه فالدعم الزراعي عبارة عن تحفيزات ومساعدات مالية تقدمها الحكومات للمزارعين لتشجيعهم على مواصلة النشاط الزراعي ولمساعدتهم على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تؤدي إلى تخليهم عن العمل في القطاع الزراعي.

ويعتبر الدعم الزراعي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والمعاهد التي تعنى بقضايا الزراعة والغذاء لما له من تأثيرات تعتبر في بعض الحالات سلبية بين الدول، حيث يؤدي الدعم الزراعي إلى زيادة الانتاج ويسبب إغراقا في أسواق دول أخرى، فالدعم الزراعي في البلدان المتقدمة يسبب وجود فائض انتاج يتم بيعه بأسعار مخفضة في السوق العالمي ويؤثر ذلك على دخل المزارعين في البلدان النامية حيث تقل فرص هؤلاء المزارعين في الحصول على دخل أكبر من الانتاج والتصدير الزراعي، كون الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة أكبر بكثير مقارنة مع البلدان النامية بالرغم من أن حصة الزراعة في الناتج الإجمالي الوطني والقوة العاملة في الزراعة في البلدان المتقدمة هي أقل بكثير منها في البلدان النامية. أما على مستوى الدولة الواحدة فيأتي التأثير السلبي من حيث العدالة في توزيع الدعم ففي الوم أ يتلقى 25% من المزارعين الأغنى 90% من إجمالي الدعم المقدم وفي الاتحاد الأوربي 70% من الدعم يذهب للمزارعين الأغنياء بينما عشرات آلاف الأسر الزراعية الصغيرة تنتفع بشكل قليل من السياسات

¹ - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص111.

² - نفس المرجع، ص: 1-2.

الزراعية الحالية.¹ ويعود سبب إعطاء هذه الأهمية للدعم الزراعي إلى حساسية القطاع الزراعي باعتباره المسؤول عن توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، كما يعود السبب كذلك إلى خصوصية الاستثمار في القطاع الزراعي وحجم المخاطر وحالات عدم التأكد التي تواجهه بسبب عدم التجكّم الكامل في الظواهر الطبيعية وفي شروط الإنتاج والتي لا يمكن التنبؤ بها، لهذا نرى الحكومات، خاصة في الدول المتقدمة، تخصص نسبة معتبرة من الميزانية لدعم القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين لمواصلة النشاط الزراعي وعدم التخلي عنه، ومساندتهم في مجابهة المخاطر الصعوبات التي تواجههم.

يأخذ الدعم أشكالاً مختلفة ويطبق بوسائل متعددة، كأن يكون دعماً للإنتاج الزراعي يهدف إلى تمكين المشاريع المدعومة من الوقوف على أقدامها في وجه المنافسة الأجنبية أو في وجه منافسة مشاريع وقطاعات أخرى، أو جعله أكثر إغراءً على استقطاب العمالة، وقد يستهدف الدعم تحفيز الإنتاج بطريقة غير مباشرة بتشجيع الصادرات عن طريق استخدام وسائل متعددة مثل الإعفاء من الرسوم التصديرية أو ضرائب الإنتاج، أو حتى دفع إعانات للمصدرين لتمكينهم من تصدير سلعهم بأسعار أقل. ومن الناحية الاقتصادية يعتبر الدعم تدخلاً في قوى السوق وانحرافاً للتوازن الذي يمكن أن ينتج عند التقاء العرض والطلب وما يتبعه من تحديد الأسعار والإنتاج، حيث يعني الدعم تخصيص مبالغ من الخزينة العامة أو حرمان هذه الخزينة من مبالغ كان يمكن أن تحصل عليها قبل الدعم، وتهدف الحكومة من تدخلها في قوى السوق إقرار الأولويات الاقتصادية التي تعتقد بأهميتها.² كما يمكن أن تكون أولويات اجتماعية كالحفاظ على دخل الفلاحين، والحفاظ على أسعار المنتجات الزراعية الغذائية في متناول أفراد المجتمع، خاصة الفئات منخفضة الدخل.

ويمكن تمييز أربعة أشكال للدعم والتي غالباً ما تعتمد عليها البلدان النامية³:

- **الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى:** ويمثل هذا الدعم انفاقاً حقيقياً من ميزانية الدولة كما يأخذ أكبر قيمة من قيم أشكال الدعم ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية وكذلك بيع السلع المنتجة محلياً بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها.

¹ محمد علي محمد: مؤشرات الدعم الزراعي (تقديرات دعم المنتج- تقديرات الدعم الكلية)، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2008، ص1.

² محمد عبد الكريم منهل العقيدي: سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق (قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO)، وزارة الزراعة، بغداد، العراق، 2008، ص6.

³ نفس المرجع، ص7.

- **الدعم المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى:** حيث تتحمل الدولة جزءا من تكلفة المدخلات الزراعية كالأسمدة والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها.
- **الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب:** شكل الدعم هذا لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة وتتحمل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الخاص عندما تسمح الدولة لهذا القطاع باستيراد بعض المواد الاستهلاكية والوسيطة بأسعار الصرف الرسمية للعملات الأجنبية. أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فيتمثل بإعفاء بعض المشروعات الجديدة من الضرائب لمدة معينة.
- **الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها:** وهو لا يظهر في ميزانية الدولة، ويتمثل في بيع السلع بأسعار مخفضة، وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسيطة تنتجها شركات القطاع العام وتجبر على بيعها بأسعار أقل كثيرا من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة أو نقل عن الأسعار التي يكون المستهلك على استعداد لدفعها.

في معظم الدول المتقدمة ولاعتمادات وأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، ارتكزت النهضة الزراعية الحديثة على سياسات تقدم العديد من أشكال الدعم للمنتجين الزراعيين، وتوفر مستويات عالية من الحماية التجارية لحماية منتجاتها من المنافسة الخارجية، وقد أسفرت هذه السياسات عن تقدم ملحوظ في مجال زيادة الانتاج وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية والغذائية وزيادة الصادرات من تلك المنتجات وتحقيق معدلات أفضل للنمو في القطاع الزراعي وتحسن كبير في مستويات الدخل الزراعية فاقت في بعض الأحوال نظيراتها في القطاعات الأخرى. وبمرور الوقت أصبح الدعم الزراعي وما يتطلبه من اعتمادات ومخصصات مالية مكون رئيسي في موازنات الدول المتقدمة كما أصبحت له أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعذر معها إلى حد بعيد التراجع عن هذه السياسات أو إحداث تخفيضات ذات شأن في موازناتها واعتماداتها. ففي الاتحاد الأوروبي أصبحت النفقات على قطاع الزراعة تستأثر بما يقرب من ثلاثة أرباع ميزانية الاتحاد ككل على حساب القطاعات الأخرى. ونتيجة للدعم الزراعي يرتفع متوسط دخل المزارع في معظم الدول الصناعية عن المتوسط العام للدخل في كافة القطاعات. ويصل إلى نحو 250% في هولندا ونحو 175% في الدانمارك، ونحو 160% في فرنسا، ونحو 110% في كل من الوم أ واليابان.¹

¹ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، 2009، ص68.

الفصل الثاني: عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة

وعلى العكس من أوضاع الدعم المفرط للقطاع الزراعي في الدول المتقدمة عامة، فإن الدول النامية وبخاصة الأكثر اعتماداً على الزراعة في اقتصادها، دأبت منذ حقبة طويلة على فرض ضرائب متنوعة مباشرة وغير مباشرة على القطاع الزراعي بدلاً من تقديم الدعم له، الأمر الذي كان من الأسباب الهامة لضعف هذا القطاع وبطء معدلات نموه في العديد من تلك الدول، فضلاً عن انخفاض الدخل النسبية للعاملين في هذا القطاع. ورغم أن بعض الدول في مرحلة التحول الاقتصادي عملت على تقديم بعض أشكال الدعم والمساعدة لبعض قطاعاتها الزراعية، ورغم الانخفاض الملحوظ للضرائب المفروضة على القطاع الزراعي، تبقى الدول النامية لا تساهم إلا بأقل القليل فيما تقدمه من أشكال الدعم الزراعي مقارنة بالدول المتقدمة.¹

جدول رقم 8: المساعدات المالية المقدمة لقطاع الزراعة

نسبة الزراعة بالنسبة لبقية القطاعات (نسبة مئوية)				مساعدات التنمية الرسمية للزراعة (مليون دولار)				
2010	2000	1990	1980	2010	2000	1990	1980	
5.9	5.6	14.5	18.8	8299	4131	8193	8397	العالم
5.8	5.6	15.2	20	8266	4119	8150	8328	الدول منخفضة ومتوسطة الدخل
9.2	6.3	2.6	2.6	35	10	75	64	الدول مرتفعة الدخل

Source: FAO, the state of Food and agriculture 2012, p: 144-149.

وتسعى الحكومات من وراء تقديم الدعم للقطاع الزراعي إلى ترقية هذا القطاع والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات من خلال عدة أهداف نوجزها فيما يلي:

- تشجيع القطاع الخاص في إحداث تنمية زراعية من خلال منحه مختلف الحوافز والتسهيلات والقروض الميسرة والإعانات؛
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث الدعم الزراعي يساهم في زيادة الانتاج الزراعي وبالتالي المواد الغذائية ويخفض من الأسعار لتكون في متناول المستهلكين؛

¹ - نفس المرجع، ص: 69-70.

- نقل وتطوير التقنيات الحديثة التي تساهم في تطوير الانتاج الزراعي كالمكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال الحيواني والنباتي، إضافة إلى استخدام التقنيات في ترشيد استخدام الموارد الطبيعية؛
- تحقيق فائض انتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة؛
- مساندة المزارعين لتقديم قدراتهم التنافسية، حيث يعمل الدعم على تخفيض تكاليف الانتاج لدى المنتجين ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات.¹

وما يجب الإشارة إليه وخاصة في إطار الاهتمام العالمي بالبيئة والتوجه نحو استدامة القطاع الزراعي، هو أنه من المهم إنهاء إعانات المواد الكيميائية الزراعية والأسمدة غير العضوية التي لعبت دوراً مهماً خلال الثورة الخضراء، مع إدخال إعانات الأسمدة الحيوية التي يمكن أن تشكل جزءاً من سياسة موجهة لتشجيع انتاج الأغذية الصحية والمستدامة بيئياً². أيضاً يجب تقديم الدعم لتلك الاستثمارات التي يقل الإقبال عليها والتي تساعد على تطوير القطاع الزراعي وعلى تحقيق استدامته مثل: حصاد المياه، مكافحة الآفات، انتاج الأسمدة والمبيدات البيولوجية، استصلاح الأراضي، انتاج البذور...

إضافة إلى العوامل الطبيعية والبشرية والمالية التي يبنى عليها القطاع الزراعي، هو بحاجة إلى خدمات أخرى لها دور المساند والدافع والمنشط لتطويره وازدهاره واستدامته سنحاول التفصيل فيها في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: خدمات مساندة للقطاع الزراعي

القطاع الزراعي وفي محاولته التطور والتوجه نحو الاستدامة تواجهه عدة عراقيل ومشاكل وصعوبات تكبح تطوره وتحد من انتاجيته ونتاجه، قد تكون هذه الصعوبات تقنية، مالية أو حتى تسويقية، ولهذا يجب توفر خدمات تسهل من هذه الصعوبات وتلعب دور المساند للقطاع الزراعي وهي البحث الزراعي، الإرشاد والتكوين الزراعي، التمويل والتسويق الزراعي، وسنحاول التفصيل في كل عنصر منها وإبراز الدور والأهمية التي يملكها.

¹ - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 112-113، بتصرف.

² - لطفى مخزومي: التكتيف الزراعي المستدام كنموذج للتأهيل البيئي لمشاريع تكتيف الانتاج المحصولي بمنطقة وادي سوف، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية في دول شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، بتصرف.

المطلب الأول: البحث الزراعي

الزراعة المستدامة هي مفتاح عنصر التطور، وتساعد في الوصول إلى تحقيق الانتاج الغذائي الصحي والكافي لبني البشر وتحسين الوضع المعيشي والكافي للمنتجين. وتمنح المزارعين وسيلة لصيانة مواردهم الطبيعية وتحسينها واستخدامها بقدر أكبر من الكفاءة، أي أنها تحافظ على كفاءة الموارد وتعمل على تحقيق فاعليتها. والمسؤولية الأولى للحفاظ على كفاءة الموارد من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة تقع على عاتق أجهزة البحوث والإرشاد الزراعي. وتعد البحوث الزراعية عامل أساسي وأداة فعالة في تحسين الانتاجية الزراعية وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ويستهدف جوهر التنمية الزراعية المستدامة أساسا تغيير أساليب التفكير لدى الفرد ليتحول إلى صانع حقيقي لها ومسؤول مباشر عن حمايتها والدفاع عن استمرارها وتواصلها المستقبلي من خلال مشاركته الإيجابية الفعالة وإذكاء الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة التي يعيش فيها¹. والزراعة في سبيل تحقيق تنميتها المستدامة تواجه العديد من الصعوبات والتحديات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتقنية. حيث يقع على عاتقها تأمين الغذاء للأعداد الهائلة والمتزايدة من السكان، وبالتالي يجب زيادة الانتاج الزراعي ورفع الانتاجية لكن مع تجنب استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية التي تضر بالبيئة ومواردها وبصحة الانسان، إذا يجب ايجاد البديل. كما يجب عليها ترشيد استغلال الموارد وعدم استنزافها للمحافظة على انتاجيتها واستدامتها، وهذه الموارد تعاني من عدة مشاكل كتدهور خصوبة التربة، الانجراف، التملح، التصحر، ندرة المياه وتلوثها وعدم انتظام التساقط، إضافة إلى الآفات والأمراض التي تصيب الانتاج الزراعي. كل هذه الصعوبات والتحديات وغيرها منوط بالبحث العلمي إيجاد حلول لها.

إذا مستقبل الزراعة يجب أن يعتمد على استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية، وأي استراتيجية تستهدف تطوير الزراعة لابد أن تعطي أولوية كبرى لوضع البرامج المكثفة في مجال البحوث التطبيقية، وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية². فالبحث الزراعي مهم في إحداث تنمية مستدامة، حيث يلعب دورا بارزا في إيجاد حلول عملية قابلة للتطبيق تحقق مطلبي زيادة الانتاج والانتاجية جنبا إلى جنب مع الحفاظ على قدرة الموارد الطبيعية الانتاجية في الحاضر والمستقبل، وهو ما يحمل تحديات كبيرة للبحث العلمي، ولهذا يجب الارتقاء بمستوى تأهيل الباحثين وتحفيزهم كعاملين متميزين وتوفير الإمكانيات

¹ - جبر مجيد حميد العتابي، كاظم هاشم حسين الزبيدي: البحوث المنجزة في مجال الزراعة المستدامة ومستوى معرفة وإدراك المزارعين والمرشدين الزراعيين والوقائيين لها، مجلة الفرات للعلوم الزراعية - 1(1)، 2009، ص: 218-219.

² - فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص328.

البحثية والتجريبية.¹ وعلى البحث الزراعي أن يركز على تقنيات الانتاج التي تستفيد من المزايا الكاملة للموارد الطبيعية في الزراعة وفي الوقت نفسه حماية وصيانة هذه الموارد للاستفادة منها مستقبلا، كما يجب على البحث أيضا تلبية احتياجات الفقراء الذين يعتمدون على الزراعة كوسيلة للعيش، وتكثيف البحوث لتحسين استدامة الغابات أمر مهم ليس فقط بسبب دورها في الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، ولكن أيضا لأن 350 مليون نسمة، معظمهم يعيشون في فقر تعتمد على الغابات من أجل البقاء.²

انتشار الأصناف الزراعية الحديثة وخاصة الهجينة منها إضافة إلى النشاط البشري المتسارع أدى إلى تراجع التنوع الإحيائي وبمعدلات عالية خصوصا في مراكز التنوع الإحيائي النباتي وأطلق على ذلك الانحراف الوراثي، وإذا لم تتخذ الإجراءات لإيقاف هذا التدهور فإنه لن يبقى احتياطي من المادة الأولية الطبيعية، ولهذا لجأ المجتمع الدولي في استحداث مراكز ومعاهد تهتم بالمحافظة على المصادر الوراثية أطلق عليها اسم بنوك الجينات أخذت على عاتقها جمع المادة الوراثية للأجناس والأنواع المختلفة ومن مختلف مناطق العالم بهدف المحافظة على هذه المصادر والاستخدام المستديم لها لكونها تساعد في دعم الأمن الغذائي وتوفير جزء من المتطلبات الغذائية إضافة لأنها مصادر علفية وتدخل في صناعة الأدوية والعقاقير الطبية بالإضافة إلى دورها في المحافظة على التربة من الانجراف والتصحر وعلى التوازن البيئي، كما تعتبر مصدرا مهما للجينات الوراثية لما تمتاز به من مقاومة للأمراض والحشرات.³ والمصادر الوراثية تتعرض للفقد والضياع وبمعدل مقلق حيث أشارت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه تم فقد 75% من التنوع الوراثي للمحاصيل الزراعية منذ بداية القرن العشرين لأسباب مباشرة وغير مباشرة نذكر منها:⁴

- الانتشار السريع للأصناف المستنبطة حديثا، حيث حلت الأصناف الزراعية الجديدة والهجينة محل الأصناف المحلية القادرة على التكيف مع ظروف التربة والمناخ التي نشأت فيها؛
- تدهور المراعي الطبيعية الناتج عن زيادة أعداد الحيوانات التي تسبب انقراض بعض نباتات المراعي الجيدة، خاصة أن معظم هذه النباتات هي نباتات برية تمثل مصادر وراثية مهمة؛

¹ - مولاوي حسين: مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص17.

² - L'importance future de la recherche agricole, www.fao.org, 07/04/2013.

³ - حميد جلوب علي الخفاجي: المصادر الوراثية النباتية وأهميتها في تطوير الزراعة العربية، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد الأول، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2003، ص44.

⁴ - مرجع سبق ذكره، ص:46-47.

- التوسع العمراني والزراعي إضافة إلى الرعي الجائر نتج عنه فقدان لبعض نباتات المراعي الجيدة وحدوث انجراف للتربة؛
 - استخدام الطرق الزراعية الحديثة التي أدت إلى زوال الأنواع العشبية البرية الملازمة لمعظم المحاصيل تقريبا والمتقاربة معها وراثيا؛
 - التلوث البيئي بأشكاله المختلفة ساهم في القضاء على المصادر الوراثية النباتية، إضافة إلى هذا تدمير الغابات وقطع الأشجار والرعي الجائر ما هو إلا تدمير للأنظمة البيئية المتوازنة.
- لهذا يستلزم الحفاظ على المصادر الوراثية سواء الحيوانية والنباتية، حيث يجب العمل سريعا واتخاذ الإجراءات اللازمة ذلك، وذلك من خلال إنشاء محميات طبيعية لها، أو من خلال تأسيس بنك للجينات يعمل على جمعها واحصائها والحفاظ عليها من التهجين والتحور، خاصة في ظل الاستخدام المتزايد للهندسة الوراثية وإنتاج وتسويق البذور المعدلة وراثيا.

استيراد العلم والتقانة في مرحلة من مراحل التطور أمر بديهي وضروري، ولكن لا يمكن التقدم نحو مستقبل يضمن المتطلبات المعاشية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من دون بحث علمي متأصل ومتجذر في المجتمع، وإذا كان البحث العلمي يحتاج الآن إلى دعم لا بد منه فإنه في المستقبل لا يحتاج إلى ذلك، بل يصبح قادرا على أن يؤمن كل احتياجاته من مداخله الذاتية، وأكثر من ذلك يحقق أرباحا وفيرة لأن الاستثمار في البحث العلمي الزراعي يشكل نوعا من الاستثمار الرباح والمضمون في المعايير الاقتصادية الربحية.¹ ولهذا يجب تشجيع البحث العلمي الزراعي خاصة في مجال الاستدامة الزراعية، من خلال إيجاد طرق لزيادة الانتاجية الزراعية دون الإضرار بالموارد الطبيعية واستنزافها، أيضا تشجيع البحث في مجال الأسمدة والمبيدات البيولوجية، وفي مجال التقليل من أضرار الآفات والأمراض التي تصيب الانتاج الزراعي.

إن الكفاءة في إجراء البحوث العلمية تعتمد إلى حد كبير على الموارد البشرية والمالية الميسرة للتصدي للمشاكل الحيوية التي تواجه القطاع الزراعي، فقد خصصت البلدان المتقدمة نسبة تتراوح بين 4-7% أو أكثر من إجمالي الناتج الوطني للبحث العلمي والتطور التقني مقابل نسبة تتراوح بين 0.1-0.4% في البلدان النامية، وهذه المقارنة البسيطة تعكس مدى أهمية دور البحث العلمي في برامج التنمية والتطوير. فالبحث العلمي عملية انتاجية تحتاج إلى استثمار للحصول على خدمات الباحثين ومتطلبات

¹- إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص588.

الفصل الثاني: عوامل تفعيل التنمية الزراعية المستدامة

البحث من مواد ومعدات مقابل توفير شتى البيانات اللازمة لتخطيط وتنفيذ عمليات الانتاج.¹ والجدول التالي يوضح الفرق الكبير في الانفاق على البحث الزراعي بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية، حيث الدول المتقدمة التي تمثل نسبة أقل من 25% من مجموع الدول (171/40 دولة) تتفق 54% من مجموع الانفاق العالمي على البحث الزراعي، وهذا ما يبرر تقدم وازدهار القطاع الزراعي بهذه الدول.

جدول رقم 9: الانفاق العام على البحث الزراعي والتطوير (سنة 2000).

النسبة المئوية	الانفاق (مليون دولار)	الدول
46	11441	الدول منخفضة ومتوسطة الدخل (131)
5	1192	شرق آسيا والمحيط الهادي ما عدى الصين (19)
7	1745	الصين (1)
5	1177	أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي السابق (23)
1	358	جنوب آسيا ما عدا الهند (5)
6	1487	الهند (1)
11	2755	أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (25)
5	1315	جنوب صحراء إفريقيا (45)
6	1412	غرب آسيا وشمال إفريقيا (12)
54	13456	الدول مرتفعة الدخل (40)
100	24897	كل الدول (171)

Source: FAO, the state of Food and agriculture 2012, p: 29.

ملاحظة: العدد الذي بين قوسين يظهر عدد الدول المدرجة.

يحتاج البحث الزراعي إلى عناصر أخرى للقيام بدوره وتطبيق النتائج التي يصل إليها وإلا بقيت مجرد معلومات على أوراق أو في الحواسيب جامدة لا فائدة منها، فهو يحتاج إلى الإرشاد والتكوين الزراعيين لتطبيق هذه الأبحاث على أرض الواقع وإيصالها للمزارعين.

¹ - نوفل حميد رشيد، حامد عثمان برهان: مفاهيم وآليات البحث العلمي الزراعي الموجه لخدمة الاستثمار في منظور الهيئة العربية للاستثمار والإثماء الزراعي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد الثاني، الهيئة العربية للاستثمار والإثماء الزراعي، 2004، ص28.

المطلب الثاني: الإرشاد والتكوين الزراعيين

المزارعون أثناء نشاطهم الزراعي تواجههم صعوبات ومشاكل لا يستطيعون حلها إما لقلة خبرتهم أو لأنها جديدة في الميدان، لهذا يحتاجون استشارات وإرشادات زراعية التي يتكفل بها الإرشاد الزراعي.

أولاً: الإرشاد الزراعي

يقصد بالإرشاد الزراعي "خدمة تعليمية غير مدرسية تهدف لتدريب الفلاحين وأسرههم والتأثير عليهم لتبني الممارسات المستحدثة في مجال الانتاج الحيواني والنباتي وفي إدارة المزرعة وفي المحافظة على التربة وفي التسويق".¹ فهو نمط تكوين علمي يوجه الفلاح ويمده بالإرشادات والمعلومات والمعارف والخبرات التي يفتقر إليها، ويوجهه إلى الأساليب الحديثة المستعملة في الانتاج الزراعي، كما يهدف الإرشاد إلى تحسين المردودية ورفع مستوى معيشة السكان.² ويلعب الإرشاد الزراعي دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي، فإضافة إلى توصيل المعارف المؤكدة عن توجهات التنمية الزراعية المستدامة، منوط به إقناع المزارعين بتبني طرق الاستخدام الرشيد للموارد، وإكسابهم المهارات العلمية لتطبيقها³، لهذا يجب تأهيل المرشدين والارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم العلمية خاصة من ناحية الاستدامة الزراعية.

يعتبر الإرشاد دعامة أساسية للبحوث والتنمية، ولكن يسود في العديد من البلدان النامية مفهوم خاطئ عن الإرشاد يعزى إلى ضعف الثقة والصلة بين منظمات البحوث والإرشاد وإلى ضعف فرص التطور الوظيفي للعاملين بالإرشاد، أضف إلى ذلك أن برامج البحوث الزراعية أكاديمية جداً، إلا إذا ساهم العاملون بالإرشاد في تحديد المشاكل التي يواجهها المزارعون لنقلها إلى جهات البحث. وتركز البحوث عادة على النواحي الفنية لتوليد تكنولوجيات مفيدة. بينما يركز الإرشاد على تبني المسترشدين لهذه التكنولوجيات وتطبيقها واعتمادها. وتحتاج مؤسسات البحوث التطبيقية إلى خدمات إرشاد قوية للعمل وفقاً لآلية موجهة إلى المشاكل الميدانية، بينما تحتاج خدمات الإرشاد إلى دعم مؤسسات البحوث الزراعية لخدمة المزارعين بفعالية. فبلدان مثل الوم أ وكندا وأستراليا والدانمارك تمتلك زراعة متقدمة جداً وذلك

¹ - زيري رابح: فعالية الإرشاد في تطبيق تقنيات الانتاج العصرية في الزراعة الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، الأوراسي، ماي/جوان 2003.

² - عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ - مولاي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 17.

لامتلاكها خدمات إرشاد قوية، كانت حكومية (عامّة) في بداية تأسيسها وفي الوقت الراهن توجد الخدمات الإرشادية العامة والخاصة جنباً إلى جنب.¹

إن الممارسات والخبرات والعمليات والطرق والأساليب الزراعية المستحدثة والتي يتم التوصل إليها في مراكز ومؤسسات البحث العلمي الزراعي تصبح بدون فائدة إذا ظلت حبيسة في حدود هذه المؤسسات ولم يتم نقلها وإيصالها إلى المزارعين واستيعابهم لها وتطبيقها. ويقع على عاتق أجهزة الإرشاد الزراعي مسؤولية نقل وتوصيل نتائج البحث وما تنطوي عليه من أساليب وأفكار وطرق زراعية حديثة إلى المزارعين، ومتابعة تنفيذهم لها مما يؤدي إلى ارتفاع انتاجيتهم وبالتالي زيادة دخولهم وارتفاع مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى هذا يلعب الإرشاد الزراعي دوراً مهماً من خلال استنقاص مختلف المشاكل التي تواجه المزارعين والتعرف على احتياجاتهم ونقلها إلى مراكز البحوث لإيجاد الحلول المناسبة لها.² كما يقع على عاتق المرشدين تبسيط المفاهيم والمعلومات الإرشادية للفلاحين خاصة للذين ليس لديهم مستوى دراسي، أو لديهم مستوى دراسي ضعيف. كما أن بعض الفلاحين لا يتقنون في آراء المرشدين ونصائحهم، وبالتالي لا يعتمدون عليهم ولا يأخذوا توجيهاتهم بعين الاعتبار، وهو ما يصعب من مهمة المرشدين.

الخدمة الإرشادية الفعالة تعمل كرابطة وصل بين أجهزة البحث الزراعي والمجتمع الزراعي، فهي تقدم للمزارع نتائج البحوث وتعلمه استخدام المعارف العلمية في حل مشاكل الزراعة، كما أن الإرشاد ينقل مشاكل المزارع إلى الباحثين لحلها في أسرع وقت ممكن، وبالقدر الذي يتيح للباحثين الإلمام المستمر بما يجري في الواقع الزراعي. وبدون الإرشاد الزراعي تظل نتائج البحوث حبيسة التقارير البحثية، وبظل الباحثون والمسؤولون الحكوميون جاهلين باحتياجات المزارعين.³ حيث يعتبر الإرشاد كحلقة تربط الجانب النظري والجانب الواقعي للقطاع الزراعي، وتربط البحث العلمي والسلطات المسيرة للقطاع الزراعي بالفلاحين من خلال إيصال مختلف الأطراف والفاعلين الزراعيين بالمستجدات التي يعرفها القطاع الزراعي.

¹ - كليم قمر: تحديث أنظمة الإرشاد الزراعي الوطنية - دليل عملي لوضعي السياسات في البلدان النامية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، www.fao.org، 2013/02/28.

² - باسم حليم كشاش: المستوى المعرفي للفلاحين ببعض ممارسات الزراعة المستدامة - دراسة ميدانية في قضاء الشامية/محافظة الديوانية، مجلة الفرات للعلوم الزراعية 1-3، 2009، ص145.

³ - محمد عمر الطنوبي، مؤيد صفاء الدين حبيب، أحمد الهندي رضوان: الإرشاد الزراعي، ط1، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، 1995، ص:17-18.

الإرشاد الزراعي عملية مهمة في القطاع الزراعي ولها دور فعال في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال توعية المزارعين بأهمية التنمية المستدامة وحماية البيئة، وتلقينهم الطرق والمهارات التي تساهم في استدامة القطاع الزراعي، والعملية الإرشادية يقوم بها المرشدون الذين هم من مخرجات التكوين الزراعي، وتعتبر المزارع النموذجية خير وسيلة إرشادية لإقناع المزارعين بجدوى وأهمية توصيل وتبني نتائج البحث الزراعي باعتبارها وسيلة مشاهدة ملموسة.

ثانياً: التكوين الزراعي

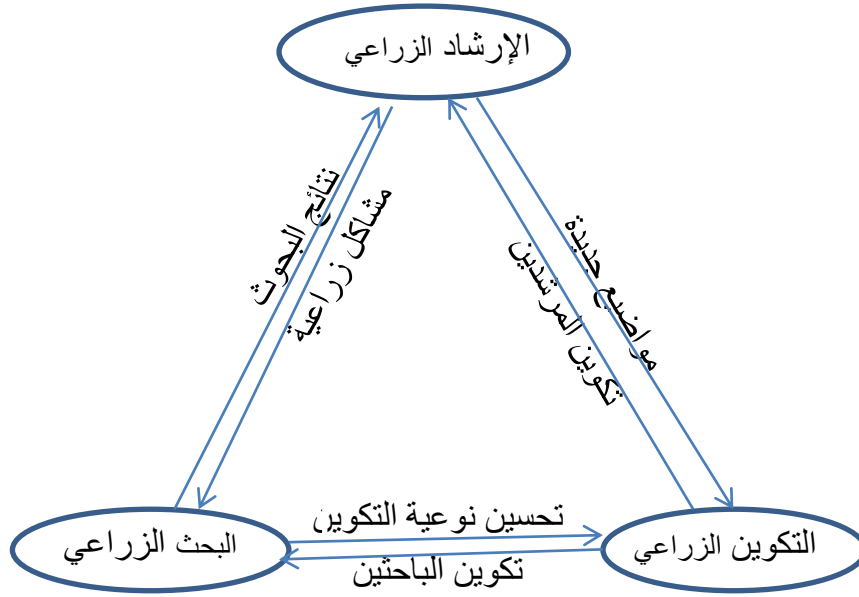
أصبح تكوين الإطارات الفلاحية المتخرجة من مختلف الجامعات والمعاهد والمدارس المتخصصة في الميدان الفلاحي يلعب دوراً هاماً في تقديم العون للفلاح بصفة عامة سواء عن طريق تعليمه كيفية القيام بمختلف العمليات الفلاحية على أساس الطرق الحديثة أو عن طريق إرشاده. كما أن الفلاحة تحتاج أيضاً لمهندسين وتقنيين متخصصين في مختلف المجالات الفلاحية وكذلك لمختلف البيطريين المتخصصين، وغياب هذه الإطارات ينعكس سلباً على القطاع الفلاحي وتطور المنتج الفلاحي.¹

يلزم اتباع نهج جديد وأوسع إزاء التعليم والتدريب الزراعي والتركيز عليهما من جديد لسببين اثنين، أما السبب الأول فهو تزويد الجيل المقبل بالمهارات والفهم والقدرة الابتكارية التي يحتاج إليها لممارسة الزراعة المستدامة، وكذلك تعزيز القدرات الفردية ورأس المال البشري، وهي عوامل مهمة لتحسين الأمن الغذائي والمشاركة في التنمية الريفية والنمو. والسبب الثاني هو تدريب جيل جديد من الأخصائيين الزراعيين والذين يمكنهم العمل مع صغار المزارعين بطرق جديدة لتمكينهم من تطوير المهارات المطلوبة لإنجاح الزراعة المستدامة.² أيضاً يجب العمل على توسيع التكوين ليشمل مجالات أخرى تخص الاستدامة الزراعية مثل المحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية من التدهور واثمينها، مكافحة البيولوجية للآفات...

¹ - بويهي محمد: القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص31.

² - لطفى مخزومي، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

الشكل رقم 2: العلاقة بين البحث والإرشاد والتكوين الزراعي.



Source : Ahmed Hassan Abouali, La relation entre la vulgarisation agricole et la recherche agronomique dans l'expérience jordanienne, CIHEAM, Cahiers Options Méditerranéennes, vol. 2, n° 3, p 3.

كما يوضح الشكل رقم 2، هناك علاقة تبادلية بين كل من البحث الزراعي والإرشاد الزراعي والتكوين الزراعي، فالبحث الزراعي يقدم نتائج البحوث للمرشدين الزراعيين لتطبيقها وإيصالها للمزارعين والعمل على استيعابها من طرفهم، كما يعمل البحث الزراعي على تحسين نوعية التكوين من خلال تزويده بمختلف المعلومات والنتائج الجديدة التي تصل إليها البحوث، وبالتالي يكون التكوين الزراعي متجدد باستمرار وتكون مخرجاته من باحثين ومرشدين زراعيين ذات جودة وعلى علم واطلاع بكل ما هو جديد في ميدان البحث العلمي الزراعي، وبالمقابل يقوم المرشدون بتقديم المشاكل الزراعية التي تظهر في الواقع العملي للباحثين الزراعيين للعمل على إيجاد حلول لها، كما يعمل الإرشاد على إمداد التكوين الزراعي بالمواضيع الجديدة في الميدان الزراعي.

البحث الزراعي حتى يقوم بالدور المنوط به ويساهم في تطوير القطاع الزراعي، هو بحاجة إلى رؤوس أموال معتبرة، وإلى اهتمام واستثمار في هذا المجال.

المطلب الثالث: التمويل الزراعي

يتناول التمويل الزراعي الكيفية التي يمكن الحصول من خلالها على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي تمكن من تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل الطرق لاستعمالها.¹ ويعد التمويل من أهم العوامل التي تدفع بالاستثمار الزراعي إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة، حيث أن عملية توفير المال اللازم للاستثمار هو أحد أولى العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار إذ التمويل هو عصب العملية الاستثمارية، فهناك عدة مشاريع ذات أهمية بالغة أصبحت مجرد دراسات واقتراحات نتيجة افتقارها للأموال اللازمة لتمويلها. كما للتمويل الزراعي أهمية اقتصادية بالغة، فاعتمادا عليه يكون بمقدرة المزارعين استغلال أراضيهم أحسن استغلال عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المنتقاة ذات السلالات الجيدة التي تعطي إنتاجية معتبرة، كما يستطيع المزارع استعمال مختلف الأسمدة والمبيدات والآلات المختلفة التي غالبا ما يكون المزارع عاجزا ماليا على استعمالها.² وتتوقف كفاءة عمليات التمويل على طريقة توزيع القروض وحجم رأس المال المخصص للعمليات التمويلية الفلاحية من ناحية وطبيعة استخدام رأس المال التمويلي في العمليات الزراعية من ناحية أخرى، وتتوقف كفاءة الجانب الأول على طبيعة الجهاز المصرفي وسعة انتشاره في القطاع الفلاحي ونظام التمويل وسهولة انسيابية القروض من مصادرها التمويلية إلى حيث الاستخدام الفعلي سواء كان ذلك عينيا أو نقديا، أما الجانب الثاني فإن جزءاً من التمويل قد يستخدم في أغراض غير تلك المخصصة له مما يترتب عليه التوسع في التمويل الموجه فضلا عن التوسع في القنوات الإرشادية ونقل المعرفة للزراعيين حول كيفية استخدام القرض في الأغراض المخصصة له.³ ولهذا يجب على الهيئات والمؤسسات الممولة للقطاع الزراعي أن توفر استشارة ومرافقة للفلاحين الذين تمولهم خاصة الصغار المبتدئين الذين ليس لديهم خبرة، وهذا لصرف الأموال في الغرض المخصص لها، مما يسمح بتطوير القطاع الزراعي، حصول الفلاحين على خبرة، وتجنب الطرفين لمشاكل عدم القدرة على تسديد القروض.

ونظرا لما تتسم به الدول النامية من انخفاض الميل الحدي للإدخار ثم في الاستثمار في المشاريع التنموية فإن عبء الاستثمار الكبير تتحمله الحكومات من خلال خططها التنموية، بينما يتحدد دور

¹ - لطفى مخزومي: التحليل الاقتصادي لعمليات الانتاج الزراعي- دراسة حالة منتج البطاطا بولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص40.

² - بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 152-154.

³ - بيدي مدني، مرجع سبق ذكره، ص9.

البنوك خاصة الزراعية منها في التمويل الاستثماري للمشاريع الانتاجية، ويمكن لهذه البنوك أن تلعب دوراً كبيراً في تنشيط والارتفاع بكفاءة الاستثمارات الزراعية حيث يجب عليها أن تأخذ الاعتبارات التالية عند تمويلها للمشاريع الزراعية:

- ترتيب المشاريع وفقاً لأولويات الطلب المتوقع على منتجاتها وذلك في أفضلية تمويلها؛
- تحديد حجم التمويل لمشاريع الانتاج الزراعي في ضوء تقدير انفاقها الاستثماري وأن يتم تنفيذ التمويل وفق مراحل تنفيذ المشروع حتى لا يتم صرف هذه الأموال في غير ما صخر لها؛
- الإشراف على المراحل الاستثمارية للمشروع واتباع أسلوب التمويل الموجه من خلال خبراء في المجال، خاصة بالنسبة للمستثمرين الذين لا يملكون الخبرة في هذا المجال؛
- دراسة المشاريع المقترحة تمويلها من ناحية جدواها الفنية والاقتصادية والبيئية تم اتخاذ قرار التمويل.¹

إن تحري ومتابعة القروض الممنوحة للقطاع الزراعي يجب أن تراقب حتى تتفق أو تستغل في المجالات المخططة لهذه القروض، حتى تكون نتائجها في نفس الهدف المرسوم من سياسة الإقراض، فتقديم القروض من دون مراقبة استعمالها قد يؤدي إلى تحويل جزء كبير من هذه القروض إلى استثمارات خارجة عن النطاق المحدد لها أو حتى خارج القطاع ذاته في الكثير من الأحيان كالأستهلاك أو الاستثمار في مجالات أخرى غير فلاحية.² فكثيراً ما سمعنا عن قروض فلاحية تم أخذها وصرفت في غير ما هي موجهة إليه، إما لأغراض شخصية أو في قطاعات أخرى، أو عن عتاد فلاحية تم أخذه وبيعه ولم يستفد منه القطاع الزراعي، ويحدث هذا نتيجة ضعف أدوات المراقبة، وعدم محاسبة ومحكمة المتلاعبين بأموال القطاع الزراعي.

والتنويل الزراعي يختلف عن تمويل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يواجه عدة مخاطر غالباً ما تكون عائقاً في وجه التمويل في القطاع الزراعي، وهو ما يجعل المؤسسات المالية لا ترغب في تمويله ومن أهم هذه المخاطر والصعاب:³

¹ - عزاوي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص38، بتصرف.

² - نفس المرجع، ص10.

³ - بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 161-162.

- الانتاج الزراعي يتعرض لمخاطر كثيرة لا يمكن للمزارع التحكم والسيطرة عليها، فهو يخضع للظروف الطبيعية كالأمطار، الرياح، الآفات...؛
- يتصف الانتاج في القطاع الزراعي ببطء الدورة الانتاجية وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الدوران السريع لرؤوس الأموال، وهذا ما ينفر الجهات المقرضة من التعامل مع هذا القطاع؛
- لا يستطيع المزارع السيطرة على الانتاج وبالتالي لا يستطيع السيطرة على الأسعار.

مثل ما لاحظنا فإن سبب قلة التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي هو خصائص الانتاج الزراعي، التي من أهمها أنه لا يمكن السيطرة على كميته ولا يمكن التنبؤ بها، وبالتالي لا يمكن السيطرة على أسعاره، وهنا يبرز عنصر آخر له أهميته المعتبرة في التنمية الزراعية المستدامة وهو التسويق الزراعي.

المطلب الرابع: التسويق الزراعي

التسويق الزراعي هو ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن انتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية. فالمستهلك يهتم بالحصول على سلعة زراعية أو غذائية ذات قيمة عالية وبأسعار معقولة، بينما يسعى المزارعون والوسطاء إلى تصريف وبيع السلع الزراعية بأعلى الأسعار وذلك لتحقيق أقصى هامش الربح، وبالتالي دور التسويق الزراعي يكون منصب على تنظيم وتسهيل كافة الأنشطة المؤدية إلى إيجاد حالة من التوازن بين مصالح أطراف عملية التبادل الزراعية من مزارعين ووسطاء من جهة، ومستهلكين من جهة أخرى¹. ويضم التسويق الزراعي كافة الأنشطة المختلفة لتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي، حيث يسهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة وفرص التوظيف، ويقوم بالوظائف التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة، التعاونيات الزراعية ومجالس التسويق الحكومية².

ويعتبر التسويق من أهم مقومات الانتاج الزراعي، ويشمل نوعية وشكل السلعة ومكان وزمان الطلب عليها والترويج لها وسعرها المناسب، هذا يعني أن المستهلك قادر على الحصول على السلعة في وقت مختلف عن زمان حصادها وبيعها من قبل المزارعين بفضل عملية التخزين الفصلية أو السنوية،

¹ - محمد عبيدات: التسويق الزراعي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 17-18.

² - عزايي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص35.

وفي مكان مختلف عن مكان بيعها من قبل المزارعين بفضل توفر شبكة من الطرق ووسائل النقل المناسبة وفي شكل مختلف بالمقارنة مع بيعها من قبل المزارعين بفضل التغيرات التي تحصل في مواصفات السلعة من فرز، تصنيف، تغليف وتعليب وطحن، وهذا حسب نوع السلعة، بالإضافة إلى ضبط الجودة واعتماد مواصفات قياسية للمنتج الزراعي وتنظيم الأسواق ومراقبتها، ونشر معلومات عن أسعار المنتجات، وتحقيق درجة عالية من رضا المستهلك وحمايته من الأضرار الناتجة عن السلع التالفة، وضمان استقرار الطلب ونموه، كما يتضمن التسويق اختراق الأسواق الخارجية.¹ ويساهم التسويق الزراعي في تخفيض تكاليف الانتاج الزراعي وبالتالي تخفيض الأسعار، وتحدد أهميته بالظواهر التي تتمثل في خصائص الانتاج الزراعي والمنتجات الزراعية، ومن أهم تلك الظواهر:

- عدم مرونة الطلب على المنتجات الزراعية؛
- صعوبة التنبؤ بالإنتاج الزراعي؛
- عدم معرفة تكاليف الإنتاج بشكل دقيق؛
- كبر نسبة رأس المال الثابت المستغل في الزراعة؛
- المخاطر الزراعية التي تتعرض لها المنتجات الزراعية أثناء عمليات التسويق؛
- قلة تجانس المنتجات.²

إضافة إلى ذلك، يلعب التسويق دوراً فعالاً في التنمية الزراعية عن طريق ما يقدمه للمنتجين من خدمات مختلفة، حيث يمكن المزارع من تصريف منتجاته في أحسن الظروف وذلك من خلال:

- توفير مختلف مواد التعبئة التي تمكن من تسويق المنتجات وإيصالها إلى السوق أو تخزينها في أحسن الظروف؛
- تسهيل عملية نقل المنتج الزراعي من أماكن الانتاج إلى أماكن التسويق أو التخزين؛
- القيام بحملات إعلامية وإشهارية للتعريف بالمنتج بهدف تسويقه بأحسن الأسعار وفي أحسن الظروف خاصة منتجات التصنيع الزراعي؛
- توفير المخازن وغرف التبريد بهدف تخزين مختلف المنتجات الزراعية سواء التي تحتاج إلى تكييف معين أو التي لا تحتاج إليه حتى حلول آجال بيعها.¹

¹ - غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 95-96.

² - عزاوي اعمر، مرجع سبق ذكره، ص: 35-36.

إذا التسويق الزراعي هو عبارة عن حلقة وصل بين المنتجين الزراعيين وبين المستهلكين، حيث يعمل على إيصال المنتجات الزراعية إلى الأسواق لتكون في متناول المستهلك بالشكل والسعر والمكان والزمان الذي يناسبه، وهنا تبرز القيمة المضافة التي يحققها التسويق الزراعي، كما تبرز أهميته من خصائص ومميزات الانتاج الزراعي.

¹- بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 28-29.

خلاصة الفصل الثاني:

ما يستنتج من هذا الفصل هو أن الموارد الطبيعية من الأراضي الزراعية، الموارد المائية، الثروة النباتية والثروة الحيوانية، كل له دوره المهم في القطاع الزراعي وفي الانتاج الزراعي، ولكن في سبيل تحقيق تنمية زراعية مستدامة فإن كل مورد لا يستطيع أن يؤدي دوره بمفرده بمعزل عن الموارد الأخرى، وإنما لابد من تفاعل وتعايش وتكامل بين جميع هذه الموارد الطبيعية لتحقيق هذا الهدف. والبلد الذي يملك جميع هذه الموارد يعتبر مكسب استراتيجي له يمكنه من تطوير قطاعه الزراعي والرقى به إلى قطاع مزدهر ومنافس بشرط توفير عوامل أخرى لها دورها المهم كذلك في تطوير القطاع الزراعي وهي العوامل البشرية والمالية.

فالمورد البشري عنصر مهم في أي قطاع، فهو العنصر المبدع والخالق القادر على إيجاد التوليفة المناسبة بين مجموع عناصر العملية الانتاجية، وهو العنصر الذي يحمل المعرفة والقادر على تطبيقها في القطاع الزراعي وهو الذي يخلق القيمة المضافة والقادر على الاستغلال الرشيد والأمثل للموارد الطبيعية النادرة، وهو العنصر القادر على حماية البيئة وتحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي خاصة إذا كان ذو مؤهلات علمية ومعرفية تؤهله لذلك، فتنمية الموارد البشرية في القطاع الزراعي أمر أساسي ومهم جداً لتطوير هذا القطاع، وهذا الأمر منوط به التكوين الزراعي من خلال تلقين مختلف المعارف والمهارات والتقنيات للموارد البشرية الزراعية.

استغلال الموارد الطبيعية وتوظيفها في العملية الانتاجية، وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها علمياً ومعرفياً وتلقينها المهارات اللازمة للرفع من انتاجيتها، كل هذا بحاجة إلى رؤوس أموال وإلى استثمار في القطاع الزراعي بغية زيادة انتاجيته وتطويره. كما أن القطاع الزراعي بحاجة إلى عناصر أخرى تساهم في دفعه إلى الأمام وهي البحث والإرشاد الزراعي للعمل على حل المشاكل والصعوبات التي تواجه المزارعين على أرض الواقع وإيجاد طرق جديدة للإنتاج تكون أكثر استدامة، كما يلعب كل من التمويل والتسويق الزراعيين دور مهم في تحفيز وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية

المستديمة بالجزائر

تمهيد الفصل الثالث:

لقد خصّ القطاع الزراعي في الجزائر بالعديد من البرامج والمخططات والمشاريع التنموية بهدف تنميته وتطويره، وقد مسّت كل العوامل التي تسهم في قيام تنمية زراعية من عوامل طبيعية، بشرية ومالية. فهل تسهم هذه البرامج في قيام تنمية زراعية مستدامة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، حاولنا التعرض لأهم هذه البرامج من خلال ثلاثة مباحث، حيث تعرضنا في المبحث الأول للموارد الطبيعية الزراعية من عقار فلاحي، ري زراعي والثروة الحيوانية والنباتية، أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان الموارد البشرية والمالية، وتطرقنا فيه لليد العاملة الزراعية، الاستثمار الزراعي والدعم الفلاحي. في حين المبحث الثالث تعرض للخدمات المساندة للقطاع الزراعي، واحتوى على ثلاثة مطالب، فالأول تكلمنا فيه عن برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني، والمطلب الثاني كان حول القروض الفلاحية، أما المطلب الثالث فتعرضنا فيه لضبط المنتجات الفلاحية.

المبحث الأول: الموارد الطبيعية الزراعية

تعد الموارد الطبيعية الأساس الذي لا يمكن الاستغناء عنه في بناء أي قطاع زراعي، حيث يجب المحافظة عليها وتنميتها واستغلالها بطريقة عقلانية للمحافظة على استدامة القطاع الزراعي، والجزائر تسعى لتطوير قطاعها الزراعي، فما الذي فعلته من أجل الحفاظ على مواردها الطبيعية وتنميتها؟ والتي تتمثل في الأراضي الزراعية، الموارد المائية والثروة الحيوانية والنباتية، وهو ما سنحاول التعرض إليه من خلال المبحث.

المطلب الأول: العقار الفلاحي

لقد اعتبر العقار الفلاحي من أعقد المسائل التي واجهت تطور القطاع الزراعي في الجزائر، وقد وضعت عدة قوانين لحل هذه المسألة من ناحية الملكية وحق الاستغلال والانتفاع، ولأجل محاولة زيادة مساحة العقار الفلاحي والمحافظة عليه من التدهور والاستغلال غير العقلاني. وفيما يلي أهم القوانين والتشريعات التي صدرت بخصوصه.

من بين أهم القوانين التي صدرت بخصوص العقار الفلاحي هو القانون رقم 83-18 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، حيث تنصب حيازة الملكية بالاستصلاح على أراض تابعة للملكية العامة والواقعة في المناطق الصحراوية أو المنطوية على مميزات مماثلة وكذا على الأراضي الأخرى غير المخصصة التابعة للملكية العامة والممكن استخدامها في الفلاحة بعد استصلاحها. ويقصد بالاستصلاح كل عمل من شأنه جعل أراض قابلة للفلاحة سالحة للاستغلال، ويمكن أن تنصب هذه الأعمال على أشغال تعبئة المياه والتهيئة وتنقية الأراضي والتجهيز والسقي والتخفيض والغراسة والمحافظة على التربة قصد إخصابها وزرعها. وعلى المالك أن يطلب رفع الشرط الفاسخ بعد انجاز برنامج الاستصلاح، حيث تمنح للمالك مهلة خمس سنوات باستثناء حالة القوة القاهرة لإنهاء برنامج استصلاح أراضيه. ويمكن للملاك بناءً على طلب منهم الاستفادة من مساهمات قابلة للتسديد في شكل اعتمادات مخصصة لتمويل برنامج الاستصلاح.¹

وحيازة الأراضي الفلاحية وتمليكها تتم بطريقتين:

¹ - الجريدة الرسمية، العدد 34، القانون رقم 83-18 المؤرخ في 13 أوت 1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، 16 أوت 1983.

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وتمويل منهم مع التمليك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط؛
- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم مستلزمات العمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك إثبات للنتيجة، وهو ما يسمى بالاستصلاح داخل المحيط.¹

تمّ التوجّه إلى خوصصة القطاع الزراعي بعد الإصلاح المنصوص عليه في قانون 87-19 بإنشاء مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) ومستثمرات فلاحية فردية (EAI)، حيث احتفظت الدولة بحق الملكية على جميع أراضي القطاع وقامت بتوزيع حق الانتفاع الدائم على المشتغلين في الفلاحة في شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، وتم تقسيم المساحات الشاسعة التي كانت تنتج الحبوب بمختلف أنواعها والبقول إلى مساحات صغيرة، في كثير من الحالات أصبحت لا تستجيب لتلك الزراعات الاستراتيجية. ثم إن هذا الإصلاح رغم اختلاف توجهاته مقارنة مع الإصلاحات السابقة، حيث حاول استهداف نمط الاستثمار الجماعي للأراضي وامتلاك فردي لوسائل الانتاج إلا أنه لم يوفق في تغيير ذهنية الفلاح ورغبته الشديدة في استثمار الأرض لحسابه الخاص، فنتج عن ذلك تقسيم غير رسمي لأراضي المستثمرات الفلاحية الجماعية، وتم تجزئة الأراضي الزراعية إلى مساحات صغيرة تتعدم فيها مقومات الزراعات الرئيسية ذات الطابع الاستراتيجي، كما تمّ إهمال تلك الأراضي على اعتبار أنها ملك للدولة وليست ملك للفلاح، وهذا الأخير مستفيد من استغلالها بشكل مؤقت، لذا أصبح يبحث عن السبل التي تعظم ربحيته منها واستنزافها بطريقة غير عقلانية وكل ما يهمله هو ما يأخذه في المدى القصير منها مقابل ألا يعطيها أي شيء لأن ذلك يزيد من تكاليفه وينقص من أرباحه، فلم يعد يرغب في صيانة الأرض والمحافظة عليها وتوفير التغذية الصحية لها، وهذا الأمر نتج عنه عدة تجاوزات على الأراضي الزراعية، كما تمّ تحويل الأراضي الزراعية إلى نشاطات أخرى غير فلاحية، والمسؤولية هنا متقاسمة بين الفلاحين والدولة.²

ونظرا للتحوّل التدريجي نحو نظام اقتصاد السوق الحر صدر قانون التوجيه العقاري 25/90 بتاريخ 18 نوفمبر 1990 والذي ينظم من جديد قطاع الزراعة، وأهم ما جاء فيه:

¹ - سليمان ناصر: تسيير العقار الفلاحي بالجزائر - الأزمة والحلول، www.drnacer.net/fichier/17.pdf ، 2013/07/24 .
² - حوشين كمال: إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 218-220.

- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها، بشرط ألا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية؛
- بالنسبة للمستفيدين من الأراضي المؤممة وبعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية الجماعية أو يستفيدون من أراضي أخرى كتعويض لهم.

وبسبب المشاكل التي يتعرض إليها القطاع الزراعي الناتجة عن تغيير الوسط الطبيعي، الإسراع في انجراف التربة، وآثار الجفاف والتصحر الذين يشكلون خطر حقيقي على التوازن البيئي الوطني، إضافة إلى عدم اشتراك سكان الريف بصفة مباشرة ومسؤولة في استغلال وتسيير الموارد الطبيعية، وانطلاقا من تحليل التجارب المطبقة في عمليات استصلاح الأراضي الزراعية خاصة في الجنوب، برامج مكافحة التصحر وبرامج الأشغال الكبرى، تم اقتراح منهجية جديدة تسمح ب¹:

- تنشيط عمليات استصلاح الأراضي الزراعية؛
- دوامة مناصب الشغل والأشغال المنجزة؛
- تمكين السكان المعنيين أن يكونوا مسؤولين وملتزمين عند بداية الانجازات؛
- تثمين أفضل للقدرات المالية الممنوحة لفائدة برامج التنمية.

وتتمثل هذه المنهجية في برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي صدر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997 الذي يمنح حق الامتياز على أراضي الأملاك الخاصة التابعة للدولة بغية تشجيع الاستثمار، وعقد الامتياز هو عقد إداري بموجبه تمنح الدولة الأرض مقابل قيام المستفيد بالوفاء بالتزاماته، وهذا العقد يكون بصفة مؤقتة، وتبقى للدولة حرية تحديد المدة الزمنية اللازمة التي تتماشى مع برنامج الاستثمار، ويصلح تطبيق الامتياز على الأراضي التابعة لأملاك الدولة وتحديدًا في المناطق السهلية والجبلية والصحراوية، وفي إطار الامتياز يمكن للدولة المساهمة كليا أو جزئيا في النفقات المرتبطة بجلب المياه أو التزويد بالطاقة أو شق الطرق أو انتداب خبراء للمساعدة التقنية أو التكفل بتكوين المستفيدين.² وينص المرسوم على إمكانية التنازل عن هذه الأراضي بعد إثبات استصلاحها من طرف شاغليها، مع التعهد بعدم بيعها حتى لا تتم المتاجرة بالأراضي

¹ - وزارة الفلاحة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية- الجهاز المؤطر لاستصلاح الأراضي عن طريق حق ومنح الامتياز، ص7.

² - حاشي امعر الأزهر: اشكالية العقار الفلاحي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 127- 129.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

الفلاحية.¹ ويهدف هذا البرنامج بالدرجة الأولى إلى تثمين الأراضي الزراعية وتوسيع مساحتها، فمن الناحية الاقتصادية يزداد الانتاج الزراعي ومن الناحية البيئية تثمين الأراضي الزراعية والحفاظ عليها من التعرية والانجراف والتصحر، أما من الناحية الاجتماعية فيتم إشراك سكان الريف في عملية التنمية وتحسين مستوياتهم المعيشية ومكافحة النزوح الريفي.

وهذا البرنامج ممول من طرف الصندوق الوطني لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، حيث تتمثل التهيئة أساسا في الحفر ومعدات الري، تحسين الأراضي وزراعة أشجار الفاكهة، الكهرباء، وضع مصدات للرياح، تنفيذ طرق للوصول إلى المزارع الجديدة في المناطق الرعوية، والاستصلاح ينطوي غالبا على زراعة النباتات العلفية وتجهيز المراعي.² والجدول الموالي يبين وضعية برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز.

جدول رقم 10: وضعية برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز إلى غاية 31 مارس 2010.

عدد المناصب العمل	المستفيدون	مساهمة الدولة (دج)	المبلغ (دج)	المساحة (هكتار)	عدد المحيطات
202321	45475	71759277257.28	86253414073.18	758403	724

المصدر: الديوان الوطني للأراضي الزراعية.

من خلال الجدول، نلاحظ أنه من بداية تطبيق برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز إلى غاية مارس 2010 تمّ وضع 724 محيط للاستصلاح بلغت مساحتها 758403 هكتار، استفاد منه 45475 مستصلح، وقد تم خلق أكثر من 202000 منصب شغل.

تعد بداية تسوية قضية العقار الفلاحي إحدى الانجازات الهامة التي تحققت منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، فقد كرس قانون التوجيه الفلاحي والريفي رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة، وحدد القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة.

¹ - سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره.

² - Slimane Bedrani : *Algérie, l'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural*, les monographies du ciheam, Edition 2008, p50.

يطبق هذا القانون على جميع الأراضي التي تعتبر ملك للدولة، والتي يملك الأفراد أو الجماعات حق الاستغلال بما يعرف بحق الانتفاع الدائم بموجب القانون 19/87، والذي يستبدل بحق الامتياز صالح لمدة 40 سنة قابلة للتجديد، حيث يمنح المستفيد عقد مقابل دفع إتاوة سنوية، ويستفيد هذا الفلاح من عدة امتيازات، حيث يسمح له العقد الجديد بالترشح لنيل قرض مدعم، قد يصل إلى 01 مليون دج في الهكتار الواحد، وتتكفل الدولة بدفع الفوائد عن هذا القرض لمدة 03 سنوات قابلة للتمديد. وبالنسبة لأصحاب الأراضي ذات مساحة أقل من 10 هكتار يعفون من دفع الإتاوات لمدة تصل لـ 10 سنوات، وتتكفل الدولة كذلك بمصاريف الدراسة للمشروع عن طريق مكتب الدراسات التابع لكل ولاية؛ كما تمّ استحداث هيئة جديدة سنة 2009 وهي الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) يقوم بتنظيم ومتابعة كل ما يتعلق بالعقار، حيث يتولى متابعة وتنظيم سير عملية تحويل الملكية السابق ذكرها، وكذا إنشاء محيطات فلاحية جديدة على الأراضي التابعة للدولة وغير المستغلة في كل الولايات عبر الوطن.¹ وإلى غاية 11 سبتمبر 2013، قام الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في إطار تحويل الملكية من حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز بتحرير 91469 عقد امتياز لصالح مستغلي الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة من أصل 220123 ملف مودع حيث تقدر المساحة بما يقارب 2522625 هكتار.

لقد تم تسهيل الحصول على أراضي الأمالك الخاصة للدولة لتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي، إلى جانب ذلك تمّ وضع تحفيزات لتقوية وعصرنة وإنشاء مستثمرات في أراضي الخواص منذ شهر فيفري 2011 بصدور المقترة 108 في 23 فيفري 2011²، وهي تتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، حيث في حالة إنشائها على أراضي تابعة للخواص وغير مستغلة، يمكن للمستغل أن يستفيد من قرض مدعم في حدود 01 مليون دج للهكتار الواحد، كما يمكن لمن يملك مشروع تنمية وتثمين للأراضي أن يستفيد من أراضي تابعة للأمالك الخاصة للدولة وهذا بعد تحديد المحيطات القابلة لاستقبال المستثمرات الفلاحية.

كما ساهمت تدابير أخرى اتخذت في جوان 2011 في تحسين الحصول على الملكية العقارية الفلاحية في المناطق الصحراوية وتسوية الوضعيات العالقة في المجال العقاري. وتمثلت في المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 08 جوان 2011 الذي جاء لطمأنة آلاف الفلاحين ومستغلي الأراضي الفلاحية على ملكياتهم العقارية، أيا ما كان طابعها القانوني، ومن بين أهم ما جاء فيه:

¹ - حاشي امعر الأزهر، مرجع سبق ذكره، ص46.

² - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011.

1. حالة الأراضي التي كان استصلاحها موضوع معاينة إيجابية دون أن يترتب عليها عقد: يتم تسريع الإجراءات التنظيمية لإعداد العقود ويتم رفع الشرط الفاسخ؛
2. حالات الأراضي التي كان استصلاحها موضوع معاينة سلبية، حيث إذا لم تستنفذ الفترة القانونية المقدرة بـ 05 سنوات، يتابع الاستصلاح إلى غاية استنفادها، أما إذا تم استنفادها وفي غياب الحالة القاهرة، يتم إسقاط الحق، وتمنح الأراضي المسترجعة إلى مستفيدين آخرين في إطار المقرة 108.
3. حالة الأراضي التي لم يكن استصلاحها موضوع معاينة: يتوجب القيام بمعاينة الاستصلاح ومتابعة التدابير المتعلقة به في ظل احترام الآجال المحددة؛
4. حالة تحويل طابع الأراضي: ضرورة إدراج احترام طابع الأراضي ضمن تدابير المعاينة وإعداد العقود، وبذلك ستكون كل حالات تحويل الطابع الفلاحي للأراضي المستفاد منها وجوبا موضوع إسقاط الحق¹.

والجدول الموالي يوضح لنا الوضعية بعد صدور هذا المنشور.

جدول رقم 11: وضعية حيازة الملكية العقارية الفلاحية بعد المنشور 402 إلى غاية 11 سبتمبر 2013.

حالات عدم رفع الشرط الفاسخ		عدد عقود الملكية النهائية	حالات رفع الشرط الفاسخ		عدد العقود الابتدائية الممنوحة	الأراضي الممنوحة	
العدد	المساحات (هكتار)		العدد	المساحات (هكتار)		عدد المستفيدين	المساحات الممنوحة (هكتار)
26677	142071.5691	12236	149071.1011	24921	111979	811397.3973	126537

المصدر: الديوان الوطني للأراضي الزراعية.

نلاحظ من الجدول أن عدد المستفيدين من الأراضي الفلاحية في إطار APFA بلغ 126537 مستفيد وتقدر مساحة هذه الأراضي بأكثر من 811397 هكتار، ومن بين هؤلاء المستفيدين تم منح العقود لـ 111979 مستفيد فقط، أما حالات رفع الشرط الفاسخ فقد بلغت 24921 حالة، وحالات عدم رفع الشرط الفاسخ بلغت 26677 حالة، كما وصل عدد العقود النهائية لـ 12236 عقد. وما زالت العملية متواصلة على مستوى الديوان الوطني للأراضي الزراعية.

¹ - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 2011/06/02.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

بعدها تعرضنا لمختلف القوانين والتشريعات التي تعرضت للعقار الفلاحي، حيث حاولت في مجملها الحث والتشجيع للحفاظ على الأراضي الزراعية وتنميتها وزيادة مساحتها ومعاينة من يغير وجهتها الفلاحية، سنتطرق في الجدول الموالي لتطور مساحة الأراضي الزراعية.

جدول رقم 12: تطور المساحة الزراعية للفترة 2003-2012. (الوحدة بالهكتار)

السنوات	المساحة الزراعية الكلية	المساحة الزراعية المستعملة	الأراضي الدائمة	الأراضي الصالحة للزراعة
2003	40817940	8270930	767240	7503690
2004	42209600	8321680	828835	7492845
2005	42380630	8389640	878560	7511080
2006	42367890	8403570	933955	7469615
2007	42448840	8414670	946132	7468538
2008	42435990	8424760	935487	7489273
2009	42466920	8423340	930458	7492882
2010	42444350	8435028	933539	7501489
2011	42443860	8445490	944095	7501395
2012	42499430	8454630	948051	7506579

Source : MADR, DSASI.

تقدر المساحة الزراعية الكلية بالجزائر بـ 42.5 مليون هكتار أي بنسبة 17.8% من المساحة الكلية، وهي تضم المساحة الزراعية المستعملة إضافة للمراعي والمجاري وأراضي الإستغلال الفلاحية غير المنتجة. أما المساحة الزراعية المستعملة فهي تقدر بـ 8.5 مليون هكتار أي بنسبة 19.9% من المساحة الزراعية الكلية، وهي تضم أراضي قابلة للزراعة وأراضي دائمة. وتضم الأراضي القابلة للزراعة أراضي عشبية وأراضي مستريحة حيث تفوق مساحتها 7.5 مليون هكتار وهو ما يمثل نسبة 17.6% من المساحة الزراعية الكلية. أما الأراضي الدائمة فهي تضم مساحات الأشجار المثمرة والكروم والمروج الطبيعية، وتقدر مساحتها بـ 948051 هكتار أي 2.3% من المساحة الزراعية الكلية، وهذا حسب إحصائيات 2012.

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة 2003-2012 ارتفعت المساحة الزراعية المستعملة بنسبة 2.22%، ومساحة الأراضي الدائمة ارتفعت بنسبة قاربت 24%، ويعود هذا لمختلف البرامج التي عرفها القطاع الزراعي، خاصة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والتي شجعت على الاستصلاح لزيادة مساحة الأراضي الزراعية وتنميتها والموارد الطبيعية. حيث من الواضح أن أسس البرنامج الزراعي

في الجزائر نتج عن فكرة أن انتعاش هذا القطاع لم يعد مسألة توافر أموال أو توزيع أحسن للاستثمارات ولكن توافر الموارد الطبيعية (خاصة المياه) وإعادة تثمين الأراضي الزراعية، لا سيما من خلال إدخال الأبعاد الاقتصادية والبيئية في القطاع الزراعي.¹ بهدف تحقيق استدامة في القطاع الزراعي.

نظام الامتياز والذي يعني تقرير الدولة منح الأرض للمستفيد في إطار عقد لمدة زمنية محددة يسمح له بالقيام بكل المهام التي من حق المالك باستثناء تحويل وجهتها الفلاحية والبيع الذي يبقى من حق الدولة، جاء ليحل مشكلة العقار الفلاحي التي تردت السلطات العمومية حولها لعدة سنوات حيث كانت تعبر عن أعقد مسألة واجهتها الجزائر في الميدان الزراعي والتي تعلق بملكية الأرض الزراعية، وهذه الأخيرة لها دور مهم في تطوير القطاع الزراعي من خلال طمأننة المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع وتسهيل نشاطاتهم وتعاملاتهم خاصة ما يتعلق بالمؤسسات المالية.

المطلب الثاني: الري الزراعي

الماء عنصر مهم وأساسي لكل مجالات الحياة فهو من أهم الموارد والأسس التي تبنى عليها الحضارات، كما يعتبر عنصر استراتيجي في قيام التنمية خاصة في المجال الزراعي، حيث لا يمكن الاستغناء عنه في تكثيف الانتاج الزراعي والتوسع فيه.

وتقدر الموارد المائية في الجزائر بحوالي 19.2 مليار م³ سنويا وهي موزعة بين الشمال والجنوب، وبين سطحية وجوفية، حيث تقدر الموارد السطحية بـ 12.2 مليار م³ منها 12 مليار م³ في الشمال و0.2 مليار م³ في الجنوب، أما الموارد الجوفية فيقدر حجمها في الجزائر بـ 07 مليار م³ موزعة بين الشمال بحجم 2 مليار م³ والجنوب الذي توجد به 5 مليار م³ من المياه الجوفية. وإذا أخذنا بالاعتبار حالة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال 25 سنة الماضية فإن هذا المورد لا يتعدى حجمه 17 مليار م³ في السنة منها 10 مليار م³ سطحية في شمال البلاد. ويقدر حجم المستغل حاليا بالنسبة للموارد الجوفية بـ 3.2 مليار م³ سنويا، منها 1.8 مليار م³ في الشمال و1.4 مليار م³ في الجنوب، حيث الموارد الجوفية الشمالية تقريبا مستغلة كليا.²

¹ - شايب بغداد: البرنامج الزراعي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، جامعة الجزائر 3، 27-28 فيفري 2011.
² - اعتمادا على معطيات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

وتعتبر الأمطار مصدراً مهماً لسقي الأراضي الزراعية، لكن ضعف وعدم انتظام تساقط الأمطار بالنسبة للجزائر وسوء توزيعها مكانياً وزمانياً شكّل عائقاً أمام تطور القطاع الزراعي وتنميته المستدامة، لهذا كان لابد من التوجه إلى سقي الأراضي الزراعية، وتخفيض الاعتماد على الأمطار في الانتاج الزراعي، والجدول الموالي يبين تطور المساحات الزراعية المسقوية.

جدول رقم 13: تطور المساحة الزراعية المسقوية للفترة 2001-2012

السنة	المساحة الزراعية المسقوية (هكتار)	السنة	المساحة الزراعية المسقوية (هكتار)
2001	617 427	2007	907 293
2002	644 978	2008	906 174
2003	722 320	2009	936 862
2004	793 334	2010	981 736
2005	825 206	2011	1004530
2006	835 590	2012-2011	1053523

Source : MADR, DSASA.

نلاحظ من خلال الجدول الزيادة المستمرة للمساحة الزراعية المسقوية، حيث ارتفعت خلال الفترة 2001-2012 بنسبة 70%، وهذا يعطي دفعاً أكثر لزيادة الانتاج الزراعي وتجنب آثار الاختلال في التساقط بتقليل الاعتماد على الزراعة المطرية.

تقليل الاعتماد على الزراعة المطرية بزيادة المساحات الزراعية المسقوية أمر مهم وإيجابي لزيادة الانتاج الزراعي، ولكن لا ننسى أن الموارد المائية غير وفيرة وهناك أولوية لتلبية متطلبات السكان من الموارد المائية الصالحة للشرب، لهذا عملية توسيع المساحات المسقوية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أمرين مهمين هما تحسين تسيير إدارة سقي الأراضي وترشيد الاستعمال العقلاني للمياه عن طريق اعتماد تقنيات ونظم سقي مقتصدة للمياه، والجدول الموالي يبين تطور اعتماد نظم السقي.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

جدول رقم 14: تطور المساحة المسقية حسب نظم السقي للفترة 2001-2012

السنة	المساحة المسقية حسب نظام السقي (هكتار)	
	التقليدي	الرش
2001	458 421	102 978
2002	433 531	127 570
2003	485 019	138 301
2004	516 108	159 739
2005	524 503	153 006
2006	481 046	175 056
2007	557 327	183 182
2008	566 971	183 584
2009	577 699	171 615
2010	573 667	211 594
2011	555 306	242 430
2012-2011	578846	263148

Source : MADR, DSASA.

من الجدول نلاحظ أن هناك ثلاث نظم سقي مستعملة في الجزائر وهي التقليدي، الرش والتقطير، وهذا الأخير يعتبر مقتصدا للمياه أكثر من النظامين الآخرين، وعند المقارنة بين المساحة التي يشغلها كل نظام سقي، نلاحظ أن نظام السقي التقليدي يشغل المساحة الأكبر ثم يليه نظام السقي بالرش ثم نظام السقي بالتقطير، وهذا يعود للتكاليف المرتفعة لعتاد نظامي السقي بالرش وبالتقطير مقارنة بنظام السقي التقليدي، إضافة إلى نقص الوعي لدى الفلاحين بأهمية استخدام نظم مقتصدة للمياه، ولكن الملاحظ لتطور المساحة التي يشغلها كل نظام سقي، يدرك أن المساحة المسقية تقليديا لم تعرف زيادة معتبرة خلال الفترة 2001-2012، أما المساحة المسقية بالتقطير فتضاعفت 04 مرات، في حين المساحة المسقية بالرش تضاعفت بـ 2.5 مرة، وهذا يؤكد أن هناك زيادة وعي واهتمام بالنظم المقتصدة للمياه، خاصة مع الدعم المالي المتعلق بعتاد هذه النظم إضافة إلى وضع برنامج اقتصاد الماء.

برنامج اقتصاد الماء (2010-2014):

بما أن القطاع الزراعي يعتبر أكبر مستخدم لمورد الماء بنسبة 70%، ومن أجل ترشيد استغلال الموارد المائية خاصة في ظل تزايد الطلب عليها مع زيادة النمو السكاني إضافة إلى التوسع في مشاريع التنمية الزراعية والصناعية، وضع برنامج اقتصاد الماء، وهو مخطط تنفيذي لتطبيق استراتيجية التنمية المائية-الزراعية وضمن انساق إجراءات مختلف القطاعات حول الهدف الأساسي لتحسين الأمن

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

الغذائي. هذا البرنامج يسمح بضمان تحقيق أهداف ترشيد استغلال المياه لأغراض الفلاحة من خلال ترقية أنظمة السقي المقتصدة للماء كعامل لعصرنة الفلاحة وتحسين استعمال الري الزراعي وهو شرط أساسي لتأمين نظام الانتاج الوطني الذي هو أساسا يرتكز على التساقط. ويهدف هذا البرنامج إلى الاستخدام الرشيد للموارد المائية الموجودة والحفاظ عليها،¹ من أجل استدامة الموارد المائية. وأهداف برنامج اقتصاد الماء تتمثل في:

- تطوير أنظمة اقتصاد الماء وتمديد وتحويل الأنظمة التقليدية المتواجدة؛
 - تعزيز إمكانيات المياه غير التقليدية؛
 - الحفاظ على الوسط الانتاجي وعلى البيئة.
- وقد ترجمت هذه الأهداف إلى مؤشرات:
- زيادة المساحة المسقية إلى 1640000 هكتار في أفق 2014 بزيادة 700000 هكتار؛ (هدف لا يمكن بلوغه في ظل الوتيرة الحالية للإنجاز)؛
 - تعزيز والحفاظ على أنظمة اقتصاديات الماء الموجودة على مساحة 450000 هكتار؛
 - تعميم أنظمة اقتصاديات الماء على مساحة 900000 هكتار تمثل نسبة 66% من الأراضي المسقية.
- الآثار البيئية، الاجتماعية وخاصة الاقتصادية المنتظرة:
- اقتصاد مياه معتبر (بمتوسط 8000 م³/هكتار/سنة)؛
 - تلبية أهداف عقود النجاعة (زيادة الانتاج الزراعي) ب 70%؛
 - تأمين أنظمة الانتاج الزراعي الوطني، الأراضي المروية تمثل 20% من المساحة الزراعية المستغلة؛
 - ترشيد استغلال الموارد الطبيعية.

ضعف الموارد المائية في الجزائر لا يعود إلى سبب واحد وإنما لتظافر مجموعة من الأسباب منها ما هو طبيعي ومنها ما سببه الإنسان، فالأسباب الطبيعية تتمثل في التوزيع المكاني السيء لهذا

¹ - Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, direction du développement agricole dans les zones arides et semi-arides, **programme de l'économie de l'eau 2010-2014 / Objectifs & Impacts.**

المورد وعدم الانتظام الموسمي والسنوي للتساقط، أما ما يخص العامل الإنساني فهو تلوث المياه والخسائر الفادحة الناتجة عن تسربات شبكات المياه بسبب القدم وغياب الصيانة والإدارة السيئة لهذا المورد، إضافة إلى التبذير بسبب غياب ثقافة المحافظة على هذا المورد النادر. إضافة إلى هذا عدم كفاية البنى التحتية القائمة. لهذا كان لا بد من اللجوء إلى موارد أخرى لتعويض هذا النقص وهي الموارد المائية غير التقليدية.

تعبئة الموارد المائية غير التقليدية:

بهدف تحقيق الأمن المائي وتوفير المتطلبات المائية خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي باعتباره المستهلك الأكبر وكذلك من أجل تطوير هذا القطاع الذي يعتبر استراتيجيا، أصبحت تعبئة الموارد المائية غير التقليدية ذات أولوية، وهذا لتدارك النقص وسوء التوزيع للموارد المائية التقليدية. وتتمثل الموارد المائية غير التقليدية في:

- مياه البحر المحلاة والمياه المالحة المحلاة للغرض العام؛
- مياه الصرف الصحي المعالجة والمستخدمة للغرض العام.¹

تعبئة ونقل مياه البحر المحلاة:

توجد 30 محطة لتحلية مياه البحر مستغلة، منها 21 أنجزت سنة 2001، و09 دخلت الخدمة سنة 2009، حيث الحجم الكلي المعبأ هو 535.55 هـم³/سنة، وهذا لتلبية الطلب على المياه الصالحة للشرب لـ 5616789 ساكن. وتوجد أربع محطات كبرى أخرى في طريق الانجاز وهي:

- محطة تنس (الشلف) بطاقة 200000 م³/اليوم؛
- محطة مقطع (وهران) بطاقة 500000 م³/اليوم؛
- محطتي الشط (الطارف) وواد السبت (تيزازة) بطاقة إجمالية قدرها 200000 م³/اليوم.²

¹ - ministère des ressources en eau, **Note de Synthèse Activités 2012**, Septembre 2012.

² - Idem.

تعبئة ونقل مياه الصرف الصحي المعالجة:

من أجل تلبية احتياجات المياه للأغراض الزراعية، حيث الزراعة هي المستهلك الأكبر لهذا المورد وهذا في المناطق التي تعاني من نقص موارد المياه التقليدية، وضعت وزارة الموارد المائية استراتيجية جديدة والمتمثلة في إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة، حيث تنطوي على تعبئة مياه الصرف الصحي المعالجة الناتجة عن محطات المعالجة لتلبية احتياجات الري والاستخدامات الأخرى كالبليات والصناعة. وحاليا توجد 03 مشاريع بدأت تستغل منذ سنة 2007، تقع في كل من ولاية بومرداس، برج بوعرييج، وولاية تلمسان. حيث حجم مياه الصرف المعالجة سنويا يقدر بـ 9.81 هكتار³ لتلبية احتياجات الري لحوالي 1285 هكتار، يضاف لهذا الحجم 79 هكتار³ / السنة من مياه الصرف الصحي المعالجة تعبأ لسقي أكثر من 7570 هكتار في ولايات قسنطينة، سوق أهراس، سطيف ووهران. كما تم الانتهاء من 07 دراسات أظهرت أنّ هناك إمكانية لتعبئة 54.43 هكتار³ سنويا من مياه الصرف الصحي المعالجة لري أكثر من 9799 هكتار.¹

ولأجل تعزيز سياسة الأمن المائي، تم تخصيص 20 مليار دولار خلال الخماسية 2010-2014، تخص مجال تجنيد وتحويل الموارد المائية، ويتعلق الأمر بإنجاز 16 سداً عبر التراب الوطني بطاقة إضافية تبلغ 8.1 مليار م³، إضافة إلى مشروع نقل المياه من الصحراء إلى المناطق الداخلية، ومشروع النظام المائي مستغانم أرزيو بوهران، والذي شغل بشكل جزئي في جويلية 2009. ويسجل قطاع الموارد المائية لهذه الفترة الخماسية كذلك برنامج تحلية مياه البحر الذي يقتضي إنجاز 13 محطة وتهيئتها، من أجل تحقيق 26.2 مليون متر مكعب يوميا.

الموارد المائية في الجزائر نادرة، لهذا تبذل جهود معتبرة لتوفير ما يلزم منها لتلبية حاجات السكان لمياه الشرب الصالحة، إضافة إلى ما تحتاجه مختلف القطاعات لمواصلة نشاطها وتنميتها خاصة القطاع الزراعي الذي يعتبر أكبر مستهلك للمياه، ولكن رغم كل الإنجازات والجهود المبذولة، تبقى مشكلة ندرة المياه قائمة لعدة أسباب منها: التبذير، نقص الصيانة لفتوات المياه وقدمها، توّجّل السدود، إضافة إلى فترات الجفاف التي تحدث من فترة لأخرى، لهذا لابد من التوعية والتحسيس بأهمية مورد الماء وضرورة المحافظة عليه واستغلاله بعقلانية، وإضافة إلى التحسيس لابد من إرشاد مختلف أنواع المستغلين للمياه بالطرق المقتصدة للمياه.

¹ - Idem.

المطلب الثالث: الموارد النباتية والحيوانية

النباتات والحيوانات جزء مهم وعناصر أساسية في التوازن البيئي وإرساء تنمية مستدامة خاصة في القطاع الزراعي لهذا يجب المحافظة عليها وتمييزها.

الموارد الوراثية النباتية:

النباتات عنصر حيوي لتطور المجتمع البشري، ومفتاح لتحقيق الأمن الغذائي، والموارد الوراثية النباتية لا توفر فقط العناصر الأساسية لإنتاج أصناف جديدة من خلال التكنولوجيا الحيوية، ولكنها أيضا بمثابة صمام لمنع التغييرات السلبية في البيئة. ونظرا لاتساع مساحة القطر في الجزائر، فهو يضم العديد من المناطق المناخية تشمل الجبال، الهضاب والسهول تتخللها أودية وبحيرات، إضافة إلى السهوب والصحراء والغابات، هذه الظروف الطبيعية تساعد وتحفز على تكاثر النباتات بما في ذلك العديد من الأنواع القيّمة والنادرة.

والجزائر هي واحدة من أغنى البلدان بالموارد النباتية، حيث هناك ما لا يقل عن 3200 نوع موزعة على ثلاثة أنواع من النباتات الرئيسية: الغابات، السهوب والنباتات. حيث 640 نوع يعتبر نادر ومهدد، و168 نوع متوطن فقط في الجزائر. وهذه الأنواع يجب أن تحمي لأن الأوساط الطبيعية تتعرض للتدهور لأسباب متعددة (إنشاء الطرق والبنى التحتية، التوسع الحضري، الحرائق، إزالة الغابات، تآكل التربة، الرعي الجائر، الجفاف لفترات طويلة والاستغلال اللاعقلاني)¹.

الأنشطة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة يتكفل بها حاليا البرنامج الوطني للبحث المتعلق بالزراعة والأغذية الذي ينفذه المعهد الوطني للبحث الزراعي الجزائري، وتجري هذه النشاطات من قبل عدة معاهد وطنية للبحث، التنمية، التعليم العالي والتكوين، هذه المعاهد تعود أساسا إلى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة. والبحث المتعلق بالموارد الوراثية النباتية يركز على الجوانب التالية:

- جرد وجمع المواد النباتية؛
- الحفاظ على الأوساط شديدة التنوع (النظم الزراعية، النظم البيئية)؛

¹ - Les Ressources Phylogénétiques, www.dgf.gov.dz, 07/06/2013.

- تقييم وتوصيف المواد النباتية على المستوى الزراعي، مقاومة الشروط الحيوية واللاحوية.¹

ويتم حاليا العمل على مشروع وضع بنك للجينات الذي يعتبر ذا أهمية كبيرة في الحفاظ على الأصول والموارد الوراثية الموجودة في الجزائر.

فيما يخص النباتات الطبية فقد تم الانطلاق في تحقيق سنة 1995 من طرف المديرية العامة للغابات للتعرف على النباتات الطبية عن طريق بائعي الأعشاب والعشابين على مستوى محافظات الغابات والحظائر الوطنية وتم التوصل إلى مسح 132 نوع، والتحديث مازال جاريا.

المناطق المحمية:

تعتبر حجر أساسي للجهود المبذولة في الحفاظ على الأنواع والنظم البيئية، وقد تم إنشاؤها للحفاظ على عينات متعددة واسعة من المناظر الطبيعية، الغابات، النباتات والحيوانات التي تعتبر فريدة من نوعها في الجزائر، فهي موطن لنباتات نادرة وقليلة التنوع. كما أنها تقوم بدور هام في:

- الحفاظ على سبل العيش للسكان المحليين والمساهمة في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي؛
- تقليل من مخاطر الكوارث الطبيعية من خلال المساعدة على التصدي لآثار تغير المناخ عن طريق تفادي إزالة الغابات ودعم صون خدمات النظم البيئية داخل وخارج حدودها.²

في الجزائر بدأ حفظ الموائل والأنواع في سنوات السبعينات، حيث لأجل حماية البيئة بدأ إنشاء المناطق المحمية. ومن أجل القيام بتصنيف المناطق المحمية لبعض النظم الإيكولوجية ذات الأهمية الخاصة من حيث التنوع البيولوجي، المناظر الطبيعية، وعلى المستوى الثقافي، تستند إدارة الغابات إلى التشريعات والاتفاقيات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر لحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية. وحاليا الجزائر لديها ثلاثة أنواع من المناطق المحمية: الحظائر الوطنية، محميات الصيد، والمحميات الطبيعية.

ويجري حاليا إنشاء نوع آخر من المناطق المحمية وهي المتنزهات الطبيعية.

¹ - Institut national de la recherche agronomique d'Algérie, **deuxième rapport national sur l'état des ressources phytogénétiques**, INRAA, juin 2006, p : 75-76.

² - Direction Générale des Forêts, Direction de la Protection de la Faune et de la Flore, **Biodiversité des parcs nationaux**, 2012, p1.

❖ مناطق محمية قائمة:

(1) الحظائر الوطنية:

توجد في الجزائر عدة حظائر وطنية ذات تنوع حيوي غني، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم 15: التنوع الحيوي في الحظائر الوطنية.

المجموع	الثروة (النباتية-نوع)	الثروة (الحيوانية-رأس)	المساحة (هكتار)	تاريخ الإنشاء	موقعها(الولاية)	اسم الحظيرة
2549	1393	1156	76438	23 جويلية 1983	الطارف	القالا
1838	1152	686	26587		البلدية-عين الدفلى- المدية	الشريرة
1638	1242	396	18550		تيزي وزو-البويرة	جرجرة
1039	556	483	3424		تيسمسيلت	ثنية الاحد
1301	650	651	26250	03 نوفمبر 1984	باتنة	بلزما
1769	816	953	3807		جيجل	تازة
2198	974	1224	080		بجاية	قوراية
1225	943	282	8225	12 ماي 1993	تلمسان	تلمسان
13557	7726	5831	165362			المجموع

Source : Direction Générale des Forêts, Biodiversité des parcs nationaux, p2.

حسب ما نلاحظ في الجدول، يوجد 8 حظائر وطنية موزعة في الشمال مساحتها الإجمالية 165362 هكتار، وهي تعتبر مكسب حيث تحتوي على تنوع حيوي غني سواء كان حيواني أو نباتي، فهي تحتوي على 5831 نوع حيواني و7726 نوع نباتي.

(2) محميات الصيد:

محميات الصيد تعتبر نوع هام من المناطق المحمية، حيث تلعب دور هام في الحفاظ على الثروة الحيوانية من الصيد الجائر، خاصة بالنسبة لأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض. فمحميات الصيد تهدف إلى:

- حماية وتنمية الثروة الحيوانية؛
- توفير كل المرافق والإمكانيات لتمكين الثروة الحيوانية من العيش في ظروف مثلى؛
- انشاء والحفاظ على مخزون احتياطي من الثروة الحيوانية؛
- عبارة عن مكان للمراقبة والبحث والتجربة لسلوك الحيوانات الموجودة.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

والجزائر قد تفتنت لهذا الأمر والأهمية التي يحوزها، حيث منذ ثمانينات القرن الماضي قامت بإنشاء محميات للصيد تحمي بها ثروتها الحيوانية في مناطق عدة من الوطن، والجدول الموالي يلخصها.

جدول رقم 16: محميات الصيد

محميات الصيد	مرسوم وتاريخ الانشاء	المساحة الكلية(هكتار)	المساحة الغابية(هكتار)	نسبة التشجير(%)
زرالدة	45-84 في 18/02/1984	1034	520	59.29%
معسكر	17-83 في 05/02/1983	6530	6130	94%
تلمسان	126-83 في 12/02/1983	2159	900	41.68%
الجلفة	116-83 في 05/02/1983	31866	15384	48.27%
المجموع		41589	22934	58.56%

Source : La chasse en Algérie, www.dgf.gov.dz.

حسب الجدول، توجد في الجزائر أربع محميات صيد موزعة بين وسط وغرب البلاد بمجموع مساحة تقدر بـ 41589 هكتار، وتقدر نسبة التشجير بها بنسبة 58%.

❖ مناطق محمية في طريق الانشاء:

اليوم تتعرض أقاليمنا أكثر فأكثر إلى نمو سكاني وتوسع عمراني، مما أدى إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية. ونظرا لهذه المخاطر الكبرى، تسعى إدارة الغابات لتنفيذ السياسة اللازمة التي تدمج كل من التنمية وحماية البيئة. وفي هذا السياق، فإنه يتوخى انشاء مناطق محمية أخرى في نفس الأنواع القائمة، وإدخال نوع آخر من المناطق المحمية التي تجمع بين كل من التنمية وحماية البيئة وهي المنتزهات الوطنية. كما هناك مشروع لإنشاء حظيرة وطنية أخرى(تاسعة) في تاغيت ببشار وهي في طور الدراسة.

وبالنسبة للمحميات الطبيعية فحاليا 6 مواقع مقترحة للتصنيف كمحميات طبيعية.

جدول رقم 17: المحميات الطبيعية المقترحة للتصنيف

اسم الموقع	موقعه (الولاية)	المساحة (هكتار)
بحيرة الرغاية	الجزائر	1100
المرقب	المسيلة	16481
مصيف البابور	سطيف	2367
غابة بني صالح	قالمة	2000
بحيرة المقطع	معسكر - وهران - مستغانم	23000
عين بن خليل	النعامة	23000

Source : Les espaces protégées, www.dgf.gov.dz.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية والحفاظ على التنوع الحيوي، تسعى المديرية العامة للغابات لإنشاء نوع جديد من المناطق المحمية وهي المنتزهات الطبيعية من خلال ثلاثة مشاريع:

- غابة أكفادو في ولايتي تيزي وزو وبجاية.
- مركب المناطق الرطبة قرياس/صنهاج في ولاية سكيكدة.
- غابة زانا في ولاية سوق أهراس.

الغابات:

تعتبر الغابات عنصر أساسي لحماية البيئة والحفاظ على التربة والأراضي الزراعية من التدهور والانجراف والتعرية والتصحر، كما تعتبر موطن مهم لأنواع عديدة من النباتات والحيوانات، ولهذا فهي تلعب دوراً بالغ الأهمية في عملية التنمية والحفاظ على البيئة، وبالتالي في تحقيق التنمية المستدامة، ولهذا يجب المحافظة عليها وتنميتها باستمرار. ولكن في الجزائر وسنويا تحصد الحرائق مساحات شاسعة من الغابات، رغم الجهود المبذولة للتوعية والتحذير من هذه الحرائق، التي تحدث لأسباب متعددة قد تكون طبيعية بسبب درجات الحرارة المرتفعة، أو بفعل يد الإنسان بسبب الإهمال وقلة الوعي بنتائج هذه الحرائق. والجدول الموالي يوضح حصيلة هذه الحرائق.

جدول رقم 18: حصيلة الحرائق

السنوات	عدد الحرائق	المساحة المتضررة(هكتار)
2000	1910	55.781,60
2001	1327	14.377,69
2002	1008	12.217,47
2003	1233	11.997,97
2004	1463	31.998,75
2005	2013	28.380,06
2006	2029	16.916,36
2007	2026	47.938,57
2008	2378	26.015,00
2009	2358	26.182,92
2010	3439	30.632,00
2011	2631	19.926,00

Source : www.djazair50.dz/?حصيلة-حرائق, 08/06/2013.

ولتعويض هذه الخسائر السنوية في الغابات وزيادة نسبة التشجير، وضع مخطط وطني للتشجير.

المخطط الوطني للتشجير:

المخطط الوطني للتشجير يعكس الانشغالات الغابية والبيئية للبلاد، وقد نوقش واعتمد من قبل مجلس الحكومة لـ 26 سبتمبر 1999، حيث تم مناقشته داخل القطاع وخارجه من أجل دمج أكبر قدر ممكن من الأبعاد البيئية والاجتماعية. هذا المخطط جاء في إطار توجيهات الحكومة فيما يخص تنمية الزراعة الجبلية، استصلاح الأراضي، مكافحة التصحر، وحماية وتثمين الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة. ويطمح من خلال هذا البرنامج إلى رفع معدل التشجير من 11% إلى 13%، حيث الهدف العام هو تشجير 1245900 هكتار¹، على مدى 20 سنة بمعدل 60000 هكتار/السنة وخلق أكثر من 500 ألف منصب شغل. ويواصل هذا المخطط مسعى أهداف السد الأخضر ويؤكد على الانتشغال الدائم للحدّ من أخطار توّحلّ السدود، إضافة إلى بعث التشجير الصناعي والانتاجي². ويسعى هذا المخطط لتحقيق ما يلي³:

(1) أهداف مادية:

المخطط يهدف إلى تشجير 1.245.900 هكتار على مدى 20 سنة موزعة كما يلي:

- تشجير صناعي: 75000 هكتار.
- تشجير للإنتاج (أشجار مثمرة) : 250000 هكتار.
- تشجير وقائي:
- مكافحة التعرية المائية: 563330 هكتار.
- مكافحة التصحر: 330330 هكتار.
- السد الأخضر: 10200 هكتار.
- المساحات الخضراء: 15440 هكتار بمعدل 10 هكتار/البلدية.

(2) أهداف بيئية:

- زيادة معدل التشجير من 11% إلى 13%؛

¹ - Azzedine Med Toufik Arfa, Med El habib Benderradji , Djamel Alatou : **Analyse des bilans des incendies de forêt et leur impact économique en Algérie entre 1985 et 2006**, new medit, N.1/2009,p50.

² - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة: مشروع تقرير حول السهوب الجزائرية- من أجل استراتيجية تنمية متكاملة، الدورة العادية الثالثة والعشرون، ديسمبر 2003، ص46.

³ - Direction Générale des Forêts, **Synthèse du Plan National de Reboisement**, 2013.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

- تحسين الوضعية المتعلقة بزحف الرمال؛
- تحسين نوعية الحياة وامتصاص الكربون؛
- حماية وتنمية الثروة الحيوانية والنباتية.

(3) أهداف اقتصادية:

- حماية الأراضي الجبلية على مدى 2.8 مليون هكتار؛
- حماية 3 مليون هكتار من أراضي السهوب؛
- مساهمات إضافية بـ 22 مليون وحدة علفية/ السنة؛
- حماية 30 سد مائي؛
- إنتاج الخشب والفلين.

(4) أهداف اجتماعية: تتمثل في خلق 510000 منصب عمل بمعدل 25500 منصب/ السنة.

وبعد أكثر من عقد من بداية تطبيق المخطط الوطني للتشجير سنحاول تلخيص أهم إنجازاته من

خلال الجدول التالي.

جدول رقم 19: إنجازات المخطط الوطني للتشجير

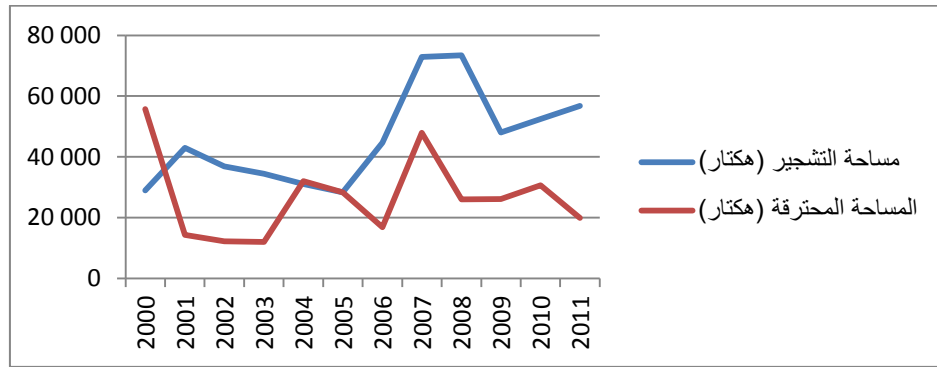
السنة	أهداف المخطط (هكتار)	الإنجازات(هكتار)		
		النسبة(%)	المجموع	أشجار الفاكهة الأشجار الغابية
2000	40 847	71	28 948	17 299
2001	44 447	97	42 965	35 035
2002	49 497	75	36 921	28 241
2003	53 997	64	34 485	21 094
2004	57 697	54	31 110	13 798
2005	60 827	47	28 355	9 520
2006	63 057	71	44 690	9 937
2007	64 477	113	72 886	8 194
2008	65 000	112	73 417	7 651
2009	66 000	73	48 034	5 308
2010	66 800	78	52 416	10 134
2011	67 000	85	56 787	13 647
2012(الفصل الأول)	67 000	76	50 610	18 299
المجموع	766 646	78	601 529	198 078

Source : Direction Générale des Forêts, Synthèse/Plan National de Reboisement

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

كما يلاحظ من الجدول، فإنه بعد 13 سنة من بداية إنجاز المخطط الوطني للتشجير تم تنفيذ 78% من الأهداف المبرمجة (انحراف 22%)، وهو ما يعادل مساحة 601529 هكتار، ولكن المتفحص للجدول يلاحظ أن هناك سنوات فاقت الإنجازات فيها الأهداف المبرمجة (سنة 2007 بنسبة 113%)، وبالنسبة للهدف العام فتم تحقيقه بنسبة 48% (بانحراف نسبي 13%)، وبالنسبة لنوع الأشجار فأشجار الفاكهة تمثل نسبة 33% من التشجير.

الشكل رقم 03: مقارنة بين المساحات المحترقة ومساحات التشجير



المصدر: اعتمادا على الجدولين رقم 18 و 19.

نلاحظ أنه في سنة 2000 كانت المساحة المحترقة تفوق بكثير مساحة التشجير، ولكن في الفترة 2001-2004 كانت مساحة التشجير تفوق المساحة المتضررة من الحرائق، ثم تساوت المساحتان في فترة 2004-2005، وبعدها كانت مساحة التشجير أكبر بكثير من المساحة المحترقة. وهذا يعني أن المخطط الوطني للتشجير عوض المساحات المحترقة وأضاف مساحات غابية جديدة. ولمعرفة أكثر وضعية الغابات في الجزائر وأثر كل من الحرائق والمخطط الوطني للتشجير عليها، الجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم 20: تطور المساحة الغابية خلال الفترة 2003-2012

السنة	المساحة(هكتار)	السنة	المساحة(هكتار)
2000	4223000	2006	4303000
2001	4235000	2007	4216380
2002	4280000	2008	4228000
2003	4257000	2009	4227700
2004	4260000	2011	4255840
2005	4289000	2012	4268110

Source : MADR, DSASI.

نلاحظ من الجدول أن المساحة الغابية تقدر حالياً بـ 4268110 هكتار، وقد ارتفعت خلال الفترة 2000-2012 بنسبة 1% وهي نسبة ضعيفة جداً رغم إنجازات المخطط الوطني للتشجير، ويعود السبب في ذلك إلى الحرائق التي تلتهم سنوياً مساحات شاسعة من الغابات خاصة خلال الفترة 2006-2007 حيث انخفضت المساحة بأكثر من 2%، وهذا بسبب الحرائق التي التهمت حوالي 48000 هكتار.

ويقدر معدل التشجير حالياً بالجزائر بـ 1.79%، وهو معدل منخفض جداً ويعيد عن هدف المخطط الوطني للتشجير الذي يهدف لبلوغ معدل 13%، ويعيد أكثر عن معدل 25% المقبول عالمياً.

مشروع إعادة الاعتبار للسد الأخضر:

سيشكل السد الأخضر الذي تعرض إلى تدهور كبير مشروع إعادة اعتبار، حيث الدراسات الخاصة به هي قيد الاستكمال، وهذا بهدف الحفاظ على هذا الحزام الهام في مجال مكافحة التصحر في الجزائر. حيث بعد مضي سنوات طويلة على إطلاقه، تعرض السد الأخضر إلى تدهور كبير تسبب فيه أساساً قطع الأشجار والضغطات الجوية. إذ في سنة 2010 أطلقت دراسة حول تقييم الإنجازات في إطار السد الأخضر تضمنت اقتراح مخطط عمل من أجل إعادة الاعتبار له وتوسيعه. وحسب المدير العام للغابات فإنه في انتظار استكمال الدراسة، حالياً الجهود مركزة أساساً على إعادة الاعتبار للمواقع التي عرفت تدهوراً كبيراً وتعزيز التراث الموجود من خلال عمليات الحفاظ على النباتات الغابية على مساحة 1120 هكتار وحماية 235500 هكتار.¹ وهذه الدراسة تتم في إطار محاولة التكيف مع التغيرات المناخية التي تؤثر على الجزائر وتضمها تدريجياً ضمن المناطق الجافة. والمديرية العامة للغابات هي المخولة بإنجاز هذه الدراسة.

التنوع الحيوي النباتي والحيواني له دور مهم في الحفاظ على التوازن البيئي وفي تحقيق التنمية المستدامة خاصة في القطاع الزراعي، كما تلعب الغابات دوراً أساسياً ومعتبراً في الحفاظ على البيئة ومكافحة التصحر والتعرية والانجراف، وبالتالي الحفاظ على تماسك التربة وحماية للأراضي الزراعية، وهي عبارة عن خزان مهم للتنوع الحيوي والنباتي. لهذا أنشأت الجزائر حظائر وطنية ومناطق محمية لحماية وصيانة الثروة الحيوانية والنباتية، كما عملت على توسيع الغطاء الغابي من خلال وضع

¹ - www.djazair50.dz/?طلاق-بير-نامج-هام, 08/06/2013.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

مخطط وطني للتشجير، إضافة إلى السد الأخضر الذي يعتبر حاجز أمام زحف الرمال وواق للأراضي الزراعية من التصحر.

المبحث الثاني: الموارد البشرية والمالية

الموارد الطبيعية هي أساس بناء قطاع زراعي، لكن لا تكفي وحدها، فيجب توافر المورد البشري ورأس المال لتكوين التوليفة التي تعطي انتاج زراعي وتطور القطاع وتحديث تنمية.

المطلب الأول: اليد العاملة في الزراعة

المورد البشري له دوره المهم في القطاع الزراعي، خاصة في الجزائر أين يتم الاعتماد في الانتاج الزراعي على عنصر العمل أكثر من عنصر رأس المال، ويقدر عدد عمال القطاع الزراعي في الجزائر بأكثر من 2.5 مليون عامل حسب إحصائيات 2012، موزعين على مختلف الأنشطة والبرامج الفلاحية.

وقد عرف القطاع الزراعي ارتفاع في عدد عماله، وهذا بفضل مختلف البرامج التي وضعت لتطوير القطاع. والجدول الموالي يوضح لنا بالأرقام هذا التطور.

جدول رقم 21: عدد عمال القطاع الزراعي

السنة	2006-05	2007-06	2008-07	2009-08	2010-09	-10 2011	2012-11
عدد العمال	2212619	2220116	2245906	2359972	2421997	2450932	2535309

Source : MADR, DSASI.

نلاحظ من الجدول ارتفاع عدد عمال القطاع الزراعي من موسم فلاحي لآخر، حيث في الفترة 2006-2012 ازداد بنسبة تقارب 15%، ويعود هذا لمختلف البرامج والتحفيزات التي يحظى بها القطاع الزراعي سعيا لتطويره وتنميته. وللتوضيح أكثر، الجدول الموالي يبين تأثير مختلف البرامج على اليد العاملة في القطاع الزراعي.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

جدول رقم 22: عدد العمال حسب نوع المستثمرة

2011-10	2009-08	2008-07	2007-06	2006-05	نوع المستثمرة
270947	251922	246428	243801	243003	م فلاحية جماعية
98284	88529	82413	88600	89613	م فلاحية فردية
137740	140016	126707	121507	132665	م فلاحية فردية (عرش، بلدي)
1528797	1507160	1428146	1428841	1404632	م فلاحية خاصة
32108	33985	35305	38299	38544	برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
150206	142455	140846	124378	121032	APFA برنامج الاستصلاح
7969	8625	8064	7501	9122	مستثمرات ناتجة عن برامج الغابات
7160	6655	6587	7415	7023	المزارع النموذجية
2039	2285	1616	1790	1509	محطات التجارب
195723	159864	152605	147127	150249	مربون دون أرض
11627	16830	15344	10857	15227	مستثمرات أخرى
2442632	2358327	2244061	2220116	2212619	المجموع

Source : MADR, DSASI.

حسب الجدول، فإن المستثمرات الفلاحية الخاصة هي صاحبة أكبر نسبة من عدد العمال وقد عرفت أكبر نسبة زيادة تقارب 9% خلال الفترة 2006-2011، ثم تليها المستثمرات الفلاحية الجماعية من حيث عدد العمال وقد بلغت نسبة زيادة العمال 11.5%، أما المرتبة الثالثة من حيث عدد العمال فتعود لفئة مربين دون أرض وقد بلغت نسبة الزيادة في عددهم أكثر من 30%. أما بالنسبة لبرنامج الاستصلاح APFA فقد بلغت نسبة الزيادة في عدد العمال خلال الفترة 2006-2011 أكثر من 24%.

المستثمرات الفلاحية الفردية (عرش، بلدي) عرفت نسبة زيادة في عدد العمال قاربت 4%، في حين المستثمرات الفلاحية الفردية فقد عرفت زيادة في عدد العمال قاربت 10%، أما البرامج والمستثمرات فعدد العمال قليل بها نسبيا كما أن زيادة عدد العمال بها كانت بنسبة طفيفة.

يعاني القطاع الزراعي من أزمة في اليد العاملة خاصة في موسمي الغرس وجني المنتوج، حيث يحتاج القطاع إلى يد عاملة موسمية معتبرة لهاتين العمليتين، فكثيرا ما سمعنا عن فلاحين يشكون لأن منتوجهم بقي دون جني. وسبب التهرب من العمل يعود لعدة أسباب منها أنه ليس منظم حيث ليس هناك راتب ووقت عمل محدد وانضمام إلى التأمين، والنشاط الفلاحي في الغالب موسمي، إضافة إلى أسباب اجتماعية تتمثل في عدم إعطاء الفلاح والقطاع الفلاحي قيمته الحقيقية كأى قطاع اقتصادي له دوره المهم والأساسي في التنمية وتلبية متطلبات أفراد المجتمع.

بالنسبة لإحصاء اليد العاملة في القطاع الزراعي وإعطاء أرقام ومعطيات دقيقة عن وضعيتها الواقعية فإنه صعب، ويعود هذا لخصوصية القطاع الزراعي فهو ليس منظم مثل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث في الغالب ليس هناك وثائق تثبت أن العامل يعمل في أرض معينة وله مرتب معين ودوري وينتمي إلى الضمان الاجتماعي، كما أنه ليس هناك وقت للدخول والخروج من العمل وليس هناك عطلة رسمية. إضافة إلى أن كثير من الأعمال الفلاحية تتم بطريقة اجتماعية بعيدة كل البعد عن المنطق الاقتصادي، فكثيرا ما نجد أفراد الأسرة من رجال ونساء، وصغار وكبار هم من يتكفلون بالأعمال الفلاحية دون أن يكون هناك أجر محدد على هذا العمل، كما هناك التوزيع وهي مشاركة الأقارب والجيران دون مقابل في عمل فلاحي ما كالغرس أو جني المنتج. إذ القطاع الفلاحي في الجزائر يتميز بطابع اجتماعي أكثر منه اقتصادي.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الزراعي في الجزائر

الاستثمار الزراعي عبارة عن التوليفة التي تدمج كل من الموارد الطبيعية، البشرية والمالية للحصول على الانتاج وتطوير القطاع الزراعي، وبعد أن تعرفنا على الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها الجزائر في مجال القطاع الزراعي، سنتطرق لوضعية الاستثمار الزراعي في الجزائر.

عرفت القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والاستثمار الزراعي تطورا ملحوظا تماشيا والتطورات التي عرفها المناخ الاستثماري العام للدولة، مع التطورات والتحولت الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد، إضافة إلى التطورات التي عرفها القطاع الزراعي بداية من 1987 والمتمثلة في إنشاء المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، ليليه الأمر رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بالتوجيه العقاري الذي عمل على إرجاع الأراضي إلى الملاك الأصليين، وصدور قانون الاستثمار 93-12 الذي وضع القواعد والتشريعات لتشجيع ودعم الاستثمارات، وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير ودعم الاستثمار، مما سهّل وضع أسس قانونية وتشريعية مناسبة لدخول القطاع الزراعي في الميدان الاقتصادي الحر وهذا بتغيير صيغ الانتاج ونظامه من خلال إعطاء دفعة جديدة للاستثمارات الفلاحية لكي تتماشى واقتصاد السوق. هذه الدفعة كانت بالخصوص للقطاع الخاص الذي أصبح يقوم بكل العمليات الانتاجية والتجارية والتسويقية للمنتجات الزراعية، بينما تتكفل الدولة بالاستثمار في المشروعات المساهمة في تنمية القطاع، كتوفير البنية التحتية المرتبطة بذلك من فتح الطرق وتوصيل الكهرباء إلى المناطق الريفية ومناطق الاستصلاح، وحماية الغابات وتوسيعها، وتوسيع الأراضي الفلاحية

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

والرعوية، إضافة إلى إنشاء شبكات الري وتصريف المياه، وتقديم الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي من بحوث، إرشاد، تدريب، إقراض والمتابعة الصحية النباتية والحيوانية، وكذا تقديم الدعم المالي من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق المدعومة لتنمية القطاع.¹ ولمعرفة درجة الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي، نلقي نظرة على المخصصات المالية له.

جدول رقم 23: تطور مخصصات الاستثمار الزراعي العام للفترة 2000-2008

السنة	2000	2001	2003	2005	2006	2007	2008
الاستثمار الزراعي(مليار دج)	43.53	56.77	94.21	70.43	229.56	147.24	340.43
الاستثمارات الكلية(مليار دج)	265.8	369.3	507.3	534	2220.9	1297.7	1720.3
نسبة الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الكلي%	16.37	15.37	18.57	13.18	10.33	11.34	19.78

المصدر: محمد غردي، ص100. بتصرف

نلاحظ من خلال الجدول زيادة مخصصات الاستثمار الزراعي، حيث تضاعفت خلال الفترة 2000-2008 بثمان (08) مرات من 43 إلى 340 مليار دج، أما بالنسبة لمخصصات الاستثمار الزراعي مقارنة بمجموع مخصصات الاستثمارات فقد ارتفعت نسبتها من 16% إلى حوالي 20%. وهذا يدل على زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي خاصة من خلال مخطط التنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي. وللتوضيح أكثر، الجدولين الموالين يتعلقان بوضعية الاستثمار الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

جدول رقم 24: توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط.(سنة 2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ(مليون دج)	%	عدد الوظائف	%
الزراعة	612	1.29	56593	0.82	43361	5.74
البناء، الأشغال العامة والري	9081	19.08	1057006	15.24	188349	24.94
الصناعة	5413	11.37	2960683	42.70	220467	29.19
الصحة	545	1.15	68040	0.98	13022	1.72
النقل	26718	56.14	655594	9.46	138855	18.39
السياحة	409	0.86	781962	11.28	49780	6.59
الخدمات	4809	10.10	968431	13.97	81806	10.83
التجارة	2	0.00	37514	0.54	15500	2.05
الاتصالات السلكية واللاسلكية	4	0.01	347842	5.02	4030	0.53
المجموع	47593	100	6933611	100	755170	100

¹ - محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

Source : www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement, 05/05/2013

نلاحظ من الجدول، أنه بالنسبة لعدد مشاريع كل قطاع نشاط، فإن القطاع الزراعي يحتل المرتبة الخامسة بنسبة 1.29% من مجموع الاستثمارات بعد كل من قطاع النقل، البناء، الصناعة والخدمات. أما من حيث رأس المال المستثمر، فهو يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 0.82% من مجموع رأس المال المستثمر المصرح به. وفيما يخص مناصب العمل، فالقطاع الزراعي يحتل المرتبة السادسة بنسبة 5.74%.

جدول رقم 25: الاستثمارات المصرحة الأجنبية حسب قطاعات النشاط. (2012)

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ(مليون دج)	%
الزراعة	6	1.42	2391	0.11
البناء، الأشغال العامة والري	64	15.13	41083	1.94
الصناعة	239	56.50	978702	46.15
الصحة	6	1.42	13573	0.64
النقل	16	3.78	9531	0.45
السياحة	10	2.36	481304	22.70
الخدمات	81	19.15	504522	23.79
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	0.24	89441	4.22
المجموع	423	100	2120549	100

Source : www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement, 05/05/2013

بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المصرح بها، فإن القطاع الزراعي يحتل مرتبة متدنية من حيث عدد المشاريع ومن حيث المبلغ المستثمر، فعدد المشاريع الأجنبية في القطاع الزراعي المصرح بها هو ستة مشاريع بنسبة 1.42% من مجموع المشاريع المصرح بها، أما المبلغ المستثمر في هذه المشاريع فيمثل نسبة 0.11% من مجموع المبلغ المستثمر في هذه المشاريع. وهذا يدل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع وغير جاذب للمستثمرين الأجانب، رغم التحفيزات والتسهيلات التي تحاول السلطات وضعها. و في نظري أسباب هذا التخوف من الاستثمار في الجزائر تتمثل في الحالة الأمنية التي مرت بها الجزائر واللاستقرار وفي بعض الأحيان الغموض الذي تعرفه المنظومة القانونية في الجزائر خاصة ما يتعلق بالعقار الفلاحي، أيضا المنظومة المصرفية والتعاملات المالية التي مازالت متأخرة عن الركب العالمي، إضافة إلى ثقل الإجراءات الإدارية.

ويمكن حصر معوقات الاستثمار الزراعي في الجزائر التي تحول دون جذب الاستثمار إلى

القطاع الزراعي خاصة الأجنبي منه فيما يلي:

- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين أو الأجانب، نظراً للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، وطول مدة الحصول عليه التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية التحتية الأساسية، وتوفيرها يتطلب طول الانتظار مما يدفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات أخرى؛
 - ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز؛
 - ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج الزراعي، بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم؛
 - صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية، وارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
 - عدم استقرار مضمون السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد وغموضها؛
 - عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الاستثمار لمدة زمنية طويلة؛
 - اهتمام المستثمرين بالاستثمار في القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي، نظرا للأخطار والظروف التي تحيط بالاستثمار الزراعي، والتي لا يمكن أن يتحكم فيها المستثمر كالعوامل المناخية والكوارث الطبيعية؛
 - معوقات أمنية تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد، وتأثيراتها لا زالت إلى اليوم تؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية التي يقام فيها الاستثمار الفلاحي.¹
- رغم التسهيلات والتحفيزات التي تضعها الدولة لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، ما يزال الإقبال عليه متدن مقارنة ببقية القطاعات، وهذا لعدة أسباب تعود في أغلبها لخصوصية هذا النوع من الاستثمار من ناحية ارتفاع درجة المخاطرة به، صعوبة التنبؤ بالإنتاج وموسميته، إضافة إلى نقص الوعي بأهمية القطاع الزراعي في إحداث التنمية، والنظرة إليه على أنه قطاع اقتصادي من الدرجة الثانية.

¹ - نفس المرجع، ص104.

المطلب الثالث: صناديق الدعم الفلاحي

منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأكثر من ذلك منذ 2008، تطور الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع، إضافة إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ هذا المخطط، وقبل أن نتعرف على هذه الصناديق، سنتطرق إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شهر سبتمبر 2000، من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا، هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقارب نصف فقراء الجزائر، وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي. ويهدف المخطط أساسا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة. هذا الأخير يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية، وتشجيع ودعم المزارعين¹. وهذا من خلال مجموعة من البرامج شملت كل القطر الوطني ومست كل الأنشطة المتعلقة بالفلاحة وهي:

- برنامج تطوير تكثيف فروع الانتاج الفلاحي؛
- برنامج تكييف أنظمة الانتاج؛
- البرنامج الوطني للتشجير (تشجير مفيد واقتصادي) وهدفه المحافظة وتوسيع الطاقة الغابية للبلد لا سيما التشجير المفيد (الأشجار المثمرة)؛
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي انطلق في سنة 1998، بهدف توسيع الأراضي الفلاحية المنتجة وتم مواصلته من خلال هذا المخطط؛
- برنامج الحماية والحفاظ على المراعي السهبية ومكافحة التصحر؛

¹ - أمال حفناوي: مساعي الجزائر من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة كمحرك لعجلة التنمية الشاملة المستدامة، الملتقى الدولي الأول حول البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، جامعة الجلفة، 21-22 نوفمبر 2012.

- برنامج تطوير الزراعة الصحراوية (تأهيل الواحات، استصلاح المحيطات، الاستصلاح الكبير).¹

هذه البرامج تهتم بثلاث انشغالات رئيسية هي: تطوير الانتاج الفلاحي والانتاجية، الحفاظ على الموارد الطبيعية (تربة، ماء)، وزيادة المساحة الزراعية. ومن أجل تأطير مختلف هذه البرامج رصدت لهذا المخطط أجهزة مالية تتمثل في: ميزانية التجهيز الفلاحي، القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية، وحسابات التخصيص المالي.

- ميزانية التجهيز: تميزت ميزانية القطاع الفلاحي بتغيرات في تخصيصات هذا القطاع ابتداءً من سنة 2000، حيث استفاد من دعم مالي في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي بقيمة 65.4 مليار دج (نسبة 12.4% من هذا البرنامج) منها 10.6 مليار دج تخصيصات سنة 2001، 20.3 مليار دج تخصيصات سنة 2002، أما سنة 2003 فخصص لها 22.5 مليار دج وسنة 2004 خصص لها 12 مليار دج.

- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية: شهد القرض الفلاحي إهمالا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما أثر سلبا على الاستثمار الفلاحي لزمّن طويل كون القرض الفلاحي لم يتم استغلاله كما كان مقررا له، وخلال الموسم الفلاحي 2000-2001 تم تجديده للقيام بالمهام المنوطة به، ودعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي الذي أوكلت له مهمة إنجاز البرنامج كونه هيئة للإقراض الفلاحي والتأمين الاقتصادي.

- حسابات التخصيص الخاصة: وهي من مصادر تمويل برامج المخطط²، وتتمثل في الصناديق التالية:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

¹ - Hadibi A, Chekired-Bouras F.Z, Mouhouche B: **Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie**, Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008.

² - عز الدين سمير: **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 125-123.

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضمان الانتاج الفلاحي، وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للبلاد، وتوسيع الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الانتاجية.¹ وتتمثل قائمة النشاطات المدعومة من طرف الصندوق كما يلي:

- العمليات المتعلقة بتنمية الإنتاج والانتاجية والمتمثلة في أشغال تحضير الأرض وتجهيزها وحمايتها واقتناء العنادر الفلاحي؛
- العمليات المتعلقة بتأمين المنتوجات الفلاحية والتي تشمل إنجاز أو إعادة تجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية؛
- العمليات المتعلقة بتسويق وتخزين وتوظيف وتصدير المنتجات الفلاحية؛
- العمليات التي ترمي إلى تنمية الري الفلاحي وتجديد الموارد المائية وتهيئة القنوات؛
- المساهمات التي تهدف إلى تأمين المنتوجات وحماية مداخيل الفلاحين ودعم أسعار الموارد الفلاحية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الفلاحية.²

صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، له حساب تخصيص خاص بالميزانية رقم 302-071، يهدف إلى:

- تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة؛
- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية؛
- تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛

¹ - محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² - عجة جيلالي: أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 292-293.

- تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليل من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية أو الصحة العمومية البيطرية؛
- تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي؛
- التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني؛
- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور والشتلات)؛
- تمويل اقتناء اللقاحات والمواد البيولوجية وكل مواد أخرى ضرورية للوقاية والمكافحة ضد الأمراض؛
- التعويضات عن عمليات إتلاف أو اقتلاع المزروعات والأعمال المنجزة في إطار المكافحة؛
- المساعدة لوضع وتسيير الشبكة الوطنية لمراقبة الصحة النباتية عن طريق وضع شبكة معلومات؛
- المساعدة لحملات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية.¹

صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

- أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، له حساب تخصيص خاص بالميزانية رقم 109-302، وهو مؤهل لتقديم الإعانات للنشاطات التالية:
- مكافحة التصحر (حظر الرعي، غرس مصدات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء والأنشطة الغابية، أشغال المحافظة على التربة والمياه)؛
 - تنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهلية والزراعة الرعوية (المحافظة على السلالات وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الحلوب، تحسين بنية القطعان)؛
 - تثمين منتجات تربية الحيوانات (إعانات إنجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، إنتاج وجمع وتحويل حليب الأغنام)؛

¹ - محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص: 149-150.

- حماية مداخيل المربين والفلاحين (إعانات تغذية القطعان في حالة فقدان المراعي أو نتيجة حظر الرعي أو تكييف أنظمة الانتاج)؛
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي (إنجاز ينابيع المياه في المناطق الرعوية، حفر الآبار الرعوية وسدود صغيرة، تهيئة منابع المياه والسواقي وقنوات الري...)
- أعمال الحفاظ على المراعي؛
- تقديم المصاريف المتصلة بدراسات إمكانيات الإنجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.¹

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليم الوزاري رقم 36 المؤرخة 2006/11/04 التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، يهدف كل منهما إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية، وتأمين الموارد الطبيعية وتوقيف ظاهرة تدهور الفضاءات، ومكافحة الفقر وظاهرة النزوح الريفي، وإنجاز البنى التحتية والتجهيزات العمومية، المصحات والمدارس، ومنشآت المياه والكهرباء، وهذه البرامج عرفت بداية من سنة 2008 ببرامج التجديد الريفي، ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروع في حساب هذا الصندوق، وهما حساب عنوانه البرنامج الخاص بالجنوب، وحساب آخر عنوانه البرنامج الخاص بالهضاب العليا.

صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2003، له حساب تخصيص خاص بالميزانية رقم 111-302، وقد حلّ محلّ صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ويهدف هذا الصندوق إلى تثبيت سكان الأرياف للحد من النزوح الريفي، وتشجيعهم على استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، وهذا لإشراك السكان المحليين في تنمية الإقليم، إضافة إلى العمل على حماية وتنمية الثروة الغابية، ومكافحة الانجراف والتصحر وتشجيع استغلال الأراضي في الجنوب.² وتتضح الأهداف التي يرمي الصندوق تحقيقها من النشاطات التي يدعمها، وهي:

¹- نفس المرجع، ص 151.

²- نفس المرجع، ص 152.

- عمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الانتاج الفلاحي، تحسين الانتاج الحيواني، وتثمين المنتوجات الفلاحية؛
- عمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات للدخول لمحيط الأراضي...؛
- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط؛
- تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق منها: إنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، تصليح العتاد الفلاحي، تأدية خدمات تقنية (البيطرية، الصحة النباتية،...)¹.

وقد عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لتنمية المناطق الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، حيث فتحت حسابات فرعية في هذا الصندوق وهي حساب عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز، وحساب آخر عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الهضاب العليا عن طريق الامتياز، وحساب ثالث تحت عنوان برنامج التنمية الريفية في الهضاب العليا، وتهدف هذه البرامج إلى:

- توسيع الرقعة الفلاحية ونوعية التربة وتوفير الري الزراعي من خلال إنجاز الآبار وتثبيتها وتهيئة الينابيع والسدود الصغيرة وإنجاز قنوات نقل المياه؛
- دعم المحافظة على الوسط الريفي والصحراوي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده، وذلك بتصحيح مجاري السيول عن طريق تنقية ضفاف الأنهار، إنجاز أسوار بالحجارة لمكافحة الإنزلاقات والتصحر، غرس النباتات الرعوية لتوفير مناطق رعي جديدة، تحسين أنظمة الانتاج الزراعي بدعم زراعة الأشجار المثمرة والكروم وغرس النخيل، تحسين الانتاج الحيواني بدعم إنشاء وحدات لتربية الحيوانات؛
- تطوير النشاطات التي تخص التنمية الريفية عن طريق استغلال التقنيات الحديثة وتحسين العقار وحرث التربة والاقتصاد في الري وتطوير الثروات الغابية وحمايتها، مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.²

¹ - نفس المرجع، ص 153.

² - نفس المرجع، ص 165.

وبعد مرور أربع سنوات من تطبيق سياسة الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ونظرا للنقائص التي عرفتتها هذه الفترة، من تحمل الدولة كل نفقات المشاريع المدعمة والذي أدى بالمستفيدين إلى اللامبالاة، إضافة إلى عدم وصول هذا الدعم إلى مستحقيه، وضعف النتائج المتحصل عليها من سياسة الدعم هذه، بسبب كل هذا جاء إصلاح 2005 ليعطي أكثر صرامة وتسهيل للحصول على الدعم من خلال تحديد نسبة الدعم في تكلفة كل مشروع، وتسهيل شروط الحصول عليه، وتوسيع فروع الدعم ليشمل برامج دعم جديدة منها برامج تنمية الجنوب والهضاب العليا والتنمية الريفية، وكذا بإنشاء صناديق جديدة وفتح حسابات في صناديق موجودة.¹ حيث تم فتح فروع حسابية خاصة في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (وقد تعرضنا له)، أما الصناديق الجديدة التي أنشئت فسنعرض لها فيما يأتي.

الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:

أنشئ بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، له حساب تخصيص خاص بالميزانية رقم 067-302، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط. يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين لتعاونيات أو تجمعات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاط الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغيرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري والتي حددت بنسبة 30% من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقف قصوى لحجم الدعم، ورفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم.² ويتكفل الصندوق بالنفقات التالية:

- إعانات تنمية الانتاج والانتاجية الفلاحية وكذا تثمينه وتخزينه وتوضييه وتصديره؛
- إعانات عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها؛
- إعانات دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛

¹- نفس المرجع، ص 154.

²- نفس المرجع، ص 155.

- تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية الزراعية، بما فيها الموجهة للعتاد الفلاحي في إطار صيغة البيع بالإيجار؛
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالموضوع.¹

الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي:

أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 تحت حساب تخصيص خاص رقم 121-302، يتكفل بالنفقات المتعلقة بإعانات حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية، إضافة إلى إعانات ضبط المنتوجات الفلاحية. يستفيد من دعم الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي الفلاحون والمربون، إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتممين المنتوجات الفلاحية.

الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين:

أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 تحت حساب تخصيص خاص رقم 126-302، وحسب المدة 52 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، يتكفل الصندوق بنفقات التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين وبنفقات إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والانتاج الفلاحي.²

يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى، ويوجه المتعامل نحو نوع القرض ونوع الدعم العمومي الملائم. وقد تطلبت هذه السياسة إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتكريسها أكثر للفلاحة والتنمية الريفية والزراعة الغذائية.

بالإضافة إلى أشكال الدعم سابقة الذكر، عرفت هذه الفترة استفادة الفلاحين والموالين في سنتي 2001 و 2009 من مسح لديونهم والمقدرة بـ 15 مليار دج و 41 مليار دج على التوالي، وهذا بهدف

¹- الجريدة الرسمية، العدد 52، الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، 2005/07/26، ص: 8-9.

²- الجريدة الرسمية، العدد 42، الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 24 جويلية 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، 2008/07/27، ص: 16-17.

تحفيز الاستثمارات الخاصة في المجال الفلاحي، وتشجيع عالم الفلاحة على بذل الجهود المكثفة لتحديث النشاط الفلاحي وزيادة منتجاته على اختلاف أنواعها.

وبهدف مواصلة ما بدأ به المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أجل تطوير القطاع الفلاحي وتنميته، وضع برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي للفترة 2010-2014.

برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي:

من خلال المخطط الخماسي 2010-2014 حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامجا لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، وضع أسس وتدابير من شأنها ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية من خلال تكاتف جميع الفاعلين في المجال لتعزيز التماسك الاجتماعي الذي يمثل أحد أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن الوطني. ومن الأهداف التي ترمي لها هذه السياسة تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعات الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتأمين الموارد الطبيعية، وإيلاء العناية الخاصة للاستعمال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري التقني، كما توصل هذه السياسة جهود التوجيه العقاري والفلاحي بمنح استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل. وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر سنة 2008 والذي يحدد المعالم والإطار العام للفلاحة الوطنية بهدف تمكينها من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

تطبق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال تطبيق عدة برامج تنموية حسب كل قسم والتي من أهمها زراعة الحبوب، البذور والشتلات والسقي كما يلي:

- برنامج تكثيف الانتاج: يهدف خلال الفترة 2010-2014 إلى تحقيق انتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار منها 34.4 مليون قنطار من منتوج القمح، فهذا البرنامج يسعى أساسا إلى زيادة الانتاج والانتاجية وتكامل القطاع.
- البرنامج المتخصص (البذور والشتلات): يسعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:
 - ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف؛

- إفادة الفلاحين من التطور الجيني عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة؛
 - ضمان مخزون الأمان عن طريق انشاء احتياطات استراتيجية من المواد النباتية للانطلاق.
 - برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار، تتكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و 183000 هكتار مخططات جديدة.
 - برامج أخرى: تتمثل في: برنامج انتاج الحليب، برنامج متخصص لتكثيف انتاج البقوليات الغذائية، برنامج تنمية وتطوير انتاج البطاطا، برنامج تنمية وتطوير انتاج الطماطم الصناعية، برنامج تنمية وتطوير انتاج الزيتون، برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل، برنامج التجديد الريفي. ومن خلال قراءة الميزانية الممنوحة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية تبدو الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي والريفي بالنسبة للحكومة، حيث انتقلت الموارد العمومية من 52 مليار سنة 2000 إلى 284 مليار دينار سنة 2011.¹ وكذلك من خلال السجل المالي المتوقع لـ 2010-2014 لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، حيث المعدل السنوي المالي المخصص لهذا البرنامج هو 230 مليار دج موزعة كما يلي:
 - التجديد الفلاحي: 160 مليار دج (69%)، (دعم دخل الفلاحين وضبط الانتاج الفلاحي، دعم لتقوية رأس المال المنتج ووضع برامج التكثيف)؛
 - التجديد الريفي: 42 مليار دج (18%)، إعادة تسوية البرامج (الغابات، السهوب، الفلاحة الجبلية، الصحراء، الاستصلاح....) في مسعى المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة؛
 - برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: 28 مليار دج (13%)، (عصرنة الإدارة، ديناميكية أجهزة الاتصال والإرشاد والبحث والتحليل، تعزيز مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحة النباتية وللأراضي الفلاحية...)².
- بالنسبة لصناديق الدعم التي ذكرناها سابقا، فقد تم بموجب قانون المالية لسنة 2013 دمجها في صندوقين فقط كما يلي:

¹- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي 2012، ص 27.

²- نفس المرجع، ص 28.

الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

حسب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2013، فتح حساب تخصيص خاص رقم 302-139

عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، حيث يتضمن الأسطر التالي:

- تطوير الاستثمار الفلاحي؛

- ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية؛

- ضبط الانتاج الفلاحي.

يستمر سير هذه الحسابات إلى غاية التطبيق الفعلي للإطار التنظيمي المنظم لحساب التخصيص الخاص رقم 302-139 الذي يجب أن يكون في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013، ويحل محل هذا التاريخ تقفل حسابات التخصيص رقم 302-067 الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي ورقم 302-071 الخاص بصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية ورقم 302-121 الخاص بالصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 302-139. وتخصص إعانات هذا الصندوق لـ:

- تطوير الانتاج والانتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها وحتى تصديرها؛

- عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي؛

- دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛

- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية، بما فيها الموجهة للعتاد الفلاحي

في إطار عقد القرض الإيجاري؛

- الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية؛

- الأعمال المرتبطة بحماية الصحة النباتية وتطوير الصحة الحيوانية؛

- الإعانات المتعلقة بحماية مداخل الفلاحين.¹

¹ - الجريدة الرسمية، العدد 72، قانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 يتضمن قانون المالية لسنة 2013، 30 ديسمبر 2012، ص: 21-19.

الصندوق الوطني للتنمية الريفية:

كما فتح حساب تخصيص خاص آخر رقم 140-302 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، يتضمن الأسطر التالية:

- مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- التنمية الريفية واثمين الأراضي عن طريق الامتياز؛
- دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين.

يستمر سير هذه الحسابات إلى غاية التطبيق الفعلي للإطار التنظيمي المنظم لحساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي يجب أن يكون في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013، وبحلول هذا التاريخ تقفل حسابات التخصيص رقم 109-302 الخاص بصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب ورقم 111-302 الخاص بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ورقم 126-302 الخاص بالصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 140-302، ويقوم هذا الصندوق بتمويل الإعانات الموجهة لـ:

- مكافحة التصحر وأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛
- تنمية الانتاج الحيواني في المناطق السهبية والزراعية الرعوية، وتنظيم الاقتصاد الرعوي؛
- عمليات استصلاح الأراضي وعمليات التنمية الريفية؛
- تنمية تربية المواشي والانتاج الفلاحي.¹

لقد تنوعت صناديق الدعم المالي وشملت بدعمها كل النشاطات الفلاحية وكل مناطق الوطن من جبال، سهوب وصحراء، كما شملت الانتاج النباتي والانتاج الحيواني، ومن أجل زيادة فاعلية الدعم وتحقيق الأهداف التي يرمي إليها، تمّ إدماج صناديق الدعم في صندوقين أحدهما يختص بالتنمية الفلاحية وآخر يختص بالتنمية الريفية.

¹ - نفس المرجع، ص: 21-23.

المبحث الثالث: خدمات المساندة

إضافة إلى الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، يحتاج القطاع الزراعي إلى عناصر أخرى تساعد على تنميته وتطويره يطلق عليها خدمات المساندة، حيث تلعب دور المساند والمرافق لتطور القطاع الزراعي.

المطلب الأول: برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني

تهدف إجراءات التنمية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج وكذا قدرة الفلاحين على ذلك وعلى استخدام التقنيات الحديثة. فبعد وضع الإجراءات الخاصة بدعم الانتاج والتموين بالبذور ومدخلات الانتاج فإنه حان الوقت للانتقال إلى مستوى آخر متمثل في المعرفة والتحكم في تقنيات الانتاج الحديثة من خلال الاستراتيجية التي ترمي إلى تحسين القدرات البشرية وطرق العمل لكل الفاعلين (الفلاحين، المربين، المتعاملين، الإدارة، البنوك والتأمينات...). ويعزز هذا البرنامج إمكانيات السلطات الوطنية للصحة النباتية والحيوانية والغابية وكذا وسائل التنشيط والمراقبة وعصرنة أنظمة الإعلام والاتصال للإدارة الفلاحية وهذا لتطوير زراعة عصرية مستدامة. ولهذا الغرض جاء برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT) ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي لفائدة إطارات القطاع وكذا الفلاحين على حد سواء، وكذا كل الفئات التي لها صلة بعالم الانتاج النباتي والحيواني. وقد خصص لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني في المجال الفلاحي ضمن المخطط الخماسي 2010-2014 ظرف مالي يقدر بـ 28 مليار دينار سنويا، ويركز هذا البرنامج على قسمين رئيسيين هما:

- تعزيز القدرات البشرية حول مختلف أنشطة التنمية والتطوير والتدريب والتوجيه في مجال هندسة الانتاج والتسويق والتنظيم والتظاهرات العلمية والعمل على تطوير مراكز التميز.
- تقديم المساعدات التقنية والقدرات الإدارية لوحدات الانتاج الزراعي من أجل تحسين الأداء الانتاجي ومساعدة الوحدات الاستراتيجية الاقتصادية لتعزيز قدراتها الانتاجية.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز الكفاءات التقنية والإدارية لتنظيم القطاع؛

- تحسين المعلومات الجديدة والمعرفة للفلاحين والموالين وكل المستفيدين من مشاريع وبرامج التنمية الريفية.

ويعتمد PRCHAT على مجموعة من المؤسسات والهيئات بمثابة شركاء في تنفيذ هذا البرنامج، وهؤلاء الشركاء هم:

- مراكز ومعاهد البحث والتنمية التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية وعددها (14) إضافة إلى شبكة المحطات والمخابر التابعة لها؛
- مؤسسات التكوين وعددها (13)؛
- الدواوين؛
- الغرفة الوطنية للفلاحة والغرف الولائية؛
- الجمعيات المهنية والتعاونيات؛
- مؤطرو مديريات المصالح الفلاحية للولايات ومراكز التكوين؛
- مشاركة من:

- وزارة التعليم والتكوين المهني فيما يخص التكوين؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما يخص التكوين، البحث والخبرة،
- وزارة الاتصال فيما يخص الإرشاد.

ويحاول برنامج PRCHAT من خلال فعالياته استهداف مختلف الفاعلين والمتعاملين وكل من له علاقة بالقطاع الفلاحي وبتطويره وبتنفيذ مختلف البرامج المتعلقة به، وهم:

- الإطارات التقنية وإطارات الإدارات المركزية وغير المركزية (مديريات المصالح الفلاحية ومراكز التكوين)؛
- الفلاحون والمربون و حاملو المشاريع؛
- الأسر والمجتمعات الريفية؛
- المنتخبون والمسؤولون المحليون و فاعلو المجتمع المدني.

ويمكن حصر أهم المشاكل والإخفاقات التي سجلت على تطبيق هذا البرنامج فيما يلي:

- صعوبة السيطرة على تدفق التدريب والإرشاد؛

- مشاكل التشاور والتنظيم على مستوى القاعدة (المستوى المحلي)؛
- عدم التفاعل بين مديريات الفلاحة والغرف الفلاحية لبعض الولايات؛
- وجود انحراف في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني؛
- عدم وجود حافز (جزئيا) في تأطير أنشطة التوعية وتدبير الدعم المقدمة في إطار هذا البرنامج؛
- عدم وجود تقييم أثر التدريب والإرشاد؛
- عدم الكفاءة في التمكن من شبكة المعلومات والاتصالات.¹

تنفيذ مختلف برامج التجديد الفلاحي والريفي يتطلب نهج دعم ومساعدة تقنية لمختلف الفاعلين المشاركين في عملية التنمية، بما في ذلك ثلاثية التكوين-التربية، البحث والإرشاد التي تعتبر المقومات والأدوات المحركة. وفيما يلي سنتطرق لكل عنصر من هذه الثلاثية.

أولا: البحث الزراعي في الجزائر

جهاز البحث على مستوى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية يضم اثنين من المؤسسات العامة ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، وهي:

- **المعهد الوطني الجزائري للبحوث الزراعية (INRAA):** أنشئ سنة 1966، مجالات البحث التي يهتم بها تتمثل في علم الحيوان، تكنولوجيا الأغذية، فسيولوجيا النبات وتحسين النباتات، الاقتصاد وعلم الاجتماع الريفي وهذا في مختلف المناطق المناخية والزراعية في الجزائر.
- **المعهد الوطني للبحث الغابي (INRF):** هو المسؤول عن تراكم المعرفة فيما يخص النباتات والحيوانات، الغابات، السهوب والصحراء، وهذا لتطوير آليات وإجراءات التسيير والاستخدام المستديم للموارد الغابية، السهبية والصحراوية، والسماح بتحسين كمية ونوعية إنتاجيتها وضمان صيانتها والحفاظ على التوازنات البيئية، وهو مكلف أيضا بتوسيع نشر أعماله ونتائج بحوثه من أجل المساهمة في تحقيق المخططات الوطنية للتنمية الغابية (المعارف، الخبرة التقنية، تشجيع التكنولوجيات الجديدة...).

¹ - أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره.

كما يضم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية أيضا المحافظة السامية لتطوير السهوب (HCDS)، ولجنة تطوير المناطق الصحراوية (CDARS). إضافة إلى سلسلة من المعاهد مسؤولة عن دعم مختلف الفروع، وهي:

- المعهد التقني للمحاصيل الكبرى (ITGC): المسؤولة عن خلق، اختيار وإنتاج المواد النباتية لأنواع الحبوب، البقول والأعلاف، إعداد البرامج وإنتاج البذور، دعم وتطوير المحاصيل الكبرى، تطوير وتكييف تقنيات إنتاج المحاصيل الكبرى، إضافة إلى وضع المعايير التقنية التي هي من بين المهام الرئيسية للمعهد؛
- المعهد التقني للأشجار المثمرة والكروم (ITAFV)؛
- المعهد التقني للمحاصيل الصناعية؛
- المعهد التقني لتربية الحيوانات؛
- المعهد التقني لتطوير الفلاحة الصحراوية؛
- المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها (CNCC): مسؤول عن مراقبة الإنتاج النباتي من البذور والشتائل، المراقبة المخبرية للنوعية الفيزيولوجية، المادية والصحية لجميع البذور والشتائل المنتجة محليا أو المستوردة، مراقبة ظروف تخزين وحفظ البذور والشتلات، المصادقة على البذور والنباتات قبل أي تسويق أو استخدام؛
- المعهد الوطني لوقاية النباتات (INPV): مراقبة المبيدات، الرصد والتدخل ضد الأوبئة، الدعم التقني، تطوير تقنيات مكافحة الآفات، وهو الفاعل الرئيسي في مكافحة الجراد على المستوى الوطني والإقليمي.
- المعهد الوطني للطب البيطري (INMV)؛
- المعهد الوطني للأراضي، السقي والصرف (INSID): المسؤول عن تطوير نظم المعلومات الجغرافية وخلية الأرصاد الجوية الزراعية، إنجاز مختلف الخرائط الأساسية للقطاع مثل خرائط نوعية مياه الري، الحساسية للتآكل، تطوير شبكة مخابر تحاليل للتربة، مياه الري من أجل إدارة أفضل للري والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية كالماء والتربة؛
- المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي (CNIAAG): مسؤول عن تطوير التلقيح الاصطناعي ولديه بنك للأصول الوراثية؛

- المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي (INVA): من بين مهامه الدراسات والبحوث في مجال نظم ومناهج وطرق الإرشاد، قنوات، وسائل وطرق الاتصال الملائمة، وتصميم وتطوير أساليب وأدوات البحث.

هذه المعاهد التي لديها 128 هيئة لامركزية بما في ذلك 55 محطة تجربة تحتل حوالي 6500 هكتار، كما تضم إمكانات بشرية (2500 عامل منهم 550 إطار) وبنية تحتية مهمة تتميز بتجربة تقنية قيّمة، وكذلك مختبرات جهوية ووطنية ذات معدات تقنية وعلمية هامة موزعة على التراب الوطني، والتي طوّرت علاقات قوية مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي (مربي الماشية، الفلاحين، التعاونيات، جماعات المصالح المشتركة... ولكن أيضا مع المعاهد، الكليات والجامعات التي ترتبط معها بالعديد من الاتفاقيات تتحقق من خلال المشاركة القوية في مختلف مشاريع البرامج الوطنية للبحث.

وتلعب شبكة المعاهد التقنية دوراً حاسماً في التنفيذ الفعال للسياسات الزراعية من خلال اكتساب المعرفة ونشرها لصالح مختلف المتعاملين، كما أن المهام الموكلة لهذه المعاهد التقنية التي تملك مهارة وتجربة كبيرة، وتوافر ومرونة استجابة ذات أهمية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

وتماشيا مع أهداف السياسات الزراعية، كان من الضروري توسيع وتكثيف برامج البحوث في بعض المجالات ذات الأولوية، من أجل تحسين كمية ونوعية الانتاج بالموازاة مع المحافظة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. ولهذا منذ سنة 2006، دأبت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على تنظيم سلسلة من اللقاءات والمؤتمرات تخص كل من الإرشاد، البحث الغابي والبحث الزراعي بمشاركة قطاعات أخرى وهي التعليم العالي، الموارد المائية، المجتمع المدني... وهذا لإظهار والتأكيد على المجالات والمحاور ذات الأولوية في البحث. حيث تم إعطاء أولوية لمجالات تنميين والمحافظة على الموارد الوراثية والموارد الطبيعية (خاصة الأراضي والمياه)، إضافة إلى القضايا التي تخص التغيرات المناخية والأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم إدماج معظم المواضيع الناتجة عن هذه المؤتمرات في إطار البرامج الوطنية للبحث، والبرامج المعنية هي:

- البرنامج الوطني للبحث رقم 1 " الفلاحة والتغذية والغابات والمساحات الطبيعية والريفية"؛
- البرنامج الوطني للبحث رقم 4 " البيئة وترقية التنمية المستدامة"؛
- البرنامج الوطني للبحث رقم 14 " البيو تكنولوجيا "؛

- البرنامج الوطني للبحث رقم 34 " تطوير المناطق الجافة وشبه الجافة والجبالية ومكافحة التصحر".

حسب القانون رقم 08-05 المؤرخ في 02 فيفري 2008 المتعلق ببرنامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 2008-2012، فإن من بين الأهداف الأساسية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للعشرية التالية هي:

- التنمية الفلاحية والغابية وتنمية المساحات الطبيعية والمساحات الريفية؛
- تطوير صناعة الأغذية الزراعية وترقيتها؛
- تنمية الموارد المائية وحمايتها لاسيما من أجل الري وصرف المياه والتطهير والتموين بالمياه؛
- حماية البيئة ومكافحة التصحر والمحافظة على الطبيعة والتنوع والتوازن البيولوجيين وترقية التنمية المستدامة؛
- ترقية نوعية الانتاج الوطني.

وتحقيق هذه الأهداف وأخرى يتم من خلال المواضيع والمحاور المختلفة التي تخص القطاع الفلاحي وهي مدمجة في البرامج الوطنية للبحث، خاصة البرنامج الوطني للبحث رقم 1 " الفلاحة والتغذية والغابات والمساحات الطبيعية والريفية" والذي يضم ثمان (08) مجالات ذات مواضيع مختلفة، سنتطرق لمجالين يخصان موضوع الدراسة وهما:

المجال 3: حفظ وتوسيع وتثمين الغطاء النباتي الغابي والمساحات الطبيعية

- حفظ وتسيير التنوع البيولوجي للغابات؛
- توسيع التشجير في المناطق الغابية ذات الإمكانيات المحدودة (الجافة وشبه الجافة)؛
- تسيير وحماية الغابات؛
- تثمين المنتجات الغابية؛
- مكافحة تآكل وتصحر الأراضي؛
- حفظ وتسيير المساحات الطبيعية (المناطق السهبية، الجبلية والصحراوية).

المجال 4: الفلاحة والتنمية المستدامة

- تهيئة وتثمين المساحات الفلاحية؛
- الأنشطة الفلاحية وعمليات التنمية المستدامة؛
- تطوير الزراعة العضوية؛
- الجرد، التقييم، الحفظ والاستخدام المستديم للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية والكائنات الدقيقة المحلية والدخيلة؛
- معرفة وتحسين نظم الانتاج الفلاحي؛
- التسيير الرشيد لمياه الري؛
- تكييف المكننة والآلات الفلاحية في مختلف مناطق النظم الفلاحية.

في ما يخص الدراسات والبحوث المنجزة خلال الفترة 2009-2012، هناك مشاركة قوية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية في البرامج الوطنية للبحث رقم 1، 4، 14 و34، حيث:

- 75 مشروع بحث تكفلت به الوزارة تصميما وتنفيذا منها 64 مشروع يخص البرنامج الوطني للبحث رقم 1، 7 مشاريع البحث تخص رقم 34، 3 مشاريع بحث تخص رقم 14، ومشروع بحث يخص البرنامج الوطني للبحث رقم 4.
- 89 مشروع بحث حيث إطارات الوزارة أدمجت فرق بحث لقطاعات أخرى، ونعني بها المشاريع التي يقودها الأكاديميون والمستشفيات الجامعية.

ثانيا: الإرشاد الزراعي في الجزائر

استراتيجيات التنمية الزراعية لا يمكن أن تعطي كل ثمارها إذا لم يدفعها الفلاحون من خلال التنظيم والمشاركة الفعالة بغية تصميم وتطوير السياسات والبرامج. ومن أجل أن تعطي استراتيجيات التنمية نتائجها، يجب أن تهدف إلى تعزيز الفهم والوعي وفرص التنمية لجميع مستويات السكان، وتحسين التفاعل بين الموظفين المكلفين بالتنمية وبين الجماهير من خلال نظام فعال للاتصال والإرشاد. أيضا استراتيجية الإرشاد للفترة الخماسية 2010-2014 تركّز على التخطيط التشاركي، التكوين المكثف للمرشدين، تطوير وسائل متعددة الوسائط، وعلى مستوى إجراءات التسيير، هذه الأنشطة التي سيتم تطبيقها من قبل المكلفين بالإرشاد تهدف لدعم التوجهات والاستراتيجيات والبرامج ذات الأولوية للتنمية

الزراعية. وفيما يتعلق بأسلوب منهجي متكامل، برنامج الإرشاد والاتصال للفترة 2010-2012 يتضمن تخطيطا استراتيجيا ومقاربة منهجية متكاملة تدور حول¹:

❖ على المستوى الهيكلي:

الإجراء يخص تعزيز قدرات الاستجابة فيما يتعلق بالإرشاد من خلال إعادة هيكلة نظام الإرشاد بالاعتماد على نهج متكامل مع مختلف الشركاء في تنفيذ نشاطات الإرشاد والدعم التقني المتعلق بالفلاحة باعتبارهم طالبي خدمات وعروض الإرشاد، وهذا التعديل يتم من خلال صياغة برامج وأدوات تسيير نشاطات الإرشاد في الميدان، بالاشتراك مع الشركاء ذوي الخبرة، إضافة إلى اعتماد آلية لرصد وتقييم الأنشطة تتماشى وبرامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

❖ على مستوى برمجة الإرشاد، سوف يركز العمل على:

- تخطيط وتسيير برامج ونشاطات الإرشاد النقاري في الميدان من خلال تطبيق أساليب تستخدم باستمرار (أساليب فردية وجماعية) وإقامة مؤتمرات ومواقع للتظاهرات تتعلق بالبرامج المسجلة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي؛
- تصميم وانتاج ونشر وسائط الإرشاد التي يقوم بها المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي والمعاهد التقنية؛
- تنفيذ برامج الإرشاد الشامل (الحصص والوسائط السمعية البصرية والإذاعية للتلفزة والإذاعة)؛
- متابعة تقييم الأنشطة للتأكد من أنها تلبي الاحتياجات التي أعرب عنها المستفيدون من البرامج.

وتتمحور أهداف الإرشاد في إطار برنامج PRCHAT أساسا حول²:

- تحسين توجيه نشاطات التنمية وإقامة علاقات بين الفلاحين ومحيطهم؛
- ترقية قدرات، مهارات وممارسات وفاعلي التنمية الزراعية والريفية؛
- الإعلام والاتصال حول معايير تخص العالم الريفي.

¹ - Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Direction de la Formation de la Recherche et de la Vulgarisation, **Stratégie et Politique de vulgarisation agricole pour la Période (2010-2014)**, p1.

² - MADR, Direction de formation, de la recherche et de la vulgarisation, **programme de renforcement des capacités humaines et d'assistance technique (PRCHAT)- bilan de réalisations (2009-2012)**, p2.

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

والجدولين الموالين يعطيان أرقاما عن نشاطات الإرشاد التقاري والشامل خلال الفترة 2009-2012-

2012.

جدول رقم 26: نشاطات الإرشاد التقاري المنجزة خلال الفترة 2009-2012

الإرشاد التقاري		
20200	العدد	أيام الإعلام والتحسيس
450600	السكان	
1247	العدد	أيام التظاهرات
12350	السكان	
480 مكان منصب	العدد	أماكن التظاهر
75300	العدد	زيارات توجيه
255563	السكان	

Source : MADR, DFRV, programme de renforcement des capacités humaines et d'assistance technique (PRCHAT)- bilan de réalisations (2009-2012), p7.

تمحورت نشاطات الإرشاد التقاري حول أيام إعلامية وتحسيسية التي كانت أكثر من 20000

يوم واستهدفت أكثر من 450000 مستهدف، وقد أقيمت 1247 تظاهرة مست 12350 فرد، كما نصب

480 مكان للتظاهر، وتم إنجاز 75300 زيارة توجيه استهدفت 255563 فرد.

جدول رقم 27: نشاطات الإرشاد الشامل المنجزة خلال الفترة 2009-2012

نوع وسيلة الإرشاد	عددها
الدعائم التلفزيونية	86
البث الإذاعي	54503
الدعائم المكتوبة	160
تظاهرات	97
ندوات وتجمعات	130

Source : MADR, DFRV, programme de renforcement des capacités humaines et d'assistance technique (PRCHAT)- bilan de réalisations (2009-2012), p : 7-8.

فيما يخص الإرشاد الشامل، فقد بلغت الدعائم التلفزيونية 86 دعامة، وأنجز أكثر من 54000 بث

إذاعي، أما الدعائم المكتوبة فقد بلغت 160 و أقيمت 97 تظاهرة، في حين أقيمت 130 ما بين ندوة

وتجمع.

ثالثا: التكوين والتدريب

التكوين والتدريب في إطار برنامج PRCHAT يخص كل الفاعلين في القطاع الزراعي من فلاحين، مرشدين، إطارات وتقنيي القطاع، وهذا لتزويدهم بمختلف المعارف والتقنيات التي يحتاجونها في نشاطاتهم، إضافة إلى تجديد معلوماتهم والإطلاع على آخر المستجدات التي تخص القطاع الزراعي. ويتمثل تكوين هؤلاء الفاعلين في:

- تكوين الفلاحين: تكوين وظيفي للفلاحين والمربين في مواضيع مختلفة متعلقة بأمور تقنية لمختلف الفروع، بالخبرات وبأدوات التسيير.
- تكوين حاملي المشاريع الفلاحية والريفية.
- تكوين المستفيدين في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- تكوين وتدريب إطارات القطاع:
- تكوين تدعيمي للفروع لفائدة المؤطرين التقنيين: الإدارة المركزية، مديريات المصالح الفلاحية، الغرف الفلاحية الولائية، معاهد البحث والتأطير.
- رفع مستوى إطارات الإدارة المركزية والمحلية في مواضيع مختلفة وخاصة المنهجية والإدارية.
- رفع مستوى إطارات المؤسسات تحت الوصاية (التقنية، الاقتصادية، المالية...) في المجالات التقنية والمالية والإدارية.
- التكوين في الخارج لفائدة مجموع إطارات القطاع.
- تكوين إطارات التنمية الريفية والغابات:
- رفع مستوى إطارات الإدارة المركزية والمديرية العامة للغابات، المفوضية العليا لتنمية السهوب، مفوضية التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية.... حول مواضيع متعلقة بالحوكمة المحلية، التشخيص الإقليمي...؛
- تكوينات موجهة للإطارات التقنية فيما يخص مواضيع معالجة أحواض المنحدرات، مكافحة التصحر، تسيير الثروات الغابية، النظم البيئية الغابية....
- تكوين المرشدين: فيما يتعلق بمنهجية الإرشاد ومواضيع أخرى تقنية.
- التكوين الأولي للتقنيين والملاحظين:
- تكوين تقنيي الفلاحة؛

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

- تكوين مساعدي تقنيي الفلاحة وأعوان حماية الغابات.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور عدد المكونين سواء من الإطارات أو من الفلاحين خلال الفترة

2012-2008.

جدول رقم 28: تطور التكوين والتظاهرات التكوينية المجسدة لفائدة الإطارات والفلاحين في إطار برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (2012-2008)

السنة	2008	2009	2010	2011	الفصل الأول لـ 2012
عدد الإطارات المكونين	1598	7359	12757	13939	10476
عدد الفلاحين المكونين	9117	22097	22716	34217	28499

Source : MADR, DFRV, programme de renforcement des capacités humaines et d'assistance technique (PRCHAT)- bilan de réalisations (2009-2012), p5.

حيث خلال الفترة 2012-2008 استفاد 46129 إطار و 116646 فلاح من تكوينات حول مواضيع مختلفة تتعلق ب: توجيهات تنمية القطاع، حاجات يعرب عنها الفاعلون (الإطارات، فلاحون ومتعاملون آخرون)، كما استفاد 1225 إطار من تكوين في الخارج. ونلاحظ من الجدول تزايد عدد المكونين من سنة لأخرى بالنسبة للإطارات وللـفلاحين.

إذا برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني وضع لمرافقة تطبيق مختلف برامج القطاع الفلاحي من خلال زيادة معارف وخبرات الفلاحين ومؤطري القطاع عن طريق التكوين، كذلك توجيه البحث لخدمة هذه البرامج، والاعتماد على الإرشاد لتقريب الفلاحين وتوعيتهم وإعلامهم بكل جديد يطرأ فيما يخص البرامج والتشجيعات والتحفيزات في القطاع الزراعي.

المطلب الثاني: القروض الفلاحية

سنعرض في هذا المطلب للقروض الفلاحية المدعمة من طرف الدولة والتي تمنحها للفلاحين من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتمثل في قرضين هما قرض الرفيق وقرض التحدي.

قرض الرفيق:

بدأ العمل به سنة 2008، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتعاقد مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وتبلغ مدة القرض سنة واحدة، في حين الفوائد 0%، ويستفيد من هذا القرض المستثمرون

الفصل الثالث: التنمية الزراعية المستدامة بالجزائر

الفلاحيون حسب قانون التوجيه الفلاحي، فلاحون ومربون، بصفة فردية أو منظمة في شكل تعاونيات، جمعيات، وحدات الخدمات الفلاحية، مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

بالنسبة للتسديد، فإن المستفيدين الذين سددوا خلال السنة يقع على عاتق الوزارة تسديد فوائد القرض ومنحهم قروضا جديدة، أما الذين لم يسددوا خلال سنة (مع تمديد 06 أشهر في الحالات القصوى) يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وقروض جديدة من طرف الوزارة، كما بإمكان المتعاقد أن يستفيد بطلب منه من دعم تقني من طرف المصالح التقنية للوزارة. وتتمثل مجالات هذا القرض في:

- اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتلات، أسمدة، مواد المعالجة...);
 - اقتناء أغذية الحيوانات، وسائل التروية والمواد الدوائية البيطرية؛
 - اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC)؛
 - تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية من خلال تحسين جهاز الري، اقتناء العتاد الفلاحي في نطاق القرض بالإيجار، إنجاز وإعادة الاعتبار لمنشآت التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية، إنجاز وإقامة البيوت البلاستيكية، وإعمار وإعادة إعمار الإسطبلات والحظائر.¹
- وفيما يخص المستفيدين ومبلغ الدعم المقدم في إطار قرض الرفيق فهو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم 29: الوضعية المالية لقرض الرفيق للفترة 2008-2012

2012-11	2011-10	2010-09	2009-08	
9595	8490	8417	7691	عدد المستفيدين
13691973226	6950131127	5354658763	7350575772	مبلغ الدعم المقدم(دج)

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية التمويل الفلاحي.

حسب الجدول، تم خلال الفترة 2008-2012 استفادة أكثر من 34000 مستفيد من قرض الرفيق، حيث بلغ الدعم المالي المقدم حوالي 3335 مليار دج.

¹ - بن الحبيب طه: أثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر- دراسة حالة منتج القمح-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 109.

قرض التحدي:

هو قرض استثماري يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار إنشاء مستثمرات للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للأمالك الخاصة أو الأمالك الخاصة للدولة. وهو قرض مدعم مدته 07 سنوات، لا تتجاوز قيمته 01 مليون دينار لكل هكتار، وهو موجه لإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، والتي تقل مساحتها عن 10 هكتار.

بالنسبة للفوائد تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بها بصفة كلية إذا لم تتعدى مدة التسديد 03 سنوات، وعندما يكون التسديد في فترة 03 إلى 05 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 01% من الفوائد، وإذا كان السداد في فترة 05 إلى 07 سنوات، يتكفل المستفيد بنسبة 03% من الفوائد، وفي حالة تجاوز هذه المدة يتكفل المستفيد كليا بفوائد القرض. وبالنسبة للمستثمرات التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات، يحظى المستفيد من قرض التحدي بمرافقة خاصة خلال مرحلة تهيئة الأراضي، حيث تتكفل الوزارة بمصاريف المرافقة من خلال صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز. ويمكن الاستفادة من قرض الاستثمار "التحدي" في إطار:

- أشغال إعداد، تهيئة وحماية الأراضي (تصريف المياه، إزالة الحجارة، وضع مصدات الرياح، التسميد، التوصيل بالكهرباء...)
- عمليات تطوير الري الفلاحي (تعبئة الموارد المائية، تجهيزات الضخ والري، إنجاز شبكات توزيع مياه الزراعة، تصليح المضخات...)
- اقتناء عناصر ووسائل الإنتاج (اقتناء المدخلات الفلاحية، اقتلاع وتجديد الغراسات المسنة، اقتناء الآلات والأدوات الفلاحية، الإنتاج الحيواني، عمليات التطعيم...)
- إنشاء الهياكل القاعدية، التخزين، التحويل، التوضيب والتثمين (بناء الهياكل القاعدية الفلاحية، اقتناء سلسلة الفرز والتوضيب، إنجاز هياكل تخزين المنتوجات الفلاحية...)
- الإنتاج التقليدي (صناعة الزرابي، الدباغة التقليدية، صناعة منتوجات الفلين...)
- الحماية والتطوير الوراثي الحيواني والنباتي (إنشاء هياكل إنتاج البذور والشتائل والفحول، إنشاء هياكل الحفظ المتخصص عدا التبريد).¹

¹- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: قرض التحدي (سياسة التجديد الفلاحي والريفي)، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي.

وفيما يخص وضعية قرض التحدي في الفترة 2011/07/01 - 2013/06/30 ما يتعلق بالمستفيدين ومبلغ الدعم المقدم، فقد بلغ عدد المستفيدين 227 مستفيد، في حين بلغت قيمة الدعم 3044243867 دج. وسبب قلة عدد المستفيدين والمقبولين على قرض التحدي هو نقص التعريف والإعلام والإرشاد حول هذا النوع من القرض.

ما نلاحظه من خلال التمعّن في شروط قرض الرفيق وقرض التحدي هو أن الدولة تمنح تسهيلات كثيرة ومساعدات عدة للفلاحين والمستثمرين في مجال الزراعة لتنفيذ مشاريعهم والتوسع فيها، من خلال صيغ عدة سواء في المدى القصير، المتوسط أو الطويل، مع تكفل كلي بالفوائد وتقديم دعم ومرافقة تقنية إذا لزم الأمر، وهذا كله بهدف تنشيط القطاع الزراعي وتطويره.

المطلب الثالث: ضبط المنتجات الفلاحية

بعد الاضطرابات التي عرفتها الأسواق الدولية والسوق الوطني والتي أحدثت خلا في عرض المنتجات وأدت إلى اللاإستقرار في الأسعار، مما أثر سلبا على المستهلكين والفلاحين، لجأت الوزارة إلى وضع آلية للتحكم في هذه التقلبات و تجنب الفلاحين والمستهلكين آثارها وهي نظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك.

نقصد بالضبط كل الآليات والوسائل المطبقة في إطار سياسة وطنية للتحكم في تقلبات أسعار الأسواق. وعموما الضبط يتعلق بتقلب أسعار المنتجات الفلاحية لأنها الأكثر تعرضا لتقلبات الأسعار. وتتمثل آلية الضبط في: تحديد الشروط، تحديد الأحجام للتخزين، هياكل التخزين وقدراتها، فترة ومدة التخزين والإخراج من المخازن، تأطير أسعار الاستهلاك، تحديد الأسعار والهوامش، تحديد أساليب وطرق التكفل بمصاريف عمليات الضبط.

نظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك كان ضرورة للسلطات العمومية، خاصة في سنتي 2007 و 2008 حيث سجل التهاب الأسعار في الأسواق الدولية لمادة الحليب سنة 2007 والحبوب في سنة 2008، مما نتج عنه تذبذب في الإمدادات للسوق الوطني. حيث بعد الإجراءات التي وضعت لوقف الآثار السلبية للسوق العالمي خاصة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتدني، ولدعم وتعزيز تنظيم وتطوير فروع أهم المنتجات، حددت آليات للضبط من أجل وقف بصفة

دائمة آثار تقلب الأسعار على مستوى الأسواق الدولية، ومن أجل حماية المستهلكين من خلال ضمان استقرار الأسعار. وقد وضعت إجراءات خاصة لهذا الأمر:

- ضبط عرض المنتج من البداية من خلال توفير ظروف لزيادة عرض المنتج الداخلي، ونخص بالذكر الحليب، الحبوب، البطاطا؛
 - إجراءات وآليات أخرى وضعت من أجل منتجات أخرى واسعة الاستهلاك.¹
- حسب القرار رقم 498 لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية²، فإن نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع يهدف إلى وضع مخزونات للضبط من أجل حماية مداخيل الفلاحين والقدرة الشرائية للمستهلكين، ومضمون هذا القرار مفتوح لكل مهني تخزين المنتجات الفلاحية العاميين، الخاصين والمؤسسات وللـفلاحين الذين يملكون قدرات تخزين ملائمة. وحسب نفس القرار فإنه يتم تحديد سعر مرجعي للشراء من طرف الوزارة لكل منتج فلاح، وفي كل الحالات أعلى من تكلفة الانتاج المتوسطة للفلاح. وحسب قانون التوجيه الفلاحي، فإن التدخلات فيما يخص ضبط المنتجات الفلاحية تتم على وجه الخصوص عن طريق:

- تدابير تحفيزية في الجمع والتخزين وهياكل التخزين والشحن والنقل؛
 - تدابير دعم المنظمات المهنية والمهنية المشتركة الفلاحية؛
 - تدابير تحديد التعريف، عند الاقتضاء في إطار التشريع المعمول به.³
- وقد تم الاعتماد على شركاء وفاعلين لتطبيق هذا النظام، أما الفاعلين فهم المتعاملون العموميون والخواص أصحاب هياكل التخزين، في حين تمثل الشركاء في:

- سنة 2008: مديريات المصالح الفلاحية.
- فترة 2009 - 2011: مديريات المصالح الفلاحية + مؤسسة تسيير المساهمات "المنتجات الفلاحية" (SGP-PRODA).
- سنة 2012: SGP PRODA.

¹ - Bouzidi Rachid, **La régulation des produits agricoles de large consommation : Cas de la pomme de terre de consommation**, Projet de communication à l'occasion de la journée mondiale de l'alimentation 16 octobre 2011.

² - MADR, **Décision n°498 portant mise en place du dispositif d'intervention dénommé système de régulation des produits agricoles de large consommation (SYRPALAC) et prise en charge sur le fonds national de régulation de la production agricole (FNRDA) des frais et marges inhérents**, 13 Août 2008.

³ - مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سبق ذكره، ص29.

- سنة 2013: الديوان الوطني ما بين المهن للخضر واللحوم (ONILEV).
 - ونظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك انطلق سنة 2008 حيث تكفل بضبط منتج البطاطا، وتمثلت أسباب وضعه فيما يلي:
 - سقوط أسعار انتاج البطاطا لموسم 2008؛
 - اللإستقرار في أسعار الاستهلاك خاصة سنة 2007، والتأثيرات الكبيرة على القدرة الشرائية للمستهلكين؛
 - اللجوء إلى استيراد البطاطا؛
 - اختلال مستوى عرض المنتجات أدى إلى الاختلال في مداخيل الفلاحين واختلال في الأسواق.
 - أما أهداف وضع SYRPALAC "البطاطا" فتلخصت في:
 - دعم وتعزيز شروط انتاج البطاطا من أجل زيادة كفاءة هذا النشاط؛
 - ضمان الإمدادات انطلاقا من العرض الوطني؛
 - حماية وزيادة دخل الفلاحين ومنتجي البطاطا؛
 - تحديث وتطوير الفرع؛
 - تكثيف انتاج ونتاجية الوسائط والعوامل؛
 - المساهمة في استقرار أسعار الاستهلاك.
- وقد نظمت استراتيجية ضبط منتج البطاطا في إجراءين متكاملين من خلال التأسيس لمخزون ضبط ومخزون أمان لهذا المنتج، حيث يسمح هذين المخزونين بتغطية فترات الحاجة الاستهلاكية خاصة (أفريل - ماي) و (سبتمبر - أكتوبر)، والأحجام المخزنة في إطار مخزون الضبط ومخزون الأمان متعلقة بحجم الانتاج الفائض، حيث:
- إجراء مديريات المصالح الفلاحية - هياكل التخزين تكفل بإنشاء وتسيير مخزون الضبط، حيث المنتج المخزن هو ملك للفلاحين أو للمتعاملين المخزّنين، ويتمثل في الإنتاج الفائض الذي يود المنتجون تخزينه، حفظه وإخراجه من المخازن في فترات التي لا يتواجد فيها الإنتاج وهي الخريف والربيع؛
 - الإجراء PRODA مكمل للإجراء الأول يتكفل بإنشاء مخزون الأمان، حيث المنتج المخزن هو ملك لـ SGP-PRODA، حيث بالنسبة الفلاحين الذين لا يستطيعون تصريف انتاجهم إلى

السوق بسعر أعلى من سعر الشراء المرجعي 20 دج/ كغ. تتدخل فروع SGP/PRODA بعرض سعر على الأقل يساوي 20 دج/ كغ بهدف المحافظة على دخل منتجي البطاطا وإنشاء مخزون للأمان. وقد حدّد حجم التخزين بـ 50000 طن متوفر بصفة دائمة، مما يعني تجديد مستمر للمخزون.

وتتم عملية الضبط في مرحلتين، فالمرحلة الأولى هي الشراء والتخزين حيث تقوم الوزارة بنشر تعليمية من أجل إنشاء مخزونات مع تحديد المدة والسعر المرجعي، والمخزونون الذين يودون الاندماج في هذا الإجراء يتوجهون إلى مديرية المصالح الفلاحية (من 2008 إلى 2011) أو إلى SGP PRODA (من 2009 إلى 2013) أو إلى ONILEV (2013) من أجل التسجيل وإتمام الأمور الإدارية. ثم تأتي مرحلة البيع والإخراج من المخازن بنشر الوزارة إعلان لإخراج البطاطا من المخازن إلى الأسواق.

وبالنسبة للنتائج التي حققها SYRPALAC "البطاطا" نلخصها في الأرقام التالية:

(1) الكميات المخزنة من 2008 إلى 2011 هي كما يلي:

• الشريحة الموسمية:

- سنة 2008: 116000 طن.
- سنة 2009: 110000 طن منها 47000 طن لـ PRODA.
- سنة 2010: 91000 طن منها 18400 طن لـ PRODA.
- سنة 2011: 104500 طن منها 16600 طن لـ PRODA.

• الشريحة غير الموسمية:

- سنة 2009: 48187 طن منها 26511 طن لـ PRODA.
- موسم 2010/2011: 41000 طن منها 25000 طن لـ PRODA.

(2) المتعاملين المخزنين: بلغ عدد المخزنين 256 مخزن سنة 2008، ثم انخفض في سنتي 2009 و2010 إلى 109 و110 مخزن على التوالي.

نظام SYRPALAC كانت له عدة آثار إيجابية على مستويات عدة كما يلي:

- على تطور المساحات المخصصة لإنتاج البطاطا للاستهلاك التي ارتفعت بنسبة 67% في الفترة (2007/2006 - 2011/2010)، حيث انتقلت من 76877 هكتار إلى 128207 هكتار.

- على تطور انتاج البطاطا للاستهلاك إذ ارتفع الانتاج بنسبة 149%، من 14616801 قنطار إلى 36353590 قنطار في الفترة (2007/2006 - 2011/2010).
 - على تطور انتاجية البطاطا للاستهلاك بارتفاعها بنسبة 36%، حيث انتقلت من 234 قنطار/الهكتار إلى 295 قنطار/الهكتار في الفترة (2008/2007 - 2011/2010).
 - على تطور أسعار الاستهلاك، بانخفاض سعر الاستهلاك لـ 1 كغ من البطاطا بنسبة 44% بالمقارنة بين السعر المتوسط لسنتي 2007 و 2010 وذلك من 52 إلى 36 دج/كغ. ولكن رغم النتائج الإيجابية المسجلة، فهناك بعض العراقيل والنقائص التي تتعلق ب:
 - نوعية هياكل التخزين والحفظ، وأدوات مراقبة الشروط والوزن، وتبعثر وصعوبة الدخول لبعضها؛
 - انخفاض قدرات (حجم) أغلبية الهياكل المساهمة في عمليات التخزين؛
 - غياب أو عدم كفاية التكوين للمتعاملين المخزنيين.
 - ومن أجل تدارك هذه النقائص تسعى السلطات حاليا لزيادة قدرات التخزين وحفظ المنتجات الفلاحية من خلال إعادة تهيئة وتحديث هياكل التبريد بحجم كلي يقارب 200000 م³، إضافة إلى إنشاء هياكل تبريد جديدة بمجموع حجم 627500 م³. والخلاصة الأساسية هي أن ضبط سوق المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك عليه:
 - زيادة العرض الداخلي للمنتجات مما يسمح من جهة بتحقيق الأمن الغذائي، ومن جهة أخرى تجنب تقلبات الأسواق الدولية؛
 - زيادة وتحديث هياكل التخزين؛
 - تدعيم وتعزيز تنظيم الفروع وزيادة خبرة مختلف فاعلي الفروع بأكبر قدر ممكن من الكفاءات.
- إذا نظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك هو آلية وضعت للمحافظة على مداخيل الفلاحين ووضعهم في حالة استثمار آمن من جهة والعمل على استقرار أسعار أهم المنتجات من جهة أخرى، وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، وهذا عن طريق تحقيق توازن بين العرض والطلب.

خلاصة الفصل الثالث:

فيما يخص البرامج التي وضعت لتطوير القطاع الزراعي والقضاء على العراقيل التي تحول دون هذا التطور، فقد تم حل مشكل العقار الفلاحي من خلال نظام الامتياز الذي يمنح الملكية للفلاحين لمدة محددة شرط استصلاح الأراضي الزراعية وتوسيعها وتنميتها، أما الموارد المائية ومن أجل استغلالها بعقلانية والمحافظة عليها فقد وضع برنامج اقتصاد الماء الذي يشجع على استخدام الطرق المقتصدة للمياه في الري الزراعي، بالإضافة إلى اللجوء إلى تعبئة المياه من المصادر غير التقليدية، وبالنسبة للثروة الحيوانية والنباتية فقد أنشأت حظائر ومحميات طبيعية لحمايتها.

بالنسبة للموارد البشرية فالقطاع الزراعي يعاني نقص في اليد العاملة خاصة في فترات الغرس وجني المنتج، كذلك الاستثمار الزراعي ورغم كل التحفيز والتشجيعات مازال ضعيفا مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن بين التشجيعات التي تضعها الدولة هو الدعم الفلاحي من خلال مجموعة من الصناديق التي تختص بدعم مختلف المجالات والنشاطات الفلاحية.

وفيما يخص الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، فقد تم وضع برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني الذي يشمل مجالات البحث، التكوين والإرشاد الزراعي، من خلال زيادة معارف وتكوين إطارات القطاع الفلاحي والفلاحين، وتكريس البحث والإرشاد لتطبيق مختلف البرامج الزراعية. كما تمنح الدولة قروض مدعمة بمختلف الصيغ ومختلف النشاطات الفلاحية. إضافة إلى هذا تم وضع نظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك من أجل المحافظة على دخل الفلاحين والمساهمة في استقرار أسعار الاستهلاك وإحداث التوازن بين العرض والطلب.

خاتمة عامة

التنمية الزراعية المستدامة عبارة عن نمط من التنمية يدمج ويركّز على ثلاثة أبعاد بطريقة تكاملية تفاعلية، وهي الاقتصاد، المجتمع والبيئة، فهي تنمية تسعى لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التعدي على حق الأجيال المستقبلية في ذلك، أي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي موازاة مع صيانة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتأمينها، واستغلالها بطريقة عقلانية، وتلبية حاجيات المجتمع، وتحقيق عدالة داخل الجيل وبين الأجيال، فهي تنمية سليمة بيئياً، عادلة اجتماعياً وكفؤة اقتصادياً.

يمكن تحقيق تنمية زراعية مستدامة وتفعيلها من خلال توافر مجموعة من العوامل (طبيعية، بشرية ومالية)، فبالنسبة للعوامل الطبيعية لا بد من توافر أراضي زراعية ذات خصوبة جيدة، والعمل على تثمينها والمحافظة عليها من التدهور والانجراف والتصحر واستغلالها استغلالاً عقلانياً، كما يجب توافر موارد مائية والعمل على صيانتها والحفاظ على استدامتها، إضافة إلى هذا ضرورة توفر ثروة حيوانية ونباتية. كما يجب توافر موارد بشرية ذات كفاءات تعمل على تطوير القطاع الزراعي، بالموازاة مع توفر رأس المال الاستثماري والدعم المالي من الدولة. كما يحتاج القطاع الزراعي، إضافة إلى هذه العوامل، إلى توفر خدمات مساندة للقطاع الزراعي ومكمّلة له تدعمه في تطوره، وتتمثل في كل من البحث، التكوين والإرشاد، القروض الفلاحية والنشاطات التسويقية.

وفي سبيل تحقيق تنمية زراعية مستدامة، فقد وضعت الجزائر مجموعة من البرامج الفلاحية مست مجالات ونشاطات عدة من القطاع الزراعي، فاقصادياً وضعت عدة برامج لزيادة الانتاج الزراعي وتحقيق النمو بالقطاع الزراعي، من خلال التحفيز على زيادة المساحات الزراعية من خلال استصلاح الأراضي والتي تمّ ربطها بالملكية لتحفيز الفلاحين على الاستصلاح، وكذلك من خلال زيادة المساحات الزراعية المسقية وتقليل الاعتماد على الزراعة المطرية، كما تمّ وضع عدة تسهيلات وتحفيزات لجذب الاستثمار للقطاع الزراعي، ومن بين هذه التحفيزات تتوّع صناديق الدعم المالي التي شملت مختلف مجالات ونشاطات القطاع الزراعي، كما تم وضع نظام لضبط المنتجات الفلاحية للحفاظ على دخل الفلاحين ووضعهم في حالة استثمار آمن.

وبالنسبة للبعد البيئي، فكل القوانين التي تعرضت للعقار الفلاحي اشترطت لمنح الملكية أو حق الاستغلال استصلاح الأراضي وإدخالها في العملية الانتاجية، وهذا ما ينتج عنه الحفاظ على الأراضي وتثمينها، وللحفاظ على الأراضي من التدهور والتعرية والتصحر، وضع مخطط وطني للتشجير يهدف لزيادة نسبة التشجير في الجزائر. أما الموارد المائية فقد تمّ وضع برنامج اقتصاد الماء الذي يحفّر ويعمل

على توسيع استعمال التقنيات المقتصدة للمياه في الري الزراعي، من أجل صيانة واستغلال المياه بعقلانية. ومن أجل حماية الثروة الحيوانية والنباتية التي تزخر بها الجزائر، أنشئت حظائر وطنية ومحميات صيد وغيرها من المناطق المحمية. كما تمّ تسخير كل من البحث، التكوين والإرشاد الزراعي للتنوعية بأهمية البيئة وإدخال البعد البيئي في العمليات والنشاطات الزراعية، وهذا من خلال برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني.

أما اجتماعيا، فمختلف البرامج التي وضعت خلقت العديد من مناصب الشغل، وعملت على زيادة الانتاج الزراعي لتوفير المنتوجات الغذائية للسكان وتلبية حاجياتهم، كما أن برامج التوسيع في الأراضي الزراعية من خلال الاستصلاح كانت تتم أغلبها في المناطق الريفية، ما ينجر عنه فك العزلة عن المناطق الريفية وإحداث وتشجيع التنمية المحلية من خلال إشراك السكان المحليين فيها. وهذا ما يدفع بالسكان إلى التمسك بأرضهم ويقص من النزوح الريفي. كما أن نظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك يهدف إلى تجنب الفلاحين والمستهلكين تقلبات الأسواق من أجل الحفاظ على دخل الفلاحين والعمل على استقرار أسعار الاستهلاك.

وبعد التعرض إلى الجانب النظري والتطبيقي للبحث تم التوصل إلى ما يلي:

أ- اختبار صحة الفرضيات:

- تم وضع ثلاثة فرضيات وبعد دراسة الموضوع بفصوله الثلاثة تم التوصل إلى:
- تحقق الفرضية الأولى التي تنص على أن التنمية الزراعية المستدامة هي تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة بالقطاع الزراعي.
- الفرضية الثانية، التي تنص على أنه يمكن تحقيق تنمية زراعية مستدامة من خلال إدخال البعد البيئي في الاستثمارات الزراعية، لم تتحقق لأن الشرط غير كاف، حيث يجب توفر وتفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية والمالية لتحقيق ذلك.
- لم تتحقق الفرضية الثالثة التي تنص على أن البرامج الفلاحية في الجزائر لا تساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، حيث البرامج الفلاحية التي تم وضعها مست كل أبعاد التنمية الزراعية المستدامة من اقتصاد، مجتمع وبيئة.

ب- النتائج:

1. رغم كل البرامج والمخططات التي وضعت لتطوير القطاع الزراعي في الجزائر، فما زال لم يصل إلى المكانة التي يستحقها، بسبب قلة الوعي (من أفراد المجتمع وحتى من إطارات القطاع) بالأهمية التي يملكها القطاع الزراعي والدور الذي يمكن أن يلعبه في مسار التنمية بالجزائر.
2. رغم برامج الاستصلاح، فنسبة الأراضي الزراعية إلى القطر الوطني مازالت ضعيفة، كما أن الاستصلاح يكلف كثيرا، والأراضي المستصلحة لا تعطي إنتاجية عالية.
3. الزراعة في الجنوب (الصحراء) تكلف كثيرا وتستنزف الموارد المائية لهذا فإن احتياطي المياه الجوفية معرض للاستنزاف ومهدد في ديمومته.
4. الموارد الوراثية والجينية التي توجد في الجزائر مازالت طبيعية ولم تتلوث وتتحرر بعد، حيث يتم حاليا العمل على إنشاء بنك للجينات للحفاظ عليها.
5. المنتجات الزراعية في الجزائر تعتبر ذات جودة ونوعية عالية حيث تصنف على أنها بيولوجية، لكن هناك إلى حد ما مشكل في كمية الإنتاج، حيث العمل على زيادتها مع تجنب تكثيف استخدام الأسمدة الكيميائية واستبدالها بأسمدة بيولوجية للحفاظ على نوعيتها، حيث يتم التعاون مع فرنسا في هذا السياق.
6. يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من نقص في اليد العاملة خاصة في موسمي الغرس والجني، وهذا بسبب النفور من العمل الزراعي الذي يرجع لخصوصيات الزراعة إضافة إلى أسباب اجتماعية تقلل من قيمة العمل في القطاع الزراعي.
7. يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من نقص إقبال الاستثمارات عليه مقارنة بالقطاعات الأخرى، رغم التحفيزات والتسهيلات التي تضعها السلطات في سبيل تشجيع الاستثمار الزراعي وهذا راجع لعدة أسباب، أمنية، مشكلة العقار الفلاحي إضافة إلى خصوصيات الاستثمار الزراعي.

ت- الاقتراحات:

1. إيجاد الحلول والتحفيزات التي تشجع على العمل الزراعي وترفع من قيمته خاصة اجتماعيا.
2. تأطير العمال في القطاع الزراعي وتأمينهم اجتماعيا لضمان مستقبلهم.
3. توعية الفلاحين وتحسيسهم بالأهمية المحورية التي يمكن أن بلعبها كل فلاح في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي والتقليل من التبعية الغذائية للخارج، من خلال رفع الانتاجية وزيادة المردودية والاهتمام أكثر بالزراعة وتطبيق التقنيات الحديثة والنظيفة في الانتاج.

4. تشجيع انتاج الأسمدة والمبيدات البيولوجية محليا ووضع تحفيزات للفلاحين للإقبال على استخدامها والابتعاد عن استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية.
5. وضع تحفيزات للفلاحين الذين يستخدمون التقنيات النظيفة في الانتاج، وبالمقابل تطبيق الحماية البيئية ووضع غرامات مالية لمن يضر بالبيئة.
6. للوصول إلى التنمية الزراعية المنشودة يجب توحيد الأهداف، أي يجب إيجاد التوليفة المناسبة التي تحقق لنا بأن تحقيق أهداف تطوير القطاع الزراعي تؤدي إلى تحقيق أهداف الفلاحين أي المصلحة العامة تؤدي إلى المصلحة الخاصة، ويجب توعية الفلاحين بذلك وإقناعهم وتحفيزهم بأهمية مواصلة العمل والجهد لتنمية القطاع الزراعي وتطويره ليأخذ مكانه كقطاع استراتيجي وقيادي في قيام التنمية المستدامة في الجزائر.

آفاق البحث:

لقد تمّ التطرق من خلال هذا البحث لمفهوم التنمية الزراعية المستدامة، وإلى العوامل الواجب توافرها لتفعيل هذا النمط من التنمية، كما تمّ التطرق إلى واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر من خلال مختلف البرامج والمخططات والمجهودات المبذولة التي تخص القطاع الزراعي، ومن المواضيع التي نقترحها لمواصلة الدراسة في هذا الموضوع ما يلي:

- التطرق لكل برنامج فلاحي على حدا، ودراسة تأثيره على استدامة القطاع الزراعي وعلى تطوره؛
- دراسة واقع التنمية الزراعية المستدامة بالتركيز على كل بعد من أبعادها الاقتصادية، المجتمع والبيئة؛
- دراسة واقع التنمية الزراعية المستدامة من خلال مؤشرات الاستدامة.

المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

I. الكتب

- 1) أحمد أبو اليزيد الرسول: التنمية المتواصلة- الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 2) باتر محمد علي وردم: العالم ليس للبيع - مخاطر العولمة على التنمية المستدامة-، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 3) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت: التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 4) عجة جيلالي: أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خصوصية الملك العام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 5) علي جدوع الشرفات: مبادئ الاقتصاد الزراعي، ط1، دار زهران للنشر وللتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 6) فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.
- 7) محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- 8) محمد عبيدات: التسويق الزراعي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 9) محمد عمر الطنوبي، مؤيد صفاء الدين حبيب، أحمد الهندي رضوان: الإرشاد الزراعي، ط1، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، 1995.
- 10) محمود الأشرم: التنمية الزراعية المستدامة- العوامل الفاعلة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

II. الرسائل والأطروحات

- 1) بلقاسم مصباح: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 2) بويهي محمد: القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

- (3) بيدي مدني: دور الاعتماد الإيجاري في التنمية الفلاحية بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- (4) حاشي امعر الأزهر: إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.
- (5) حوشين كمال: إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- (6) حيزية لصاق: أثر ترشيد استغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- (7) عبدلي عفيفة: التلوث البيئي وأثره على التنمية الزراعية -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- (8) عز الدين سمير: انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، 2012.
- (9) عزوي امير: استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- (10) عياش خديجة: سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر -دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011.
- (11) عيسى بن ناصر: مشكلة الغذاء في الجزائر -دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005.
- (12) غردي محمد: القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2012.
- (13) فوزية غربي: الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

- (14) كمال ديب: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة - مدخل بيئي-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- (15) لطفي مخزومي: التحليل الاقتصادي لعمليات الانتاج الزراعي- دراسة حالة منتج البطاطا بولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.
- (16) لوزري نادية: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- (17) مليكة بوضياف: إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.
- (18) مولاي حسين: مكانة المحاسبة التحليلية في القطاع الفلاحي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- (19) يحي مسعودي: اشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

III. القوانين

- (1) الجريدة الرسمية، العدد 34، القانون رقم 83-83 المؤرخ في 13 أوت 1983 يتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، 16 أوت 1983.
- (2) الجريدة الرسمية، العدد 42، الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، 27 جويلية 2008.
- (3) الجريدة الرسمية، العدد 52، الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، 26 جويلية 2005.
- (4) الجريدة الرسمية، العدد 72، قانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012 يتضمن قانون المالية لسنة 2013، 30 ديسمبر 2012.
- (5) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية : المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 02 جوان 2011.
- (6) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011.

.IV. المقالات

- 1) إبراهيم أحمد سعيد: أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعا طبيعيا وبشريا)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث + الرابع، 2011.
- 2) باسم حليم كشاش: المستوى المعرفي للفلاحين ببعض ممارسات الزراعة المستدامة - دراسة ميدانية في قضاء الشامية/محافظة الديوانية-، مجلة الفرات للعلوم الزراعية -1(3)، 2009.
- 3) جبر مجيد حميد العتابي، كاظم هاشم حسين الزبيدي: البحوث المنجزة في مجال الزراعة المستدامة ومستوى معرفة وإدراك المزارعين والمرشدين الزراعيين والوقائين لها، مجلة الفرات للعلوم الزراعية - 1(1)، 2009.
- 4) حميد جلوب علي الخفاجي: المصادر الوراثية النباتية وأهميتها في تطوير الزراعة العربية، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد الأول، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2003.
- 5) نوفل حميد رشيد، حامد عثمان برهان: مفاهيم وآليات البحث العلمي الزراعي الموجه لخدمة الاستثمار في منظور الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد الثاني، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، 2004.

.V. الملتقيات والمؤتمرات

- 1) أحمين شفير: الحكم الراشد والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، الملتقى العلمي الدولي السادس حول الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة، الجزائر، 9-10 ديسمبر 2006.
- 2) آمال حفناوي: مساعي الجزائر من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة كمحرك لعجلة التنمية الشاملة المستدامة، الملتقى الدولي الأول حول البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، جامعة الجلفة، 21-22 نوفمبر 2012.
- 3) بهجت محمد أبو النصر: دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 14-16 أكتوبر 2003.
- 4) زبيري رايح: فعالية الإرشاد في تطبيق تقنيات الانتاج العصرية في الزراعة الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الأول حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، الأوراسي، ماي/جوان 2003.

(5) شايب بغداد: البرنامج الزراعي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، جامعة الجزائر 3، 27-28 فيفري 2011.

(6) عدنان زوين: الاستثمار في مجال التنمية الزراعية المستدامة والبيئية في سوريا، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، 14-16 أكتوبر 2003.

(7) عوني طعيمة: الاستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن، 14-16 أكتوبر 2003.

(8) قمري زينة، بوطبخ ليلي: أثر المحاصيل المعدلة وراثيا على البيئة والزراعة المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008.

(9) لطفي مخزومي: التكتيف الزراعي المستدام كنموذج للتأهيل البيئي لمشاريع تكتيف الانتاج المحصولي بمنطقة وادي سوف، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية في دول شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة.

VI. التقارير

(1) كليم قمر: تحديث أنظمة الإرشاد الزراعي الوطنية - دليل عملي لوضعي السياسات في البلدان النامية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة: مشروع تقرير حول السهوب الجزائرية - من أجل استراتيجية تنمية متكاملة، الدورة العدية العامة الثالثة والعشرون، ديسمبر 2003.

(3) محمد عبد الكريم منهل العقيدي: سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق (قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO)، وزارة الزراعة، بغداد، العراق، 2008.

(4) محمد علي محمد: مؤشرات الدعم الزراعي (تقديرات دعم المنتج - تقديرات الدعم الكلية)، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2008.

(5) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة عام 2010.

- (6) منظمة الأغذية والزراعة: حالة الأغذية والزراعة 2012.
- (7) منظمة الأغذية والزراعة: حالة الأغذية والزراعة 2009 –الثروة الحيوانية في الميزان-.
- (8) منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الزراعة: مكانة الزراعة في التنمية المستدامة- الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، الدورة السادسة عشر، روما، 26-30 مارس 2001.
- (9) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، 2008.
- (10) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم، 2009.
- (11) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: قرص التحدي (سياسة التجديد الفلاحي والريفي)، المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي.
- (12) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: مسار التجديد الفلاحي والريفي، ماي 2012، ص 27.
- (13) وزارة الفلاحة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية- الجهاز المؤطر لاستصلاح الأراضي عن طريق حق ومنح الإمتياز.

❖ المراجع باللغة الفرنسية

I. Les livres :

- 1) Armand Djimet-Baboun : **Agriculture et développement dans le monde**, Ellipses édition, Paris, 2006.
- 2) Ibrahim Nahal : **principes d'agriculture durable**, Editions Estem, 1998.

II. Les lois :

MADR, Décision n°498 portant mise en place du dispositif d'intervention dénommé système de régulation des produits agricoles de large consommation (SYRPALAC) et prise en charge sur le fonds national de régulation de la production agricole (FNRDA) des frais et marges inhérents, 13 Août 2008.

III. Congrès et séminaires :

- 1) Bouzidi Rachid, **La régulation des produits agricoles de large consommation : Cas de la pomme de terre de consommation**, Projet de communication à l'occasion de la journée mondiale de l'alimentation 16 octobre 2011.
- 2) Hadibi A, Chekired-Bouras F.Z, Mouhouche B: **Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie**, Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008.

IV. Les rapports :

- 1) Ahmed Hassan Abouali, **La relation entre la vulgarisation agricole et la recherche agronomique dans l'expérience jordanienne**, CIHEAM, Cahiers Options Méditerranéennes, vol. 2, n° 3.
- 2) Azzedine Med Toufik Arfa, Med El habib Benderradji, Djamel Alatou : **Analyse des bilans des incendies de forêt et leur impact économique en Algérie entre 1985 et 2006**, new medit, N.1/2009.
- 3) Direction Générale des Forêts, Direction de la Protection de la Faune et de la Flore, **Biodiversité des parcs nationaux**, 2012.
- 4) Direction Générale des Forêts, **Synthèse du Plan National de Reboisement**, 2013.
- 5) FAO, **the state of Food and agriculture 2012**.
- 6) FAO, **the state of the world's land and water resources for food and agriculture**, 2011.
- 7) Institut national de la recherche agronomique d'Algérie, **deuxième rapport national sur l'état des ressources phytogénétiques**, INRAA, juin 2006.
- 8) MADR, Direction de formation, de la recherche et de la vulgarisation, **programme de renforcement des capacités humaines et d'assistance technique (PRCHAT)- bilan de réalisations (2009-2012)**.
- 9) Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Direction de la Formation de la Recherche et de la Vulgarisation, **Stratégie et Politique de vulgarisation agricole pour la Période (2010-2014)**.
- 10) Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, direction du développement agricole dans les zones arides et semi-arides, **programme de l'économie de l'eau 2010-2014 / Objectifs & Impacts**.
- 11) Ministère des ressources en eau, **Note de Synthèse Activités 2012**, Septembre 2012.
- 12) Slimane Bedrani : **Algérie, l'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural**, les monographies du Ciheam, Edition 2008.

المراجع الإلكترونية ❖

- 1) john warren, clare lawson, ken belcher : the agri-environment, www.openisbn.com
- 2) L'importance future de la recherche agricole, www.fao.org

- 3) Marcelino Avila : Participatory policy development for sustainable agriculture and rural development,p4, www.fao.org
- 4) praveen rao and others : farming systems and sustainable agriculture, p9, www.angrau.net
- 5) Un socle commun pour un développement durable, www.civam.org
- 6) www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement
- 7) www.arabvolunteering.org/corner/avt45792
- 8) www.dgf.gov.dz
- 9) www.djazair50.dz/?إطلاق-برنامج-هام
- 10) www.djazair50.dz/?حصيلة-حرائق
- 11) www.drnacer.net/fichier/17.pdf
- 12) www.ebteckar.com/index
- 13) www.fao.org/sard
- 14) www.sos-21.com/sommet-de-la-terre-de-1982-nairobi
- 15) www.un.org/agenda21
- 16) www.uved.fr/ Pourquoi l'agriculture doit-elle être durable ?

17) أحمد سالم الوحيشي: قمة الأرض لا تحميها، www.albayan.ae/opinions/articles/2012-07-20-1.1691776

18) خالد علي أحمد الحكيمي: التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي في اليمن، www.algomhoriah.net

19) عبد الكريم صالح عمران : الأمن الغذائي، www.grenc.com